



مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

INVESTMENT HOLDING GROUP Q.P.S.C.

التقرير السنوي

٢٠٢١





INVESTMENT
HOLDING
GROUP Q.P.S.C.

مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

INVESTMENT HOLDING GROUP Q.P.S.C.





حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد



حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المعدي



جدول المحتويات

١٨	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٠	كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
١٢	مجلس الإدارة
١٥	المؤشرات المالية
١٦	نبذة عن المجموعة
١٨	شركاتنا التابعة
٢٧	تقرير الحوكمة
٥٨	تقرير مدقق الحسابات المستقل
	البيانات المالية الموحدة
٧١-٧٠	• بيان المركز المالي الموحد
٧٢	• بيان الربح أو الخسارة الموحد
٧٣	• بيان الدخل الشامل الآخر الموحد
٧٤	• بيان التغيرات في حقوق المساهمين
٧٦-٧٥	• بيان التدفقات النقدية الموحدة
٧٧	• إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



بالأصالة عن نفسي وبالنابة عن أعضاء مجلس إدارة مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق. («المجموعة») يسعدني أن أشارككم التقرير السنوي للمجموعة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالرغم من التحديات التي واجهت المجموعة في العام السابق، إلا أننا، وبفضل الله عز وجل استطعنا التغلب عليها والسعي قدماً لمواكبة متطلبات السوق القطري وتنويع مصادر دخل المجموعة لتلبية الاحتياجات المستجدة لعملائنا. وسنستمر بتنمية نشاطات المجموعة لتتماشى مع الانتعاش الملحوظ في السوق القطري.

لقد استطاعت المجموعة تحقيق أرباحاً صافية عائدة لمساهمي الشركة بقيمة ٢٦,٣ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٢٣,٣ مليون ريال قطري عن سنة ٢٠٢٠ وقد بلغ العائد الأساسي على السهم ٠,٣٢ ريال قطري عن سنة ٢٠٢١ مقابل ٠,٢٨ ريال قطري عن سنة ٢٠٢٠.

لقد أوصى مجلس إدارة المجموعة بعدم توزيع ارباح نقدية للعام ٢٠٢١ وترحيل صافي الربح الى العام المقبل للمحافظة على السيولة النقدية للمجموعة والاستفادة من النقد المتاح في مواجهة المتطلبات المستقبلية.

أثبتت دولة قطر مجدداً قوة ومتانة اقتصادها في مواجهة الأزمات وذلك بفضل القرارات التي اتخذتها الحكومة الرشيدة تحت القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

يمر السوق القطري في مرحلة انتعاش ملحوظ وهذا أدى الى البدء بتنفيذ عدد كبير من المشاريع وعقود الصيانة التي تعمل بها المجموعة بما يتناسب مع خطط المجموعة الاستراتيجية التي طبقتها خلال عام ٢٠٢١ والتي تعزز مكانتها كشركة رائدة في السوق القطري والمحافظة على تحقيق عوائد مستدامة لمساهميها.

هذا، وأظهرت النتائج الإيجابية للمجموعة قدرتها على التأقلم مع التغيرات واستهداف المتطلبات المختلفة في السوق القطري وتقديم الخدمات والمنتجات لاستيفاء تلك المتطلبات مع ضمان حصول عملائها على أفضل مستويات

الخدمة مما يضعها في مركز الريادة في القطاعات التي تعمل بها. ومما لا شك فيه أن المجموعة قد استفادت كثيراً من تنوع محفظة أعمالها وثقة عملائها وسجلها الحافل بالإنجازات على مدى السنوات.

نتطلع للاستفادة من الفرص المتاحة بالسوق القطري وسنواصل البحث عن واختيار الفرص الاستثمارية المتنوعة والتركيز على المشاريع ذات المخاطر المقبولة والربحية المرتفعة كما واستكشف فرص التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين وهي أمور من شأنها خلق قيمة مضافة ونمو قوي ومستدام لمساهميننا الكرام.

أتوجه الى موظفينا الذي بذلوا جهداً كبيراً للمحافظة على ربحية المجموعة بخالص الشكر لدعمهم المستمر ووفائهم وخلقهم بيئة عمل استطاعت تجاوز جميع التحديات وعلى جميع الأصعدة. كما أتوجه بالشكر أيضاً الى جميع الهيئات والجهات التنظيمية والرقابية الحكومية لما قدموه من دعم قيم دائم، وكذلك لجميع أصحاب المصلحة المعنيين الذين ساهموا في نجاحنا على مدار هذا العام المليء بالتحديات.

وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناني العميق لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الأمير الوالد على توجيهاتهم السديدة وقيادتهم الحكيمة التي أرسى أسس النجاح والتميز.

خالد بن غانم سلطان الهديفي الكواري

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة



هذا وقد شهدت المجموعة زيادة في المصاريف العمومية والإدارية خلال العام المالي ٢٠٢١، مقارنة مع العام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الإيرادات في السنة الحالية بنسبة ١٣٪ مما تطلب توفير كادر أكبر من العمالة لتلبية الزيادة الملحوظة في المشاريع التي تقوم المجموعة بتنفيذها. ومن حيث التمويل، تمكنت المجموعة من الاستفادة من علاقاتها القوية مع المصارف القطرية والحصول على تسهيلات مصرفية إضافية وتخفيض مصاريف التمويل بالإضافة إلى تمكّنها من سداد جزء من مديونيتها مما كان له الأثر الإيجابي على نتائج المجموعة.

إضافة إلى ما سبق، ركزنا خلال العام ٢٠٢١ على إعادة الهيكلة الإدارية لبعض شركاتنا التابعة بما يكفل التطبيق الأمثل لاستراتيجيات المجموعة وتحقيق أهدافها وضمان القدرة على النمو والتوسع وتطوير سير أعمال هذه الشركات وتجنيبها المخاطر التي قد تتعرض لها. وقد نجحنا في التأسيس لتقديم نموذج الخدمات المشتركة مما يساعد في تخفيض مصاريف التشغيل وزيادة كفاءته.

ونعمل حالياً على دراسة جدوى الدمج بين بعض الشركات التابعة ذات الأنشطة المتماثلة و/أو المتداخلة والاستفادة من الفرص المتاحة في السوق القطري بهدف الإستمرار في رفع كفاءتنا التشغيلية وتقليل النفقات. هذا وقد بدأنا بتنفيذ نظام الموارد المؤسسية الموحد للمجموعة وشركاتها التابعة والذي سيكون له أثر كبير على تحسين الرقابة على شركات المجموعة ورفع كفاءة التشغيل واتخاذ القرار.

إننا فخورون بأدائنا في السنة المالية ٢٠٢١، بفضل الله عز وجل، استفدنا من الانتعاش الملحوظ في السوق القطري بعد التحديات التي عصفت بالأسواق العالمية والمحلية في العام السابق نتيجة لتداعيات جائحة كورونا. لقد شهد صافي أرباح المجموعة العائدة لمساهمي الشركة ارتفاعاً نسبته ١٣٪ مسجلاً ٢٦,٣ مليون ريال قطري في العام المالي ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٣,٣ مليون ريال قطري في العام ٢٠٢٠ وقد بلغ العائد على السهم ٠,٣٢ في ٢٠٢١ مقابل ٠,٢٨ لعام ٢٠٢٠.

إن زيادة أرباح وإيرادات المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة مع العام السابق جاءت نتيجة لانتعاش السوق القطري ودخول المجموعة في عقود مربحة مع عملاء استراتيجيين واستكمال إنجاز الأعمال التي لم يتم استكمالها في العام السابق. وأدى ذلك إلى زيادة مجمل الربح التشغيلي بنسبة ٢٨٪ مقارنة بالعام السابق. وبلغ صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية ١٢,٤ مليون ريال قطري والذي تم الاستفادة منه في تخفيض مديونية المجموعة بشكل عام بالرغم من التمويلات الجديدة للمشاريع القائمة والمشاريع الممنوحة للمجموعة.

أثمرت مرونة المجموعة وقدرتها على سرعة الاستجابة والتكيف مع الانتعاش الملحوظ في السوق القطري بتحقيق نتائج جيدة نسبياً خلال العام ٢٠٢١. وبفضل تنوع مصادر دخل المجموعة استطاعت أن تتماشى مع متطلبات السوق المستجدة التي تلبّيها قطاعات أعمال المجموعة. كما ونجحت المجموعة في المحافظة على ريادتها في القطاعات التي تعمل ضمنها وتقديم حلول متكاملة لعملائها.

لا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لموظفينا الذين أسهموا بأدائهم المتميز في تحقيق أهدافنا وتقديم عوائد مستدامة لمساهميننا على المدى الطويل. وأتوجه بالشكر إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة المجموعة ومساهميننا الكرام وأعضاء الإدارة التنفيذية وأصحاب المصلحة المعنيين على مساندتهم لنا.

سامر محمد وهبة

الرئيس التنفيذي للمجموعة

على مدار العام، واصلت المجموعة أمثالها لقانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتبني أفضل الممارسات الإدارية والرقابية بهدف ضمان حسن سير أعمالها في جميع أنشطتها وتحقيق مبدأ الشفافية، وتحمل المسؤولية، والعدالة والمساواة وتعزيز ثقة المستثمرين وكافة أصحاب المصالح في المجموعة.

وانطلاقاً من حرصنا على الالتزام بمسؤوليتنا المجتمعية، عملت المجموعة على تطبيق متطلبات السلامة العامة بين الموظفين والعاملين في المجموعة وفي جميع مواقع العمل.

وبالتطلع إلى عام ٢٠٢٢، فإننا نتوقع أن تشهد إيرادات المجموعة ارتفاعاً كبيراً جداً في العام الجديد بعد تنفيذ العديد من العقود التي تم إبرامها والعقود التي سيتم إبرامها خلال العام الذي يشهد فيه السوق القطري انتعاشاً ملحوظاً.

اننا نعمل جاهدين للاستفادة من الخبرة المكتسبة والبناء على النجاح الكبير الذي حققناه حتى اليوم ومواصلة تنويع مصادر الدخل والتركيز على المشاريع ذات هوامش الربح المرتفعة. وسنواصل السعي للاستفادة من فرص النمو التي تتيحها رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والإجراءات الحكومية الداعمة لكافة الأنشطة الاقتصادية في البلاد مع قرب انعقاد كأس العالم ٢٠٢٢، مدعومة بالرؤية الحكيمة لحكومتنا بقيادة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى .

مجلس الإدارة

السيد خالد بن غانم سلطان الهديفي الكواري
رئيس مجلس الإدارة

السيد حمد غانم سلطان الهديفي الكواري
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد محمد غانم سلطان الهديفي الكواري
عضو مجلس الإدارة

السيد سلطان غانم سلطان الهديفي الكواري
عضو مجلس الإدارة

السيد سامر محمد وهبة
عضو مجلس الإدارة

السيد عبد العزيز غانم سلطان الهديفي الكواري
عضو مجلس الإدارة

الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

السيد حمد عبدالله شريف العمادي
عضو مجلس الإدارة

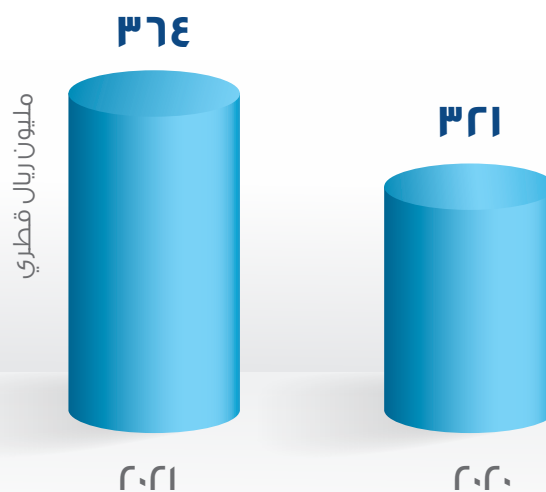
السيد عمر عبد العزيز المرواني
عضو مجلس الإدارة

السيد عبد الرحمن غانم سلطان الهديفي الكواري
عضو مجلس الإدارة

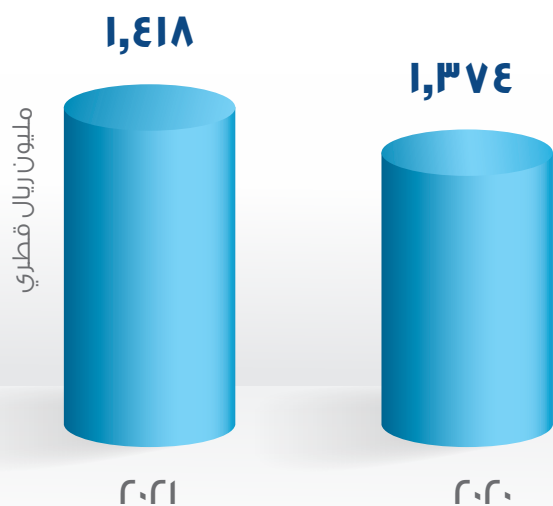


المؤشرات المالية

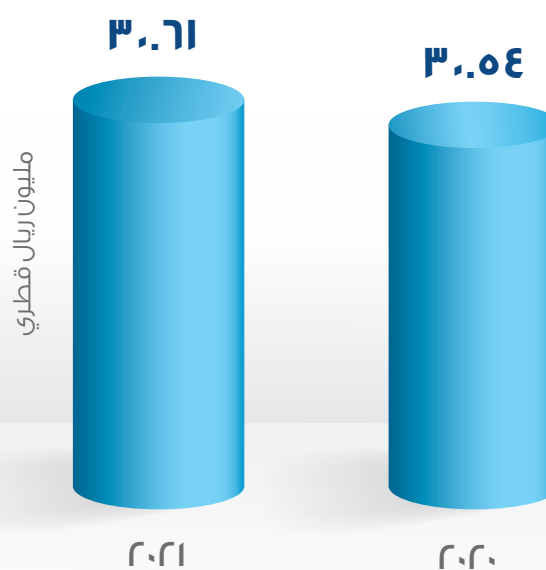
الإيرادات



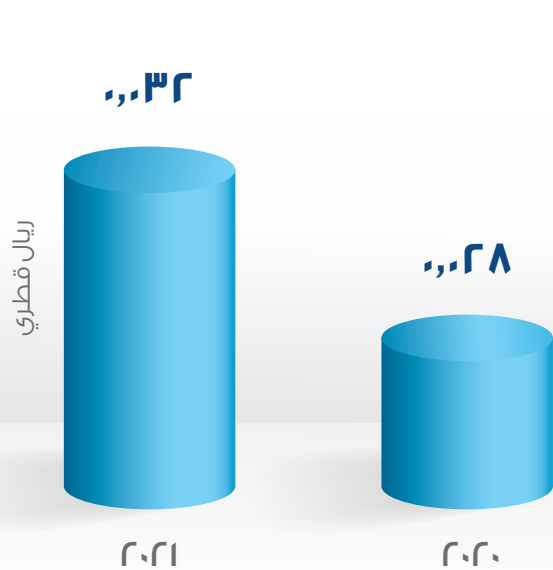
الأصول



التدفقات النقدية



العائد الأساسي للسهم





من نحن

تأسست مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق. عام ٢٠٠٨ كشركة ذات مسؤولية محدودة وتم في عام ٢٠١٧ تعديل الكيان القانوني للشركة لتصبح شركة مساهمة عامة قطرية يتم تداول أسهمها في بورصة قطر. تعد مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق. إحدى الشركات الرائدة في دولة قطر والتي تعمل شركاتها التابعة وفقاً للشريعة الإسلامية. وتختص شركات المجموعة الحالية في أعمال البناء والمقاولات المتخصصة والميكانيكية والكهربائية والسباكة، وتوريد مواد البناء ومعدات السلامة والأدوات والأخشاب، ونظم مكافحة الحرائق وغيرها من المواد ذات الصلة بالإضافة إلى توريد المواد الغذائية والكيميائية والإستهلاكية كما والعقارات.

منذ تأسيسها وعلى مدار السنين، تمتلك المجموعة حصص الأغلبية في جميع شركاتها التابعة مما يتيح لها إدارة تلك الشركات بصورة فعالة. وتسعى المجموعة إلى تملك شركات تعمل في صناعات أقل عرضة للتقلبات الاقتصادية وتوسيع استثماراتها في قطاعات مختلفة لتشمل الصناعة والتعليم والرعاية الصحية والتجارة والضيافة وزيادة أعمالها في قطاع العقارات بشكل كبير.



تحظى المجموعة، والتي تمثل شبكة من الشركات الرائدة في السوق القطري، بخبرة شركاتها التابعة الهائلة مما يضمن لها تقديم خدمات وحلول هندسية متميزة لعملائها كما تتمتع بسجلٍ حافل بالإنجازات في قطاعات عملها. وتعتمد المجموعة الى تقييم مشاريعها مالياً واستراتيجياً مع منح الأولوية للمشاريع المتخصصة ذات الربحية العالية ونسب المخاطر المنخفضة نسبياً، لتساهم من خلالها في تطوير الاقتصاد القطري وتقديم عوائد منتظمة ومستدامة لمساهميها.

هذا ويُعتبر تقليل الأثر البيئي لأعمالها من الأولويات القصوى للمجموعة والتي تسعى لتحقيقها بهدف تحسين حياة الجميع، حالياً وفي المستقبل، وذلك من خلال تعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على الطاقة والمواد والموارد. كما وتتخذ المجموعة تدابير وإجراءات فعالة لضمان تنفيذ أنشطة شركاتها التابعة وأعمالها بطريقة واعية بيئياً، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات البيئية ذات العلاقة.

الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية ذ.م.م.



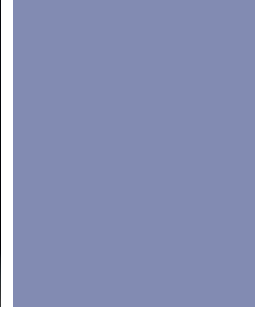
الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية ذ.م.م شركة متخصصة في أنظمة مكافحة الحرائق، والتيارات المنخفضة المرتبطة بالمجمعات التجارية والسكنية والمنشآت الصناعية والعسكرية. وهي متخصصة أيضاً بمجال الإضاءة، والمستلزمات الكهربائية لمختلف أنواع التطبيقات، وعلى وجه التحديد، تتضمن خدمات الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية تصميم وهندسة وتركيب وتشغيل وصيانة الأنظمة التالية:

- أنظمة الكشف عن الحريق والإنذار الصوتي (إدواردز).
- أجهزة استشعار الدخان.
- غاز إخماد الحرائق وطففايات إخماد الحريق الكيميائية الجافة.
- أنظمة الحماية (التحكم بالدخول، كاميرات المراقبة، أنظمة الأمن المتكاملة).
- أنظمة المناداة المتكاملة.
- أنظمة الاتصالات الداخلية.
- أنظمة مراقبة الدوام.
- أنظمة استدعاء الممرضات.
- أنظمة التحكم بمواقف السيارات.

نفذت الشركة عددًا كبيرًا من المشاريع منذ نشأتها في عام ٢٠٠٦م، وهي مشهورة بفعاليتها وجودتها وخدمات ما بعد البيع المتميزة. تشتهر الشركة في أوساط كبار المستشارين، والمتخصصين من القطاع المدني، وغيرهم من المتخصصين نظرًا لمعاييرها عالية الجودة في التخطيط والتنفيذ لمختلف المشاريع من أنظمة الحماية من الحريق، وأنظمة التيار المنخفض المتعلقة بمختلف أنواع المباني والمؤسسات.

يوضح حصول الشركة على شهادة إدارة الجودة آيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ تفاني الشركة في التحسين المستمر لمشاريع الأعمال. ويضمن نظام الادارة البيئية للشركة الحاصل على آيزو ١٤٠٠١:٢٠١٥ التنفيذ القابل لتطبيق استراتيجياتها البيئية. كما تؤكد شهادة آيزو ١٨٠٠١:٢٠٠٧ أن الشركة تلتزم بمعايير أنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية الدولية.

الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية هي عضو متميز في الجمعية الوطنية للوقاية من الحرائق (NFPA)، ومعتمدة من قبل الدفاع المدني القطري، ومدرجة ضمن الشركات المعتمدة من قبل شركة الكهرباء والمياه القطرية "كهرماء". إضافة إلى ذلك، فإن الشركة مصنفة من الدرجة الأولى في وزارة الداخلية القطرية، مما يؤكد الأداء العالي للشركة والتزامها بأعلى المعايير في تقديم الخدمات لعملائها.



تأسست الشركة المتحدة للتوريدات في عام ٢٠٠٢م، وهي شركة متعددة الأقسام، ومخصصة في إعادة تعبئة طفايات الحريق وصيانتها، وتوريد الأجهزة الكهربائية، والإضاءة، والأدوات الصحية، ومعدات الحماية الشخصية. كما توفر الشركة مواد البناء مثل معدات السلامة، والأدوات الكهربائية واليدوية، ومواد السباكة، وتركيبات الإضاءة وأسلاك الربط وغيرها من الملحقات التي يكثر استخدامها في مشاريع البناء.

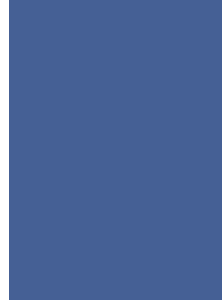
تتخصص الشركة في تسويق وتركيب معدات مكافحة الحرائق والحماية للمباني التجارية والسكنية، وكذلك للمشاريع الصناعية، والمنشآت والمباني في دولة قطر. وتلقت أسماء العلامات التجارية العالمية المعروضة ضمن منتجات الشركة مثل Weiss و Hammer Man الأنظار لتمييز عناصرها ونظافتها، وباعتبارها أجهزة حماية شخصية تتمتع الشركة بحصرية توزيعها في الدولة..

مع الانتهاء الناجح والمميز للعديد من المشاريع على مدار العقد الماضي، اكتسبت الشركة سمعة قوية من حيث الإنتاجية، والجودة الثابتة، وخدمات ما بعد البيع المتميزة. ومن خلال ضمانها الجودة العالية لموادها عبر المراجعات، وإجراء اختبارات التقييم الصارمة، فإن الشركة تلبي الطلب المتزايد والمستمر على منتجاتها وخدماتها التي تتناسب مع احتياجات عملائها وبما يتماشى مع تلبية المتطلبات القانونية والإدارية الهامة لدولة قطر.





Water Technology, Swimming Pools, Jaccouzi, Saunas
Fountains Designers & Contractors

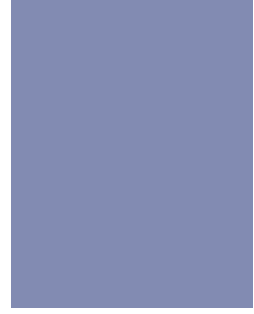


تأسست شركة واتر ماستر قطر في عام ٢٠٠٦م، وتعد شركة متخصصة في المشاريع المائية والتي تتضمن تقنية معالجة المياه، وشبكات الصرف الصحي، ومراكز الاستجمام، وبرك السباحة. وتقدم الشركة تصاميم لمحطات معالجة المياه، وشبكات المياه الفرعية، وتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة تلك المحطات.

واكبت الشركة منذ بداياتها الأولى، ولا زالت تواكب، أحدث الابتكارات في مجال معالجة المياه. ويعود التقدم الذي أحرزته الشركة في هذا المجال إلى معايير التصميم والتخطيط الدقيقة، وإلمام الخبراء بالعلوم وسموم المياه، وأفضل الممارسات الصناعية لحماية البيئة.

وقد نالت واتر ماستر شهادة OHSAS ١٨٠٠١:٢٠٠٧ الخاصة بأنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية تقديرًا لجهودها المستمرة في مجال التحكم في المخاطر، كما نالت شهادة آيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ لأنظمة إدارة الجودة الشاملة، وشهادة آيزو ١٤٠٠١:٢٠٠٥ لأنظمة إدارة البيئة.

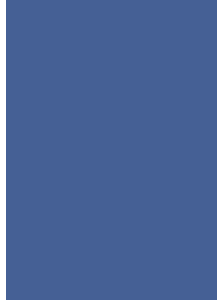
شركة تريلكو المحدودة ذ.م.م



تعد شركة تريلكو المحدودة من شركات الأعمال السريعة النمو، وتمتلك عمليات رئيسية وحيوية. وقد اكتسبت الشركة سمعة قوية على امتداد ٤٠ عامًا لالتزامها بالمبادئ الراسخة والأخلاقيات المهنية وتغطي نشاطاتها التجارية حاليًا القطاعات التالية:

■ قطاع التجارة	■ قطاع المواصلات
■ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال	■ قطاع الخدمات
■ قطاع الأمن	■ قطاع الطاقة
■ القطاع الهندسي	■ قطاع المنتجات الاستهلاكية
■ قطاع أعمال البناء	■ قطاع المواد الكيميائية

تتخصص الشركة في تجارة المواد الصناعية، والكيمياويات، والنفط، والغاز، ومعالجة المياه، والزراعة، والمواد الكيميائية الصحية. وتعد الآن واحدة من الموردين الرئيسيين للأغذية، والمشروبات المستوردة، وغيرها من السلع الاستهلاكية في قطر. وترتكز الشركة على فريق من الخبراء المتخصصين من ذوي الخبرات العالية في المبيعات والتسويق والتوزيع في عمليات التوريد لمختلف الدوائر الحكومية والشركات الخاصة. وتلبي الشركة احتياجات ومتطلبات العملاء من معدات وأجهزة وإمدادات وخدمات استهلاكية.

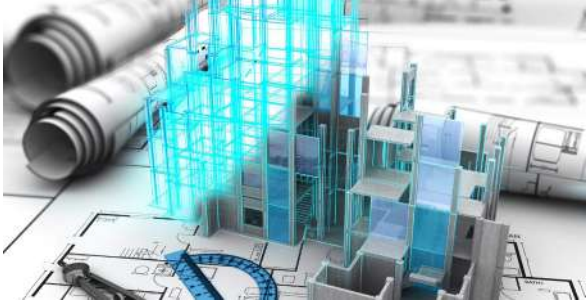
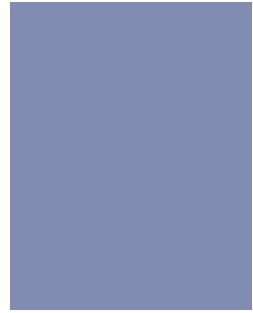


تأسست شركة دباس للمقاولات - قطر في عام ٢٠٠٦م بالشراكة مع شركة دباس القابضة - لبنان بهدف تقديم أفضل خدمات المقاولات الكهربائية، وإدارة المرافق للسوق المزدهر في دولة قطر. وتتخصص الشركة في إدارة وتنفيذ المشاريع الإلكترونية والميكانيكية، ومعالجة العملية برمتها من التصميم، والتخطيط، والهندسة الشاملة، التنفيذ، وإدارة متكاملة للمرافق. وتشمل خدمات الشركة الأعمال الميكانيكية، والكهربائية، والسباكة، وأعمال الجهد المنخفض، والبنية التحتية لمراكز المعلومات، وتركيب الإنارة في الشوارع.

حصلت الشركة، في إطار تركيزها الكبير في مجال إدارة الجودة، على شهادة آيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ وشهادة آيزو ١٤٠٠١:٢٠١٥ لإلتزامها بحماية البيئة، وشهادة OHSAS ١٨٠٠١:٢٠٠٧ لمعايير الصحة والسلامة المهنية. وتؤكد هذه الشهادات حرص الشركة على التحسين المستمر، والتميز في كل مجال من مجالاتها.

تم اعتماد الشركة من كهرباء ضمن الدرجة الثالثة لتشغيلها أعمال كهربائية وصلت إلى ٥٠ كيلو واط، كما تم اعتمادها من قبل «أشغال» لتنفيذ مشاريع إنارة الطرق والشوارع. وبالمقابل، تم تصنيف الشركة بالدرجة الثانية من قبل وزارة المالية للأعمال الكهربائية والميكانيكية لجهودها في مجالات تأسيس الأعمال، وصيانة المعدات الميكانيكية والكهربائية، والسباكة.

شركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة ذ.م.م



شركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة، هي شركة مقاولات تقدم مجموعة عريضة وواسعة من خدمات البناء. وتأتي سمعة الشركة المتينة من خلال شراكاتها طويلة الأمد مع العملاء والمهندسين والمعماريين والموردين والشركات الفرعية المتعاقدة. ويرجع تميز الشركة لخبراتها الإدارية، ونظامها الراسخ في العمليات، واحتضان فرق هندسية وتنفيذية مدربة تدريباً عالياً بخبرات عمل تمتد إلى ٣٠ عامًا مع الشركة في مجالات البناء وتقديم الاستشارات والإشراف.

لقد تجاوزت (CDCT) التوقعات باستمرار نتيجة لالتزام موظفيها بتقديم الخدمات لعملائها بصورة استثنائية قادت إلى استكمال الشركة (٧٠) مشروعاً، ولحصولها على شهادات آيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ لإدارة الجودة، آيزو ١٤٠٠١:٢٠٠٤ لإدارة حماية البيئة، وحصولها على شهادة OHSAS ١٨٠٠١:٢٠٠٧ الذي يدل على قوة ومثانة أداء الشركة في إدارة الصحة والسلامة المهنية.



Electro Mechanical Engineering Co. W.L.L.
Grade "A" MEP Contractor
شركة الهندسة الإلكترونية ميكانيكية ذ.م.م



تأسست شركة الهندسة الإلكترونية ميكانيكية في عام ٢٠٠٥م، لتقديم مختلف الخدمات الميكانيكية والكهربائية والمقاولات التي تشمل مجالات تركيب وصيانة أنظمة التدفئة والتهوية والتكييف والسباكة والصرف الصحي وإمدادات المياه. كما تتخصص في توريد وتركيب وصيانة المعدات ذات الجهد العالي والمنخفض، وأنظمة التيار المنخفض، وأنظمة الأمن، وإدارة المباني. وتعمل على تنفيذ هذه الأنشطة من خلال فريق من المهندسين المؤهلين تأهيلاً عالياً. وتسعى الشركة جاهدة لتحقيق الرضا الكامل لعملائها وشركائها من خلال تلبية مطالبهم واحتياجاتهم في القطاعات التجارية والصناعية والسكنية والقطاع العام.

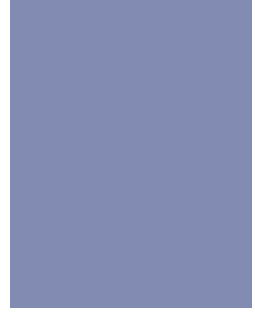
وقد تم إدراج الشركة وتصنيفها كمقاول من الدرجة الأولى في قائمة مقدمي الخدمات في "أشغال" لتنفيذ مشاريع الصرف الصحي. كما تعزز اعتمادها من قبل المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء" كشركة من الدرجة الأولى - تعمل كمقاول من الباطن" لتنفيذ أعمال المقاولات الكهربائية في دولة قطر.

نالَت الشركة شهادة أيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ لتمتّع جميع العمليات والإجراءات التي تقوم بها بأعلى معايير الجودة الدولية. كما نالَت الشركة شهادة الالتزام بمعايير الإدارة البيئية أيزو ١٤٠٠١:٢٠١٥، وشهادة أيزو ٤٥٠٠١:٢٠١٨ لالتزامها بمعايير الصحة والسلامة المهنية.

شركة تريلكو لمواد البناء ذ.م.م



شركة تريلكو لمواد البناء
TRELCO BUILDING MATERIALS CO
Wood & Steel Suppliers



تأسست شركة تريلكو لمواد البناء في عام ٢٠٠٨م، بهدف توفير مواد البناء ومستلزماتها للأسواق القطرية، وهي مورد رئيسي للمواد التالية:

- | | |
|-----------------------------|--------------------|
| ■ الأخشاب اللينة | ■ الألواح الخشبية |
| ■ الأخشاب الصلبة | ■ دعائم الأنابيب |
| ■ مستلزمات النجارة وأدواتها | ■ السقالات |
| | ■ الألواح الهندسية |

تعمل المستودعات الكبيرة التابعة للشركة جنباً إلى جنب مع توفر أسطولها الكبير من المركبات ومعدات النقل على تسهيل عملياتها الرئيسية. وتشتهر الشركة بجودة منتجاتها، وقدرتها على التكيف، والاعتمادية على مدار العقد الماضي، وتكتسب بصورة دائمة ولاء المستهلكين من خلال خبرات فرقها الفنية الماهرة والتميزة.

حصلت الشركة على شهادة أيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ لأنظمة إدارة الجودة، وشهادة مجلس رعاية الغابات، تقديرًا لالتزامها بتنفيذ السياسات البيئية، وكذلك أنظمة الصحة والسلامة المهنية في جميع أعمالها.

التقرير السنوي للخدمة ٢٠٢١

التقرير السنوي للحوكمة

٢٠٢١

وفقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق
الرئيسية الصادر بقرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦

تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات والتحكم بها بصفة عامة، والشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية بشكل خاص، لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركة بصفة عامة، وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة الشركة وأصحاب المصالح، وتقديمهما على أي مصلحة أخرى.

من هذا المنطلق، والتزاماً من مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق بمبادئ نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم ٥ لسنة ٢٠١٦، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥، وحرصاً من مجلس إدارة الشركة على تطبيق قواعد الحوكمة، تتبنى الشركة أفضل الممارسات الإدارية من أجل تحقيق مستوى حوكمة سليم وذلك من أجل تحسين ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة الشركة بخصوص الحوكمة، والعدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين، والشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات للهيئة ولأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع وذلك بإرساء المبادئ التالية:

مبدأ الشفافية:

ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل في الشركة من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إلى جميع العاملين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، والذي يحدد أطر الإفصاح وتوفير المعلومات التي تطلبها الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية أو يطلبها أصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكن طالب المعلومة من اتخاذ قراره السليم، والذي ينظم تعامل الأشخاص المطلعين في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو أي شركة من مجموعتها، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الاستثمار النزيه في السوق.

مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها:

ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في الشركة، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أدائه، وتقييم أداء الشركة بشكل عام وفقاً لأفضل المعايير الدولية سواء أكانت الرقابة داخلية يقوم بها مجلس إدارة الشركة ولجانه أو وحدة التدقيق الداخلي كل في حدود اختصاصه أم رقابة خارجية يقوم بها مراقب الحسابات، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته وإن فوض غيره في أداء بعض مهامه أو سلطاته فالتفويض لا يكون إلا في المهام لا في المسؤوليات، ويهدف إلى بيان المسؤولية الاجتماعية للشركة ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة.

مبدأ العدالة والمساواة

أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساويين في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس

أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو صفتهم بالشركة سواءً بسواء؛ بما في ذلك حقوق أصحاب المصالح في الشركة سواء المساهمين أو غيرهم ممن لهم صفة أو مصلحة فيها كالعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، لتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها وعلى رأسها الحقوق المتعلقة بالجمعية العامة وتيسير سبل المشاركة الفعالة بها وأهمها حق التصويت، وحق الترشح لعضوية مجلس الإدارة وانتخاب أعضائه، وحقوق توزيع الأرباح، وحق الحصول على المعلومات، وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز بالشركة ومنها مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.

مبدأ الالتزام:

كما وتراعي الشركة حماية حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح بصفة عامة وتمكينهم من التمتع بها، وإعلاء قيم حماية الأقلية والعاملين بالشركة من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصغار المستثمرين والأقلية؛ وتتمثل أركان تلك المعاملة في عدم تمكين أو سيطرة الأغلبية على الأقلية، وعدم تحكم عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة في إصدار القرارات، وإقرار نظام التصويت التراكمي في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة، ذلك النظام التصويتي الذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يمتلكها ويحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود أي تكرار لهذه الأصوات؛ مما يزيد من فرص حصول مساهمي الأقلية على تمثيل عادل في مجلس الإدارة، وتوفير آلية مناسبة لحصول جميع المساهمين وسائر أصحاب المصالح على المعلومات بالقدر الذي يحمي الشركة وحقوقها ومصالحها والغير، واعتماد آلية أخرى لتقديم التظلمات والشكاوى والبلاغات عن أية مخالفات أو مخاطر قد تهدد الشركة.

التعاريف:

الشركة: مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق
الرئيس: رئيس مجلس إدارة الشركة.
المجلس: مجلس الادارة للشركة
الحوكمة: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم بها، ويحدد أسس ومبادئ توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف أصحاب المصالح في الشركة، مثل أعضاء المجلس، والمدراء، والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وتوضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة .
العضو التنفيذي: عضو مجلس الادارة الذي يؤدي مهام إدارية تنفيذية للشركة و/أو يكون موظفاً في الشركة بتفرغ كامل.
العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الادارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجراً منها.
العضو المستقل: هو عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية التامة.
نظام الحوكمة: قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ بإصدار نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية وتعديلاته.
القانون: قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته.
الهيئة: هيئة قطر للأسواق المالية.

ويلتزم المجلس بتقديم تقرير الحوكمة سنوياً وفقاً للأنظمة بحيث تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن التزامها بتطبيق مبادئ وأحكام نظام الحوكمة، وفي حالة عدم الالتزام بتطبيق أي من مبادئه أو أحكامه لأسباب تقبلها الهيئة مراعاة للمصلحة العامة أو مصلحة السوق أو حماية للمستثمرين يجب تحديد المادة أو المواد التي لم تلتزم بتطبيق أحكامها ومبررات عدم التطبيق، أو أسباب المخالفة بحسب الأحوال بتقرير الحوكمة، على أن يكون تقرير الحوكمة جزءاً من التقرير السنوي للشركة، ويشمل التالي:

أولاً: الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام هذا النظام:

إعتمدت الشركة على نظام الحوكمة الصادر برقم ٢٠١٦/٥ منذ عقد الجمعية العامة التأسيسية للشركة بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٧ والذي تمت الموافقة فيه على إقرار النظام الأساسي للشركة وإعلان تأسيس الشركة نهائياً.

وقد تقيدت الشركة في العام ٢٠٢١ بتطبيق أنظمة الحوكمة، بحيث عقدت خلال سنة ٢٠٢١ أربعة وعشرون (٢٤) اجتماعاً للجنة التدقيق والمخاطر واجتماعان للجنة الترشيحات والمكافآت وواحد وعشرون (٢١) اجتماعاً لمجلس الإدارة واجتماعان للجمعية العامة العادية

وتناولت اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر خلال السنة المالية ٢٠٢١ الموافقة على الموازنة السنوية للمجموعة وشركاتها التابعة، كما ناقشت تقارير التدقيق الداخلي للمجموعة وشركاتها لها بحيث عرض المدقق الداخلي على مدار الاجتماعات نتيجة تقاريره تفصيلياً فيما يتعلق بأعمال التدقيق الداخلي في الشركات التابعة، كما دعت إلى فتح باب الترشيح للأعضاء المستقلين وأوصت باعتماد بعض السياسات المطلوبة في نظام حوكمة الشركات وناقشت العرض المقدم من شركة اليغانسيا جروب ذ.م.م ل يتم الاستحواذ عليها من المجموعة وناقشت البيانات المالية ربع السنوية والبيانات المالية نصف السنوية المراجعة للعام ٢٠٢١ واستمعت لملاحظات المدقق الخارجي ومن ثم البيانات المالية المختصرة الموحدة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وبعض المسائل العالقة والعائدة للمجموعة والشركات التابعة وناقشت تقرير التدقيق الداخلي العائد للشركات التابعة.

أما على صعيد مجلس الإدارة، فقد قام المجلس بعقد عدد واحد وعشرون اجتماعاً، بحيث أن أهم المواضيع التي طرحت هي المناقشة والتصديق على البيانات المالية الدورية في أوقاتها المحددة بحسب القانون والأنظمة ومناقشة تقارير لجنة التدقيق والمخاطر خلال السنة المالية ٢٠٢١ وصديق مجلس الإدارة على إعادة هيكلة المجلس واللجان وعين أميناً للسر مكان أمين السر المستقيل، وتم تعيين عضو جديد في لجنة التدقيق والمخاطر، كما وصديق مجلس الإدارة على تعديل ممثلي مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق في مجلس المديرين للشركات التابعة التالية: شركة الهندسة الالكتروميكانيكية، والشركة المتحدة للأنظمة الهندسية، والشركة المتحدة للتوريدات، وشركة واترماستر (قطر) كما أقر إعادة هيكلة تسهيلات مصرفية للمجموعة وتجديد وتعديل تسهيلات مصرفية للمجموعة وشركاتها التابعة بناء على التفويض الممنوح إلى مجلس الإدارة من الجمعية العامة سابقاً كما ناقش شراء إحدى الشركات التابعة لحصص في شركتين تابعتين أخريين.

وقد قامت المجموعة بالدعوة إلى اجتماع للجمعية العامة العادية وقد انعقد الاجتماع الأول للجمعية العادية بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢١، إلا أن النصاب لم يكتمل وتم أرجاؤها إلى الاجتماع الثاني والذي انعقد بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٠.

إضافة إلى ما سبق، أفصحت الشركة بشكل فعال بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح وإستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور والأسس الواجب إتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتم الإفصاح عن اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات والتوصيات، والبيانات المالية الدورية، ومكان وزمان إنعقاد الجمعيات العامة، وعن تعيين أمين سر جديد لمجلس إدارة المجموعة والإفصاح عن البيانات الأساسية للشركة المدرجة بحسب الأنظمة والقوانين المتبعة، كما وتم الإفصاح عن العقود التي وقعت من الشركات التابعة، كما وأفصحت الشركة عن قائمة بأسماء وبيانات أعضاء مجلس الإدارة، وقائمة المطلعين على الأحداث الجوهرية وعن توصيات اللجان وأعضاء اللجان والدعوى القضائية، كما وأفصحت المجموعة عن كل المعلومات الدورية والفورية والإخطارات حول الأمور الجوهرية.

وقامت المجموعة طوال فترة السنة المالية ٢٠٢١ بجميع إجراءات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة لا سيما لهيئة قطر للأسواق المالية، وبورصة قطر، وشركة قطر للإيداع المركزي، كما وتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة لإطلاع المساهمين بكل جديد يتناول الأخبار والإفصاحات الصادرة عن المجموعة.

ثانياً: الإفصاح عن المخالفات التي ارتكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليها لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام، وبيان أسبابها، وطريقة معالجتها وسبل تفاديها في المستقبل:

لم تقم الشركة طوال فترة إدراجها حتى نهاية السنة المالية ٢٠٢١ بإرتكاب أية مخالفات ولم يكن هناك أية جزاءات بحقها، وذلك بسبب إلتزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة.

ثالثاً: الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالشركة وصلاحياتهم ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافآتهم:

أ- أعضاء مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة العادية بطريقة التصويت السري، وإستثناء من ذلك عين المؤسسون مجلس الإدارة الأول، والذي يبقى قائماً بعمله لمدة خمس سنوات بحسب نظام الشركة.

هذا وقد توفي رئيس مجلس الادارة الأول للمجموعة المرحوم السيد غانم سلطان الهديفي الكواري وقد انتخب المجلس السيد خالد غانم الهديفي الكواري رئيساً له.

تألف المجلس من الأعضاء التالية أسمائهم:

رقم	بيانات عضو مجلس الإدارة ونبذة عن السيرة الذاتية والمؤهلات العلمية
١	السيد / خالد غانم سلطان الهديفي الكواري نائب رئيس مجلس الإدارة حاصل على دبلومه في علوم الشرطة من كلية درهام الشرطة Durham University College رجل أعمال
٢	السيد / حمد غانم سلطان الهديفي الكواري عضو مجلس إدارة - غير مستقل - غير تنفيذي حاصل على دبلومه علوم عسكرية من الأكاديمية العسكرية - سانت هيرست - لندن - داروبال ميليتيري أكاديمي - خريج سنة ٢٠٠٠ ضابط في الشرطة القطرية الديوان الأميري
٣	الشيخ / ناصر بن علي بن سعود آل ثاني عضو مجلس إدارة - مستقل - غير تنفيذي عضو مجلس إدارة البنك الأهلي
٤	السيد / حمد عبدالله شريف العمادي عضو مجلس إدارة - مستقل - غير تنفيذي حاصل على دبلومه إدارة الأعمال من جامعة أريزونا حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية من جامعة بلايماوث الرئيس التنفيذي لشركة الإجارة القابضة ش.م.ع.ق
٥	السيد / عمر عبد العزيز المرواني عضو مجلس إدارة - مستقل - غير تنفيذي حاصل على درجة CPA من مجلس المحاسبين القانونيين - كاليفورنيا الولايات المتحدة عضو مجلس إدارة عديد من الشركات الضخمة الرئيس المالي السابق لجهاز قطر للإستثمار
٦	السيد / سمير حسن أبو لغد عضو مجلس إدارة حاصل على بكالوريوس في المحاسبة - جامعة بيروت العربية وعضو في جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين. رئيس لجنة التدقيق - المحكمة الجنائية الدولية / هولندا منذ العام ٢٠١٦ عضو مستقل في مجلس ادارة بنك الصقوة الاسلامي / الأردن منذ العام ٢٠١٧. الشريك والمدير السابق لشركة برايس واتر هاوس (PWC) الأردن. الشريك والمدير السابق لشركة ارنست اند يونغ (EY) الأردن. الشريك والمدير السابق لشركة آرثير أندرسون (AA) الأردن.
٧	السيد / عبد الرحمن غانم سلطان الهديفي الكواري عضو مجلس إدارة - غير مستقل - غير تنفيذي حاصل على دبلومه في علوم الشرطة من كلية درهام الشرطة Durham University College رجل أعمال
٨	السيد / محمد غانم سلطان الهديفي الكواري عضو مجلس إدارة - غير مستقل - تنفيذي حاصل على بكالوريوس في إدارة الاعمال التكنولوجية والمعلومات - شعبة المحاسبة - المعهد التكنولوجي العالي - جمهورية مصر العربية نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق رجل أعمال

٩	السيد / سلطان غانم سلطان الهديفي الكواري عضو مجلس إدارة - غير مستقل - غير تنفيذي حاصل على دبلومه في إدارة الأعمال من جامعة قطر - خريج سنة ١٩٩٦ حاصل على الماجستير من جامعة وستمنستر - بريطانيا - تخصص في الدراسات الدبلوماسية - خريج سنة ٢٠٠١ يعمل في الديوان الأميري - رئيس مكتب سمو الأمير للشؤون الخاصة
١٠	السيد / عبد العزيز غانم سلطان الهديفي الكواري عضو مجلس إدارة - غير مستقل - غير تنفيذي حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بليموث يونيفيرسيتي - بريطانيا - خريج سنة ٢٠١١ شغل منصب مدير علاقات في قسم الشركات من ٢٠١١/١٢/٢٠ حتى ٢٠١٣/٥/٣١ في بنك قطر الدولي دورات تدريبية و خبرات في بنك الكويت الوطني في نيويورك وبريطانيا موظف في الديوان الأميري - المراسم الاميرية

وتلتزم المجموعة بأهلية وفعالية أعضاء المجلس، وبأنهم يتمتعون بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامهم بصورة فعّالة، وبأنهم يخصصون الوقت الكافي للقيام بعملهم بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها، كما ويتمتع أعضاء المجلس بكل الشروط المطلوبة بحسب الأنظمة، بحيث إن أعمارهم تتعدى الواحد وعشرين سنة، ولم يسبق الحكم على أي منهم بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة (٤٠) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، والمادتين (٣٣٤) و(٣٣٥) من القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الشركات التجارية، ولم يمنع أيًا منهم من مزاولة أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بموجب المادة (٣٥) فقرة (١٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه، أو قضي بإفلاسه، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. كما وأن جميعهم، باستثناء الأعضاء المستقلين، مساهمين ومالكين لعدد «١٠٠,٠٠٠ سهم» مائة ألف سهم من أسهم الشركة والمذكورة في نظام الشركة والمودعة لدى جهة الإيداع مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله، والتي تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء المجلس.

كما وقام أعضاء المجلس بالإقرار بعدم توليهم أي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس بموجب اقرارات خطية وقعت بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٨.

ويضمن المجلس عدم تحكم أي عضو أو أكثر في إصدار القرارات في المجموعة، وذلك عن طريق مصفوفة تفويض الصلاحيات في المجموعة والتي صادق عليها المجلس في محضر إجتماع مجلس الإدارة رقم إشارة ١٢ تاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٨، والتي حددت بشكل مفصل صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء العاملين والموظفين الكبار في المجموعة والشركات التابعة من حيث صلاحية اتخاذ القرارات والتي شملت الخطط والموازنة، حوكمة الشركات، التقارير الدورية والمراقبة، السياسات والإجراءات، سلم الرواتب، علاقات الموظفين وشؤونهم، العلاقات البنكية والأمور المالية، وتفويض صلاحيات التوقيع على المدفوعات، وصلاحيات التوقيع على الإلتزامات العقدية، وتسعير المخزون، وتعديلات العقود، والمخالفات المالية والقانونية، والتخلص من الأصول ومخالفات الديون، والعلاقات العامة، كما وشملت تحليلاً مفصلاً لكيفية المراقبة وسياسة المخاطر في المجموعة والشركات التابعة.

بالإضافة إلى ما سبق، تضمن الشركة حظر جمع أعضاء مجلس الإدارة للمناصب المحظورة، بحيث لا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين مساهمتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة مساهمة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين مساهمتين تمارسان نشاطاً متجانساً، كما وتلتزم الشركة في حظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة.

١ ميثاق المجلس:

إلتزمت المجموعة في إعداد ميثاق المجلس في العام ٢٠١٧ وقامت بنشره على موقعها الالكتروني www.ihgqatar.com، وتقوم المجموعة بتعديل الميثاق بحسب الظروف.

٢ مسؤوليات المجلس:

يمثل المجلس كافة المساهمين، ويبذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، والنفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة وتنمية المجتمع. كما يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أية أعمال أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى. وقد تم تحديد مسؤوليات المجلس بوضوح في النظام الأساسي للشركة، و«ميثاق المجلس» المشار إليه.

ويلتزم المجلس بما لا يخالف أحكام القانون بأن يؤدي وظائفه ومهامه، وأن يتحمل مسؤوليته وفقاً للآتي:

- يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وقراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به.
- يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، ويلتزم بما يحقق مصلحة الشركة لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس.
- حدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما حدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة، لمجلس الإدارة للنظر في توصيتها واتخاذ القرارات الإدارية بشأنها.
- وضع المجلس إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل الشركة وخصوصاً الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم.
- تأكد المجلس من إتاحة الشركة المعلومات الكافية عن شؤونها لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.
- لم يقيم المجلس بإبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها، أو إبرام مديني الشركة من التزاماتهم إلا بتصريح في نظام الشركة وبالشروط الواردة فيه، وإذا تضمن نظام الشركة أحكاماً في هذا الشأن، فلم يقيم المجلس بالتصرفات المذكورة إلا بإذن من الجمعية العامة، ما لم تكن تلك التصرفات ضمن أغراض الشركة.
- أدى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة الشركة، وقد قام بتفويض بعض المهام للجان التابعة له لا سيما لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت، على أن المجلس ليس ملزماً بالتوصيات التي يتم تقديمها في محاضر اللجان.

٣ رئيس مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارتها بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحتها ومصلحة الشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، وقد تضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس التالية:

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعات المجلس مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
- إيجاد قنوات التواصل الفعالي مع المساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام نظام الحوكمة، بحيث يجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق والمخاطر أو غيرها في ذلك.

٤ إلتزامات أعضاء المجلس:

إلتزم مجلس الإدارة في دعوة الأعضاء كافة لحضور إجتماعاته اما شخصياً أو عن طريق وسائل المؤتمرات الهاتفية أو المرئية أو معدات الإتصال المشابهة، بحيث ضمن المجلس قدرة الجميع على الإستماع والتحدث مع بعضهم البعض طوال الإجتماعات، مع الأخذ بعين الإعتبار بأن مجالس الإدارة تحتاج لتوقيع نصف عدد الأعضاء على الأقل لنفاذها.

٥ الدعوة للإجتماع:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه وفق النظام الأساسي للشركة أو بناء على طلب من إثنين من أعضائه، وتوجه الدعوة مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لإنعقاد المجلس بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر على جدول الأعمال، بحيث يتأكد الرئيس من وضع بنود أخرى على جدول الأعمال، وقد عقد مجلس الإدارة في خلال العام ٢٠٢١، (٢١) واحد وعشرون اجتماعاً، ولم تنقض ثلاثة أشهر دون عقد إجتماعات للمجلس، وحضر أغلبية الأعضاء في تلك الإجتماعات، وقام جميع الأعضاء بالمشاركة في إجتماعات المجلس بشخصهم أو بوسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها بحيث إستمتع وشارك جميع الأعضاء في أعمال المجلس وإصدار قراراته.

وقد صدرت قرارات المجلس دائماً بأغلبية أصوات الحاضرين أو الممثلين، وحررت جميع الإجتماعات بتوقيع رئيس المجلس وأمين السر، كما وجميع الحاضرين، وأصدرت بعض القرارات بشكل خطي وصالح ونافذ لكل الأغراض بتوقيع نصف الأعضاء على الأقل طبقاً للمادة ٣٣ من النظام الأساسي للشركة.

وقد وقعت كل المحاضر من رئيس الإجتماع وأمين السر. ويكون المجلس بذلك قد قام باستيفاء أحكام المادة ١٠٤ من قانون الشركات، والمادة ١٤ من نظام الحوكمة والمادة ٣٣ من نظام الشركة الأساسي.

أما جدول إجتماعات المجلس في العام ٢٠٢١ فكانت كالتالي

رقم الاجتماع	تاريخه	جدول الأعمال	عدد الأعضاء الحضور
٢٠٢١/٤٠	٢٠٢١/١١/١٩	مناقشة مسألة التسوية بين شركة الهندسة الالكتروميكانيكية ذ.م.م وشركة زبلن العالمية قطر ذ.م.م	١٠
٢٠٢١/٤١	٢٠٢١/٢/١٤	مناقشة اتفاقية الشركاء المقترحة من الادارة التنفيذية مع الشريك في شركة الهندسة الالكتروميكانيكية ذ.م.م	١٠
٢٠٢١/٤٢	٢٠٢١/٣/١١	مناقشة الموازنة السنوية الموحدة للمجموعة وشركاتها التابعة للسنة المالية ٢٠٢١.	١٠
٢٠٢١/٤٣	٢٠٢١/٣/١٥	١. سماع ومناقشة ميزانية الشركة الموحدة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات المالية والايضاحات عن السنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقارنة مع السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ المصادق عليها من مراقبي حسابات الشركة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي وخططها المستقبلية ومناقشة تقرير الحوكمة. ٢. سماع ومناقشة تقرير لجنة التدقيق والمخاطر حول البيانات المالية عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ٣. سماع ومناقشة عروض تعيين مراقبي الحسابات وتحديد ارباحهم. ٤. مناقشة والتوصية للجمعية العامة حول توزيع الأرباح على المساهمين ٥. النظر في تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. ٦. عرض استئجار المكاتب الادارية في المبنى الكائن في معيذر والمملوك لرئيس مجلس الادارة كمقر للمجموعة. ٧. البحث في جدوى شراء أسهم خزينة. ٨. دعوة الجمعية العامة السنوية للشركة للانعقاد وتجديد جدول أعمالها.	١٠
٢٠٢١/٤٤	٢٠٢١/٤/٧	مناقشة الطلب المقدم للمجموعة من شركة اليغانسيا جروب القابضة ذ.م.م للاستحواذ عليها من المجموعة.	١٠
٢٠٢١/٤٥	٢٠٢١/٤/١٤	فتح باب الترشح لانتخاب (٤) أربعة أعضاء مستقلين في مجلس الادارة.	١٠
٢٠٢١/٤٦	٢٠٢١/٤/٢٥	مناقشة البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة للشركة العائدة للربع الأول من السنة المالية ٢٠٢١ والمنتهي في ٣١ مارس ٢٠٢١ والمصادقة عليها.	١٠
٢٠٢١/٤٧	٢٠٢١/٥/٥	دعوة الجمعية العامة العادية للشركة للانعقاد لانتخاب أربعة أعضاء مستقلين لمجلس الإدارة.	٩
٢٠٢١/٤٨	٢٠٢١/٥/٣٠	مناقشة وتقرير تعيين مستشار مالي لتقديم تقرير بشأن قبول عرض الاستحواذ من عدمه استناداً الى قرار مجلس ادارة الهيئة باصدار نظام الاندماج والاستحواذ رقم (٢) لسنة ٢٠١٤.	١٠
٢٠٢١/٤٩	٢٠٢١/٨/١٠	الاطلاع ومناقشة البيانات المالية النصف سنوية المراجعة الموحدة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١.	١٠
٢٠٢١/٥٠	٢٠٢١/٩/٩	انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس ادارة مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق.	١٠
٢٠٢١/٥١	٢٠٢١/١٠/٧	مناقشة تقرير وتوصية لجنة التدقيق والمخاطر بخصوص ما تم التوصل اليه في عملية الاستحواذ واتخاذ المجلس لقراره على ضوء المناقشة	٩

٩	مناقشة ما توصل اليه رئيس المجلس في المفاوضات مع شركة اليغانسيا جروب القابضة فيما يتعلق بنسب التبادل لعملية الاستحواذ	٢٠٢١/١٠/١٢	٢٠٢١/٥٢
٨	١. مناقشة مستجدات عمليات الاستحواذ. ٢. مناقشة عروض الأسعار التي تلقتها المجموعة للتنازل عن عقد ايجار سكن عمال شركة تريلكو	٢٠٢١/١٠/١٨	٢٠٢١/٥٣
١٠	مناقشة البيانات المالية المختصرة الموحدة كما في ولفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٢٠٢١/١٠/٢٥	٢٠٢١/٥٤
٨	صلاحيات رئيس مجلس الادارة	٢٠٢١/١٠/٢٦	٢٠٢١/٥٥
١٠	مناقشة نقاط الخلاف مع شركة اليغانسيا فيما يتعلق بعقد مبادلة الأسهم	٢٠٢١/١١/١	٢٠٢١/٥٦
١٠	مناقشة نقاط الخلاف مع شركة اليغانسيا فيما يتعلق بعقد مبادلة الأسهم	٢٠٢١/١١/٧	٢٠٢١/٥٧
٩	الاطلاع ومناقشة عقد مبادلة الأسهم ومستند العرض وجميع المستندات المطلوب تقديمها مع مستند العرض	٢٠٢١/١١/٩	٢٠٢١/٥٨
٩	صلاحيات خاصة لرئيس المجلس	٢٠٢١/١٢/٩	٢٠٢١/٥٩
٩	التسهيلات المصرفية من بنك قطر الدولي الاسلامي	٢٠٢١/١٢/٢٩	٢٠٢١/٦٠

٦ أمين السر:

أصدر المجلس قراراً بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٠ بتعيين السيدة / سناء دكتور أميناً للسر مكان السيد جوزيف عقيقي الذي استقال من منصبه. السيدة سناء دكتور حاصلة على شهادة جامعية في القانون، وتعمل في مجموعة استثمار القابضة منذ فبراير ٢٠٢٠ بصفة رئيس قسم الشؤون القانونية للمجموعة والشركات التابعة. وقد قام أمين السر بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، وإلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

- تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار في الاجتماع، ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس.
- قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها.
- قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتبة وفقاً لتاريخ انعقادها موضحاً فيها: الأعضاء الحاضرين والغائبين، والقرارات التي اتخذها المجلس في الاجتماع، والاعتراضات إن وجدت.
- حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتباته في سجلات ورقية وإلكترونية بحسب الحال، وقد تم إرسال الدعوات بشكل إلكتروني دائماً، ولم يعترض أحد من أعضاء المجلس، وتؤكد أمين السر من وصول الدعوات للجميع.
- إرسال الدعوة لأعضاء المجلس، والمشاركين-إن وجدوا- مرفقاً بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع، واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها.
- التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس، وبين الأعضاء فيما بينهم، وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين.

- تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها
- حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام، وقد صدر في ذلك محضر إجتماع مجلس الإدارة رقم 12/2018 تاريخ 13 يونيو 2018 بإعلام مجلس الإدارة بالمناصب المحظر عليهم الجمع بينها، وأقر الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بعلمهم الكامل وأقرؤا بعدم شغلهم أي من المناصب المحظورة عليهم الجمع بينها.

٧ لجان المجلس:

وافق مجلس الإدارة على إعادة هيكلة لجنة التدقيق والمخاطر بموجب إجتماعه رقم إشارة ٢٠٢٠/٣٧ تاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٢٠، وتم إصدار قرار بتسمية عضو جديد في لجنة التدقيق والمخاطر مع بقاء تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت كما هو.

وتلتزم لجنة التدقيق والمخاطر بتعديل مقترح نظام الرقابة الداخلية للشركة والقيام بمراجعة دورية كلما تطلب الأمر، بما في ذلك اعتماد خطة التدقيق السنوية وجدول التدقيق الداخلي للشركات التابعة السنوي، كما وتلتزم لجنة التدقيق باتمام ما يلي:

- وضع أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم.
- الإشراف على أعمال الرقابة الداخلية في الشركة، ومتابعة أعمال مراقب الحسابات، والتنسيق بينهما، والتأكد من التزامهما بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS/IAS) و (ISA) ومتطلباتها، والتحقق من اشتغال تقرير مراقب الحسابات على إشارة صريحة عما إذا كان قد حصل على كل المعلومات الضرورية، ومدى التزام الشركة بالمعايير الدولية (IFRS/IAS)، وما إذا كان التدقيق قد أجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) أم لا.
- الإشراف على دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والربحية ومراجعتها.
- دراسة ومراجعة تقارير وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم بشأنها.
- تحري الدقة فيما تعرضه الشركة على الجمعية العامة، وما تفصح عنه من أرقام وبيانات وتقارير مالية ومراجعة تلك الأرقام والبيانات والتقارير.
- التنسيق بين المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، والرقابة الداخلية بالشركة.
- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر.
- إجراء التحقيقات الخاصة بمسائل الرقابة المالية بتكليف من المجلس.
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي بالشركة ومراقب الحسابات.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للشركة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها للمجلس.
- مراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات.
- وضع ومراجعة سياسات الشركة بشأن إدارة المخاطر بشكل دوري، أخذاً في الاعتبار أعمال الشركة، ومتغيرات السوق، والتوجهات الاستثمارية والتوسعية للشركة.
- الإشراف على البرامج التدريبية الخاصة بإدارة المخاطر التي تعدها الشركة، والترشح لها.
- إعداد التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر وإدارتها بالشركة ورفعها للمجلس في الوقت الذي يحدده - متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.
- تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للشركة.
- مناقشة مراقب الحسابات، والإدارة التنفيذية العليا بشأن المخاطر الخاصة بالتدقيق وعلى رأسها مدى ملاءمة القرارات والتفديرات المحاسبية، وعرضها على المجلس لتضمينها بالتقرير السنوي.



٨ إجتماعات اللجان:

عقدت لجنة التدقيق والمخاطر (٢٤) أربعة وعشرون اجتماعاً لا تفصل بين كل منها مهلة أكثر من شهرين، وتكون بذلك قد قامت بعدد إجتماعات يفوق العدد الأقل المنصوص عنه في المادة ١٩ من نظام الحوكمة.

وقد يلتزم مجلس الإدارة في حضر تولي رئاسة أكثر من لجنة من لجان مجلس الإدارة المذكورة في أنظمة الحوكمة، ولم يتم الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة، ولم تنعقد أي لجنة إلا بحضور رئيسها وعضو على الأقل، وقد حضر لكل إجتماع، وبين فيه ما دار بالإجتماع ووقع من رئيس اللجنة والأعضاء الحاضرين.

وتلتزم اللجان في رفع تقارير سنوية إلى المجلس بما قامت به من أعمال وتوصيات، وقد إعتد مجلس الإدارة عرض توصيات اللجان في أول إجتماعات له بعد إنعقاد تلك اللجان، ويلتزم المجلس في تضمين أعمال اللجان في التقرير السنوي

٩ نظام الرقابة الداخلية:

تلتزم الشركة سياسة ومقترح لجنة التدقيق والمخاطر في نظام الرقابة الداخلية، والذي يتضمن آلية الرقابة وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام الشركة، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية، وخطة الشركة في إدارة المخاطر المتضمنة - كحد أدنى - تحديد المخاطر الرئيسية التي قد تتعرض لها الشركة وفي مقدمتها مخاطر التقنية الحديثة، ومدى قدرة الشركة على تحمل المخاطر، وآليات التعرف عليها، وقياسها، ومتابعتها، وبرامج التوعية بها، وسبل تفاديها أو التقليل من أثارها. ويشتمل نظام الرقابة الداخلية للشركة على إنشاء وحدة أو أكثر تكون مستقلة في عملها وفعالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة التزام الشركة بالضوابط الخاصة بالتعاملات المالية خاصة مع أي طرف ذي علاقة، ويتولى أعمالها مدقق داخلي أو أكثر من ذوي الخبرة والكفاءة في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر، والذي سمح له بدخول كافة إدارات الشركة ومتابعة أعمالها، والذي صدر بتعيينه وتحديد مهامه ومكافآته قراراً من المجلس، ويكون مسؤولاً أمامه.

وتلتزم الشركة أيضاً في إلزام المدقق الداخلي في الرفع إلى لجنة التدقيق والمخاطر، تقريراً كل خمس وأربعين يوماً عن أعمال الرقابة الداخلية بالشركة، ويحدد المجلس، بناء على توصية لجنة التدقيق والمخاطر، البيانات التي يجب أن يتضمنها التقرير على أن تتضمن - على الأقل - ما يأتي ::

- إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر
- مراجعة تطوّر عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفعالية الأنظمة المعمول بها في الشركة في مواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق
- تقييم شامل لأداء الشركة بشأن الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، وأحكام هذا النظام
- مدى التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق
- مدى التزام الشركة بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها
- المخاطر التي تعرضت لها الشركة وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها
- المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر..

١٠ الرقابة الخارجية:

كما وتلتزم لجنة التدقيق والمخاطر في الشركة بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية مسببة باختيار عرض أو أكثر لتعيين مقدمه مدققا خارجيا للشركة، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة وتعين الجمعية العامة مراقب حسابات أو أكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يجوز إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين.

١١ متطلبات الإفصاح والشفافية:

يلتزم مجلس الإدارة بسياسة متطلبات الإفصاح بما فيها التقارير المالية وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أيًا منهم عضوا في مجلس إدارة شركة أخرى أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضوا بأي من لجان مجلس إدارتها.

وقد قامت الشركة بالإفصاحات الفورية والدورية جميعها وفقاً للأنظمة المعتمدة من هيئة قطر للأسواق المالية، لا سيما نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية بقرار رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ والمعدل، بكليته لا سيما المواد ٤٨ وما يليها، بحيث قامت بالإفصاح عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية ٢٠٢٠، والبيانات المالية للربع الأول من سنة ٢٠٢١، والبيانات المالية للنصف الأول من السنة المالية ٢٠٢١، كما والبيانات المالية للربع الثالث من سنة ٢٠٢١. وقام المجلس بالإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس وأعضاء المجلس وكبار المساهمين وعن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس بحسب القانون لا سيما على الموقع الإلكتروني للشركة www.ihgqatar.com، كما واحتفظت الشركة بنسخ محدثة من سجل المساهمين عن نهاية كل شهر منذ تأسيسها.

اما الأسهم التي يمتلكها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وكبار المساهمين، ونسبتهم من رأس مال المجموعة حتى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١، فهي التالية.

الإسم	الصفة	عدد الأسهم	النسبة في رأس المال %
خالد غانم سلطان الهديفي الكواري	رئيس مجلس الإدارة	٨,٥١٧,٩٠٠	1.03 %
حمد غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو مجلس الإدارة	٨,٠٩٢,٠٢٠	٠,٩٧%
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	١٠,٠٠٠	—
حمد عبدالله شريف العمادي	عضو مجلس الإدارة	—	—
عمر عبد العزيز المرواني	عضو مجلس الإدارة	٠	—
عبد الرحمن غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو مجلس الإدارة	٨,٥١٧,٩١٠	1.03 %
محمد غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو مجلس الإدارة	—	—
سلطان غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو مجلس الإدارة	٧٢,٢١٩,٥١٩	8.7 %
عبد العزيز غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو مجلس الإدارة	٨,٥١٧,٩١٠	1.03%
سامر محمد وهبة	الرئيس التنفيذي للمجموعة	—	—
محمد ديب عبدالله	الرئيس المالي للمجموعة	—	—
سناء دعكور	رئيس الشؤون القانونية للمجموعة وأمين السر	—	—
محمد رزق	مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة	—	—
كريستين صليبي	مسؤولية علاقات المستثمرين	—	—

أما كبار المساهمين والذين يمتلكون أكثر من ٥ % من رأسمال الشركة حتى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ فهم:

الإسم	عدد الأسهم	النسبة في رأس المال %
سلطان غانم سلطان الهديفي الكواري	٧٢,٢١٩,٥١٩	٨,٧٠%
شركة انغرا رود للتجارة والمقاولات ذ.م.م	٥٥,٢٤٧,٥٢١	٦,٦٦%
ورثة غانم سلطان الهديفي الكواري	٤٢,٥١١,٨٤٠	٥,١٢%

وتلتزم الشركة سياسة الإفصاح عن التعاملات والصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة، وعن عمليات التداول التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمطلعين

وتلتزم الشركة في تحديد سياستها بشأن التعامل مع الشائعات نفيًا أو إثباتًا، وذلك عن طريق المتحدث الرسمي بإسم الشركة والمذكور أعلاه، وتلتزم الشركة بكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة، ويقوم المجلس بالتأكد من دقة وصحة ما تفصح عنه الشركة والتزامها بكافة قواعد الإفصاح



١٢ حقوق أصحاب المصالح:

تلتزم الشركة بالمساواة بين جميع المساهمين، وقد تضمن النظام الأساسي للشركة حق المساهمين في التصويت التراكمي، وحق التصرف في الأسهم والحصول على النصيب في الأرباح وحق حضور الجمعيات العامة والإشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وتلتزم الشركة في فتح الباب للمساهمين في طلب أي معلومات بما لا يضر بمصالح الشركة، كما وان للشركة موقع إلكتروني يمكن المساهمين جميعاً من الإطلاع على أوراقها ومعلوماتها ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

- قائمة أعضاء مجلس الإدارة مع بيان الأعضاء المستقلين وغير المستقلين والتنفيذين وغير التنفيذين وتحديد مدة شغل مقعد مجلس الإدارة لكذا عضو على حدة وبيان ما إذا كان يشغل مقعد بأي من مجالس إدارة الشركات الأخرى.
- أمين سر مجلس الإدارة وقرار تسميته مرفقاً به شهادته العلمية أو شهادة خبرة وفقاً للمادة ١٦ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.
- قائمة المفوضين بالتوقيع عن الشركة.
- قائمة المطلعين.
- نسبة مساهمة أعضاء مجلس الإدارة في رأس المال.
- هيكل رأس المال ونسبة مساهمة كبار المساهمين في رأس مال الشركة.
- بيان توضيحي ومفصل لهيكل مساهمة الشركة في أي شركة تابعة لها وتحديد نسب التملك.
- هيكل تنظيمي للشركة يبين فيه كبار المدراء التنفيذين.
- النظام الأساسي.
- السجل التجاري.
- قائمة بالسياسات والإجراءات القائمة بالشركة.
- المدقق الخارجي.
- بيانات مسؤولي الإتصال.
- النظام الأساسي وعقد التأسيس وتعديلاتها.
- ميثاق الحوكمة.
- البيانات المالية.

١٣ حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة:

يضمن النظام الأساسي للشركة تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة والتي منها:

- تضمن المادة ٤٥ والمادة ٥٨ من النظام الأساسي للشركة، حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠%) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥%) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.
- تضمن المادة ٤٩ من النظام الأساسي، أنه إذا طلب عدد من المساهمين يمثلون ١٠% من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة إدراجها، وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع.
- تضمن المادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة، حق حضور اجتماعات الجمعية العامة، وإتاحة فرصة المشاركة الفعالة فيها والاشتراك في مداولاتها ومناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، وتيسير كل ما من شأنه العلم بموعد ومكان انعقاد الجمعية وبالمسائل المدرجة بجدول الأعمال والقواعد التي تحكم المناقشات وتوجيه الأسئلة كما وحق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام إلى الجمعية العامة إذا رأى أن الرد على سؤاله غير كاف، ويكون قرار الجمعية العامة واجب النفاذ.
- تضمن المادة ٤٨ من النظام الأساسي للشركة، حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة؛ مساهماً آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥%) من أسهم رأس مال الشركة كما وحق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور النائبون عنهم قانوناً، كما وتضمن الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة، وتيسير كل ما من شأنه العلم بالقواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت.
- حق المساهم في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.

١٤ تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة والتصويت:

تقوم الشركة بتمكين المساهمين من الإطلاع على محضر الجمعية العامة ونتائجها وذلك بالإفصاح عنها فوراً لهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر ووزارة الصناعة والتجارة كما وبوضع المحضر على موقع الشركة الإلكتروني. كما لا يوجد أي عائق من قيام أي مساهم في استخدام حقه في التصويت، لا سيما وأن التصويت تراكمي وطريقة التصويت هي بالإقتراع السري.



تلتزم الشركة في تحديد نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وقد تضمن عقد التأسيس في المادة ٧٢ منه واجب الشركة توزيع نسبة ٥% من الأرباح الصافية على المساهمين سنوياً، وللمساهمين حق الحصول على أرباحها التي أقرتها الجمعية العامة سواء كانت نقدية أو أسهمها مجانية إذا كان مسجلاً بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

١٦ حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى:

تضمن الشركة بموجب الحق في التصويت التراكمي بحسب المادة ٢٩ من نظامها حماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة، كما وتلتزم الشركة في المادة ٨٠ من نظامها بحقوق المساهمين بشكل عام بحيث تلتزم الشركة بالقوانين لا سيما قانون الشركات التجارية وقوانين وأنظمة هيئة قطر للأسواق المالية.

ويوفر النظام الأساسي للشركة الحماية للمساهمين في حال إبرام الصفقات الكبرى أو التصرفات التي قد تخل بمصالح المساهمين بحيث:

١. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو عضو المجلس أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر لحسابه أو لحساب الغير في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة وإلا كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو أن تعتبر أن العمليات التي باشرها قد أجريت لحسابها.
٢. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين أن يقوم بعمل مشابه لنشاط الشركة، أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والإرتباطات التي تتم لحساب الشركة.
٣. لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع كان لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده أحدهم مع الغير، ويعتبر باطلاً كل تصرف يتم على خلاف أحكام هذه المادة، دون إخلال بحق الشركة في مطالبة المخالف بالتعويض عند الإقتضاء.
٤. يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو العاملين أن يستغل أي منهم ما وقف عليه من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لزوج أو أولاده أو لأحد من أقاربه حتى الدرجة الرابعة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراود بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة، ويبقى هذا الحظر سارياً لمدة ثلاث سنوات بعد إنتهاء عضوية الشخص في مجلس الإدارة أو إنتهاء عمله في الشركة.

٥. يلتزم المجلس بالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي طرف ذي علاقة ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة.
 ٦. للمساهم الحق في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع وحقه في إبطال ما إعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.
 ٧. لكل مساهم أن يرفع الدعوى منفرداً في حالة عدم قيام الشركة برفعها، إذا كان من شأن الخطأ إلحاق ضرر خاص به كمساهم، على أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى، ويقع باطلاً كل شرط في النظام الأساسي للشركة يقضي بغير ذلك.
- كما وتلتزم الشركة بموجب المادة ٤٨ من نظامها الأساسي بحظر التمييز بين المساهمين لأي سبب ومعاملة صغار المساهمين والأقلية معاملة كبار المساهمين في كل الأحوال لا سيما في حال إبرام الشركة صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة، بحيث لا يجوز إبرام الصفقات الكبرى التي من شأنها امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو التصرف (باستثناء إنشاء الضمانات) بأصول الشركة أو الأصول التي ستكتسبها الشركة أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسية لعمل الشركة أو التي تتجاوز قيمتها الإجمالية (١٠٪) من القيمة الأقل بين القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصول الشركة وفقاً لآخر بيانات مالية معلنة، إلا من خلال الإجراءات التالية:
١. أن يتم اتخاذ القرار بذلك من خلال جمعية عامة .
 ٢. أن يسبق هذه الصفقات إفصاح عن الاتفاق المزمع الدخول فيه.
 ٣. إستيفاء موافقة الجهات الرقابية على الصفقة الكبرى وإتباع تعليمات الجهات الرسمية بما يحمي حقوق الأقلية.

١٧ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين:

تطرق المجلس في ميثاق الحوكمة لأهمية سياسة «الإنذار المبكر» الذي يحث موظفي المجموعة على الإبلاغ عن أية سلوكيات مشبوهة، غير أخلاقية أو غير قانونية مضرّة بسمعة المجموعة من خلال الآلية المعتمدة لذلك، وكما يحرص المجلس على سرية وحماية بلاغات الموظفين من أية ردود فعل سلبية من قبل زملائهم أو من قبل المسؤولين عن الموظفين المعنيين.

١٨ المسؤولية الاجتماعية للمجموعة:

المجموعة، كمنشأة وطنية مسؤولة، تؤمن بمبدأ المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل ضمنه وتلتزم المجموعة بتعزيز قيم التنمية بشكل دائم وحماية وحفظ الحياة الإنسانية والصحة والموارد الطبيعية والبيئة، كما تحرص على إضافة قيمة إلى المجتمع الذي تعمل فيه.

١ لجنة التدقيق والمخاطر:

وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينهم المجلس من ذوي الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية، وتعقد اجتماعاتها في دولة قطر بالحضور الشخصي أو بواسطة أية وسيلة من وسائل التقنية الحديثة، ويتم عقد اجتماعات اللجنة على فترات لا تتعدى الشهرين، وترسل تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون للجنة الصلاحيات المنصوص عنها في ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر لاسيما صلاحيات التقارير المالية، نظام الرقابة الداخلية، نظام التدقيق الداخلي، نظام مراقبة مدى إمتثال الشركة، مراقبة المدققين الخارجيين، لغت النظر إلى المسائل المهمة، وإدارة المخاطر والإمتثال.

وترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس الإدارة، كما وتقوم اللجنة بتنظيم محاضرها كتابياً بواسطة أمين سرها، وتصدر القرارات بالأغلبية البسيطة، وتتم الدعوة للإجتماع بواسطة الرئيس أو اثنين من أعضائها، ويتم نصابها بحضور اثنين من الاعضاء.

وقد عقدت للجنة التدقيق والمخاطر في المجموعة (٢٤) أربعة وعشرون إجتماعاً خلال العام ٢٠٢١،

أما أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر فهم:

عضو اللجنة	المنصب
السيد عمر عبد العزيز المرواني	رئيس لجنة التدقيق والمخاطر – عضو مجلس إدارة مستقل
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	عضو لجنة التدقيق والمخاطر – عضو مجلس إدارة مستقل
السيد وليد أحمد السعدي	عضو لجنة التدقيق والمخاطر – مستشار مجلس الإدارة
السيد سمير أبو لغد	عضو لجنة التدقيق والمخاطر

٢ لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، وتعقد اجتماعاتها في دولة قطر مرتين في السنة على الأقل، وترسل تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتقوم بمهام وضع الأسس والمعايير التي تستعين بها الجمعية العامة في إنتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس وترشيح من تراه مناسباً لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده، ووضع مشروع التعاقب على إدارة الشركة لضمان سرعة تعيين البديل، وترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية، وتلقي طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ورفعها إلى المجلس مع التوصيات بالإضافة إلى تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس، كما وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بدور تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً، وتحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة.

وترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتحفظ بسجلات اجتماعاتها، وتأخذ قراراتها بالأغلبية البسيطة، وتتم الدعوة إلى اجتماعاتها بواسطة رئيسها أو اثنين من أعضائها قبل أسبوع على الأقل من إجتماعها، ويكون نصابها بحضور اثنين من أعضائها.

أما أعضاء اللجنة الحاليين فهم:

عضو اللجنة	المنصب
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد. خالد غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد. حمد عبدالله شريف العمادي	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد حمد غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

ج الإدارة التنفيذية العليا للشركة وصلاحيات أعضائها ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافآتهم:

الهيكل التنظيمي ويتألف من:

١. **سامر محمد وهبة:** الرئيس التنفيذي للمجموعة
 ٢. **محمد غانم سلطان الهديفي الكواري:** نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة
 ٣. **محمد عبدالله:** الرئيس المالي للمجموعة
 ٤. **سناء دكتور:** رئيس قسم الشؤون القانونية للمجموعة - أمين سر المجلس ولجنة التدقيق والمخاطر. ولجنة الترشيحات والمكافآت.
 ٥. **محمد رزق:** مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة
 ٦. **كريستين صليب:** مسؤولة علاقات المستثمرين
- أدى جميع أعضاء الإدارة التنفيذية جميع الأعمال الموكلة إليهم على أكمل وجه، ويمثل كل منهم بمسؤولياته خلال السنة.



حدد النظام الأساسي للشركة في مادته رقم ٣٨ بأن الجمعية العامة هي المخولة لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد نسبة تلك المكافأة على ٥ ٪ من الربح الصافي بعد خصم الإحتياطات والإستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

أما مكافآت الإدارة التنفيذية العليا، فتعتمد على نفس المعايير المتعلقة والخاصة بالعاملين في الشركة، على أن يتم إجراء التقييم من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت بناء على نظام تقييم أداء الإدارة التنفيذية المعتمد لديها.

وبذلك، فإن إستحقاق المكافآت يعتمد أساساً على التقييم الإجمالي لأداء الموظفين والذي يختلف في تركيزه وأهدافه من فترة الى وفق الظروف والتحديات التي تواجهها الشركة، كله بناء على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت وموافقة مجلس الإدارة.

رابعاً: الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في الشركة بما فيها الإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات، وما يتصل بها من معلومات:

قامت الشركة بتعيين أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر وفق ما سبق بيانه، وعينت مدقق داخلي للمجموعة على أساس تقديم تقارير تدقيق داخلي عن كل شركة من شركات المجموعة خلال سنة ٢٠٢١. وقد وضع المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي، وتم دعوة المدراء العامين لمناقشة التقارير في لجنة التدقيق والمخاطر وأخذ التوصيات اللازمة في كل شركة على حدة. كما وعملت الشركة على دراسة إستثماراتها في جميع القطاعات والتنسيق مع شركاتها التابعة لتخفيض نسبة المخاطر عبر دراسة عقود التوريد والإستيراد والمقاولات وسائر العقود في المجموعة من الناحية القانونية والمالية والإدارية والتشغيلية، كما وباشرت الشركة في وضع أنظمة حاسوب تربط جميع الشركات التابعة بالشركة القابضة لكي يتم التواصل الفعال والمنتج مع جميع الشركات التابعة، كما والبدء في ربط الشركات التابعة ببعضها البعض من اجل تخفيض كلفة الأعمال الخاصة بتلك الشركات بما فيها الأنظمة الموحدة للشؤون المالية والقانونية وشؤون الموظفين والتوريدات، بالإضافة إلى توحيد طريقة التعامل مع المصارف وذلك للتوزيع الأنجح لموارد المجموعة وقدراتها المالية والتقنية

خامساً: أعمال اللجان، متضمنة عدد اجتماعاتها وما انتهت إليه من توصيات:

كما سبق ووضح أعلاه.

سادساً: الإفصاح عن الإجراءات التي تتبعها الشركة لتحديد المخاطر التي قد تواجهها وطرق تقييمها وإدارتها، وتحليل مقارن لعوامل المخاطر التي تواجهها الشركة، ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق:

تهدف سياسة إدارة المخاطر الى تحديد نقاط الضعف والمخاطر المحتملة، والإجراءات لتفادي حصولها، كما والإجراءات العلاجية لها وتقليل آثارها عند حصولها. وتشمل سياسة إدارة المخاطر دراسة وضع الشركات التابعة وتحديد النقاط ذات الخطورة العالية والمتوسطة والمنخفضة الخطورة، لكي يتم العمل على إحتوائها وعدم تفاقم الآثار الناتجة عنها، بما فيها دراسة تحفظات المدققين الخارجيين، نسب الربحية، معدلات السيولة، سياسة الإدارات المالية وإدارة المشتريات وغيرها من المخاطر التشغيلية ومخاطر التكنولوجيا والبيئة وكيفية إدارة الأزمات.

وتقوم الشركة بتقييم المخاطر التشغيلية على صعيد المجموعة كما ويقوم المدقق الداخلي بدراسة المخاطر مع الإدارة التنفيذية ومدراء الشركات التابعة، بحيث يتم تحديد نقاط الضعف ومدى خطورتها، وتقديم التوصيات اللازمة

لذلك، بحيث تتم المعالجة والمتابعة من قبل الإدارة التنفيذية واللجان ومجلس الإدارة كل بحسب مهامه بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية في كل شركة تابعة على حدة.

تقع على مجلس الإدارة المسؤولية الكلية عن وضع الشركة والإشراف على إطار عمل إدارة مخاطر المجموعة، والتي تشمل المطلوبات المالية الرئيسية للمجموعة من القروض و الذمم الدائنة التجارية و الذمم الدائنة الأخرى. إن الغرض الرئيسي من هذه المطلوبات المالية هو تمويل عمليات المجموعة و توفير ضمانات لدعم عملياتها.

هذا و تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:



٤ مخاطر التشغيلية



٣ مخاطر السوق



٢ مخاطر السيولة.



١ مخاطر الائتمان.

١ مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي تقع على المجموعة نتيجة لعجز عميل أو طرف مقابل في الأداة المالية عن الوفاء بمطلوباته التعاقدية وتنشأ هذه المخاطر بصفة أساسية من الذمم المدينة للمجموعة والمتوجبة على العملاء. (ذمم مدينه وأرصدة مدينه أخرى)

٢ مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ من عجز المجموعة عن الوفاء بالتزاماتها عند حلولها. منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكد، ما أمكن ذلك، بأنه تتوفر وعلى الدوام سيولة كافية للوفاء بالمطلوبات عند حلول موعد استحقاقها في ظل كل من الظروف العادية والصعبة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إحداث ضرر بسمعة المجموعة.

تقوم المجموعة باستخدام طريقة التكاليف التي تستند إلى النشاط لوضع التكلفة المتعلقة بمنتجاتها وخدماتها وهو ما يساعد على رصد متطلبات التدفق النقدي والاستخدام الأمثل لعائدات النقد لديها في الإستثمار. تقوم المجموعة بصورة نموذجية بالتأكد من أن لديها نقداً كافياً عند الطلب للوفاء بمصروفات التشغيل المتوقعة ويتضمن ذلك خدمة لإلتزامات المالية ولكنه مع استبعاد التأثير المحتمل للظروف القاسية جداً التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول مثل الكوارث الطبيعية.

مخاطر السوق هي المخاطر المتمثلة في التغيرات في أسعار السوق مثل معدلات صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم التي تؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة ما تحتفظ به من أدوات مالية:

• مخاطر العملات:

تتعرض المجموعة إلى مخاطر العملات عن المبيعات والمشتريات والقروض بعملة بخلاف العملات الوظيفية لشركات المجموعة المعنية. معظم تعاملات المجموعة تتم بالعملات التي تستخدمها شركات المجموعة أو بعملات ذات سعر صرف ثابت مع العملة المستخدمة.

• مخاطر اسعار الفائدة:

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في أن تتقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق. يتعلق تعرض المجموعة لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة في السوق أساساً بقروض وتسهيلات المجموعة التي تحمل فوائد. تبنى المجموعة سياسة التأكد من مراجعة مخاطر أسعار الفائدة على نحو منتظم.

٤ المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناشئة من مجموعة واسعة من الأسباب المصاحبة لعمليات المجموعة والموظفين والتقنية والبنية التحتية ومن عوامل خارجية بخلاف الائتمان أو السوق أو السيولة مثل تلك التي تنشأ من الإشتراطات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة عموماً لسلوك الشركة. تنشأ المخاطر التشغيلية من جميع العمليات التشغيلية للشركة.

هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية بغرض موازنة تفادي الخسائر المالية والأضرار بسمعة المجموعة مع الفعالية الكلية للتكلفة وتنفادي إجراءات السيطرة التي تحد من روح المبادرة والإبداع.

المسؤولية الأساسية عن وضع وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية مسندة للإدارة العليا في كل وحدة عمل. يدعم هذه المسؤولية وضع معايير كلية على مستوى المجموعة لإدارة مخاطر التشغيل في المجالات التالية:

- متطلبات الفصل المناسب للواجبات متضمنة التفويض المستقل بالمعاملات،
- متطلبات تسوية ورصد المعاملات،
- الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية،
- توثيق الضوابط والإجراءات،
- متطلبات التقييم الدوري للمخاطر التشغيلية التي تواجهها المجموعة وكفاية الضوابط والإجراءات لمعالجة المخاطر التي يتم تحديدها،
- متطلبات التقارير عن الخسائر التشغيلية وإجراءات المعالجة المقترحة،
- وضع خطة طوارئ
- التدريب والتطور المهني
- المعايير الأخلاقية والتجارية
- تخفيف المخاطر متضمنة التأمين على ذلك عندما يصبح ذلك فعالاً.

الإلتزام بمعايير المجموعة يدعمه برنامج مراجعات دورية يتم القيام بها من جانب التدقيق الداخلي. تتم مناقشة النتائج التي يتوصل إليها التدقيق الداخلي مع إدارة وحدة العمل المتعلقة بها مع تقديم تقارير إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة والإدارة العليا للمجموعة.

سابعاً: الإفصاح عن تقييم أداء المجلس ومدى التزام أعضائه بتحقيق مصالح الشركة، والقيام بأعمال اللجان، وحضور اجتماعات المجلس ولجانه، والإفصاح عن تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بشأن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما فيها تحديد عدد التظلمات، والشكاوى، والمقترحات، والبلاغات، والطريقة التي عالج بها المجلس المسائل الرقابية:

تختص لجنة الترشيحات والمكافآت في تقييم أداء مجلس الإدارة ومدى إلتزام الأعضاء بتحقيق مصالح الشركة والقيام بالتزاماتهم المنصوص عنها في نظام الحوكمة وقانون الشركات التجارية وعقد تأسيس المجموعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة، وقد عقد مجلس الإدارة واحد وعشرون اجتماعاً خلال سنة ٢٠٢١، وقد حضر كل أعضاء مجلس الإدارة في أغلب الأحيان، ولم ينقض أكثر من شهرين بين أي اجتماعين متتاليين للمجلس.

وإعتمد المجلس البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في العام ٢٠٢٠، كما والبيانات المالية للربع الأول والنصف الأول والربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢١، وتمت مراجعة تقارير مراقبي الحسابات ومناقشتها، وناقش مجلس الإدارة أنظمة الحوكمة بشكل مستفيض، وصدرت تلك القرارات بعد النقاش الوافي وبتوافق الآراء ولم يتم التحفظ على أي من قرارات المجلس.

وقد أفصحت الشركة خلال العام ٢٠٢١ عن توصيات مجلس الإدارة وأعمال اللجان بما يتوافق مع الأنظمة المعتمدة، وقامت لجنة التدقيق والمخاطر بدراسة المخاطر في الشركات التابعة عن طريق المدقق الداخلي، وتمت مناقشتها مع الإدارة التنفيذية للمجموعة ومع المديرين العاملين في الشركات التابعة، وتم إتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض نسب المخاطر وتمت متابعتها في الجلسات المتتالية للجنة التدقيق والمخاطر، كما وفي الجلسات الدورية للإدارة التنفيذية في المجموعة مع مدراء الشركات التابعة والتي وضع فيها محاضر إجتماعات، والتي تتم متابعتها عن كُتب وبشكل دوري.

ثامناً: الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية كلياً أو جزئياً أو مواطن الضعف في تطبيقه، والإفصاح عن حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة حالات الإخفاق في تطبيق نظام الرقابة الداخلية (لا سيما المشاكل المُفصّل عنها في التقارير السنوية للشركة وبياناتها المالية):



تهدف الرقابة الداخلية إلى التحقق من مدى التزام الشركة بالنظم والإجراءات المالية والقانونية، وتقوم الوحدات الداخلية في الشركة بالمراقبة الداخلية بحسب صلاحياتها المالية أو القانونية، وقد كلفت الشركة مستشاراً مستقلاً ليقوم بمهام تقييم مخاطر أنشطة الشركة وعملياتها المحاسبية ومخاطر الأعمال الرئيسية وخطة التدقيق الداخلي للمجموعة وشركاتها التابعة والتدقيق المالي الشامل ومراجعة أداء الشركة والشركات التابعة بشكل دقيق ليتم العمل بعدها على التوصية لمجلس الإدارة للعمل على تقليل المخاطر ورفع كفاءة أداء الشركة والشركات التابعة.

تاسعاً: الإفصاح عن مدى التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق:

التزمت الشركة بجميع القواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق، وتم الإفصاح عن جميع التقارير الدورية والفورية كما والإفصاح عن المعلومات الجوهرية فور حدوثها، وتعتمد الشركة إدارة خاصة للإمتثال والمختصة فيها وهي قسم علاقات المستثمرين، بحيث تبقى الشركة على اطلاع واف بالقوانين والأنظمة المعتمدة في هذا الصدد.

عاشراً: الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون الشركة طرفاً فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية:

فيما يلي النزاعات والخصومات والتي تمثلت فيها مجموعة إستثمار القابضة كمدعية أو مدعى عليها:

١. مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

مدعية: ضد إئتلاف مدماك وسكت كونستراكت وشركة الديار القطرية.
مدعى عليها: من البنك الأهلي القطري.

(أ) دخلت إحدى الشركات التابعة للمجموعة، شركة دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م، في فبراير ٢٠١١، في مشروع مشترك «المقاول من الباطن» (مشروع مشترك أي تي أيه ستار للهندسة والمقاولات ذ.م.م (تحت التصفية) / شركة دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م) لتنفيذ الأعمال الإلكترونية ميكانيكية الخاصة بمشروع مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، مع المقاول الرئيسي «المقاول الرئيسي» (مشروع مشترك مدماك للمقاولات ذ.م.م / شركة سكس كونستراكت) بقيمة تعاقدية إجمالية ٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري لإتمام المشروع خلال إثنتين وعشرين شهراً.

خلال عدة سنوات، تلقى المقاول من الباطن العديد من تعليمات المهندس (أوامر تنفيذية من الموقع) خارج نطاق التعاقد الرئيسي، مما ساهم في تمديد المشروع حتى يونيو ٢٠١٥، وبقي عدد من الأعمال الطفيفة المتبقية التي كان على المقاول من الباطن إتمامها في خلال فترة الصيانة،

في ١٦ أبريل ٢٠١٦، إستلم المقاول من الباطن شهادة الإنجاز للمشروع مؤرخة بأثر رجعي ١١ يونيو ٢٠١٥، وبناء عليه قام المقاول من الباطن بتقديم الفاتورة النهائية في ١٥ مايو ٢٠١٦. و في ٢١ يناير ٢٠١٧، قدم المقاول الرئيسي تقييمه للحساب النهائي بصافي الإلتزامات المستحقة بقيمة ٢٣,٤١٩,٥٣١ ريال قطري.

أدى عدم التوصل الى حل النزاع بطريقة ودية إلى تقديم المقاول من الباطن دعوى قضائية سجلت برقم ٢٠١٨ / ٥٦٨ في يناير ٢٠١٨، ضد كل من الديار القطرية «العميل» والمقاول الرئيسي، مطالباً بتسديد مبلغ ٦٢٥,٨٦١,٦٥٧ ريال قطري مقابل باقي الأتعاب التعاقدية عن الثمن الأساسي للمشروع وأوامر الموقع الإضافية بحسب تعليمات المقاول الرئيسي، وتكاليف الوقت الإضافي، وتعويض عن الفرصة البديلة.

(ب) حصل المقاول من الباطن في العام ٢٠١١ على تسهيلات إئتمانية من بنك محلي لتمويل هذا المشروع. وقد قدمت المجموعة وأطراف ذي علاقة ضمانات تجارية وشخصية للبنك الأهلي مقابل التسهيلات الإئتمانية للمشروع وكانت كالتالي:

- كفاله شخصية من رئيس مجلس إدارة مجموعة استثمار القابضة بمبلغ 43,000,000 ريال قطري.
 - كفالة تجارية من شركة دباس للمقاولات قطر ، ذ.م.م بمبلغ 276,000,000 ريال قطري.
 - كفالة تجارية من شركة إي تي إيه ستار للهندسة و التجارة ، ذ.م.م (تحت التصفية) بمبلغ 233,000,000 ريال قطري.
- علاوة على ذلك، كان مؤسسي المجموعة قد تعهدوا بشكل شخصي على الإيرادات المتراكمة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من أوامر تغيير غير موافق عليها بقيمة ٧٧,٧٧٥,٠٠٠ ريال قطري. بالإضافة إلى تعهد كتابي من شركة دباس القابضة لبنان - ش.م.ل مقابل حصتها من المطالبة البنكية.

في أكتوبر ٢٠١٨، تقدم البنك الأهلي دعوى قضائية سجلت برقم ٢٠١٨ / ٢٩٢٦ ضد المقاول من الباطن، والمجموعة وآخرين، مطالبا بسداد إجمالي المبلغ المستحق للقرض.

في يناير ٢٠١٩، قامت الدائرة المختصة بالنظر في الدعوى القضائية رقم ٢٠١٨ / ٥٦٨ بتحويلها إلى الدائرة المختصة بالنظر في الدعوى القضائية رقم ٢٠١٨ / ٢٩٢٦، بحيث يتم النظر بالدعويين بشكل متواز، والربط بينهما. وقامت المحكمة بندب لجنة خبراء للاطلاع على تفاصيل القضية وتم مؤخراً تأجيل الجلسة إلى ٢٠٢٠/٣/٥ لتقوم لجنة الخبراء بتقديم تقريرها.

بالإضافة إلى ذلك، وبناء على دراسة مستندات المشروع، وتقارير وتقييمات المشروع من قبل خبيرين مستقلين خارجيين، وتقييم الإدارة التنفيذية، فإن المستشار القانوني الخارجي للمجموعة، وبناء على المعلومات المتوفرة لديه، يعتقد أن الدعوى القضائية المقدمة من المقاول من الباطن ضد العميل والمقاول الرئيسي وآخرين لديها نسبة نجاح معقولة وأنه من الأرجح أن يتم دحض إدعاءات الخصوم فيها، إلا أن القرار النهائي في الدعوى يخضع لرأي المحكمة النافذة فيها، وبالتالي فإن المجموعة لا تتوقع أية التزامات مادية تنشأ عن الدعاوى المذكورة أعلاه والتي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٢. مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق

مدعى عليها من المدعي البنك التجاري أمام المحكمة الابتدائية المدنية الكلية (الدائرة الرابعة) برقم ٢٠١٩/٢٣٣٩.

وقعت المجموعة مع البنك التجاري بتاريخ ٢٠١٧/١/٤ على عقد التزم بموجبه البنك بتقديم خدمات استلام طلبات طرح أسهم المجموعة للادراج في هيئة قطر للأسواق المالية ونفذت المجموعة جميع الالتزامات الملقة على عاتقها وسددت المبالغ التي طالبها بها البنك في حينه.

بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٤ وجهت بورصة قطر كتاباً إلى البنك المدعي طالبته بموجبه بسداد فاتورة بقيمة ٨٢٥,٠٠٠/ ريال قطري فعمد البنك إلى مطالبة المجموعة بسدادها مدعياً أنها مقابل أعمال تسويقية أتمتها البورصة لمصلحة المجموعة بالرغم من عدم وجود أي اتفاق بين المجموعة والبنك على هذا الأمر ثم تقدم بالدعوى المذكورة.

بتداول الدعوى صدر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٧ قراراً «قضى برفض الدعوى والزام البنك المدعي بالمصاريف».

استأنف البنك التجاري القرار المذكور أمام محكمة الاستئناف برقم ٢٠٢٠/٢٦ والدعوى ما زالت قيد التداول

٣. مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق

مدعى عليها مع عدة شركات وهي شركة مجموعة الهديفي وشركة فالكون للخرسانة الجاهزة.

من بنك قطر الدولي أمام المحكمة الابتدائية المدنية الكلية (الدائرة الثالثة) برقم ٢٠٢٠/٣١١٠.

وقعت المجموعة مع بنك قطر الدولي في ديسمبر ٢٠١٢ على اتفاقية تسهيلات مصرفية وتم الاتفاق بموجب الاتفاقية المذكورة بين البنك والمجموعة ولائحة من الشركات التابعة التي حددت بملحق مستقل على منح المجموعة وبعض الشركات التابعة ومنها شركة فالكون للخرسانة الجاهزة تسهيلات مصرفية وقد عمدت شركة فالكون الى استخدام مبلغاً وقدره ١٢,٥٥٠,٩٩٣,٥١/ ريال قطري وتوقفت عن السداد فاستحق عليها المبلغ المذكور من ٢٠١٩/٥/٢٨.

يطالب البنك المجموعة بسداد المبلغ المتوجب على شركة فالكون بالرغم من اصداره كتاباً بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٥ يؤكد بموجبه بأنه أخذ علماً بتغيير الشكل القانوني للشركة وتعديل لائحة الملزمين من عقدي الكفالات المؤسسة لتصبح شاملة للشركات التابعة الحالية فقط فضلاً عن أن شركة فالكون كانت مملوكة بكامل حصصها من شركة مجموعة الهديفي التي سبق لها أن باعت هذه الحصص والتزمت الشركتان المشتريتان بتحمل الدين المطالب به من البنك وعند اخلاهما تقدمت مجموعة الهديفي بدعوى ما زالت قيد التداول.

٤. مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق

مشتكية ضد مجهولين حاولوا التواصل مع شركات أجنبية باسم المجموعة مستخدمين بريد الكتروني مزيف وأسماء أعضاء مجلس ادارة المجموعة، وقد تم حفظ الشكوى المذكورة لعدم توصل الجرائم الالكترونية للفاعل.

٥. مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق

مشتكية ضد أيهم شيخ السوق الشريك والمدير في شركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة ذ.م.م لعدم ذكره في الميزانية التي أعدها للشركة الخسارة التي لحقت بها نتيجة هدم سكن العمال بهدف التتصل من تسديد المبلغ الذي يصيب حصصه من هذه الخسارة والبالغة قيمته ٥١٤,٧٩٣/ ريال قطري وتم تحويل ملف الشكوى الى المحكمة برقم ٢٠٢٠/٤٢٣٥ وقد انتدبت المحكمة خبيراً وهو بصدد اتمام مهمته.

حادي عشر: الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي «طرف ذي علاقة»

بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس بمبادئ الحوكمة، وبالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها المجموعة مع أي «طرف ذي علاقة»، ويقوم مدقق الحسابات بمراجعة كافة التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي طرف ذي علاقة ويتم الإفصاح عنها في البيانات المالية الدورية.

ويقوم المجلس بمراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة ومنظمة، والالتزام بتطبيق أفضل مبادئ الحوكمة وإعلاء مبدأ التداول العادل بين المساهمين، كما يلتزم بتطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة، وبالمراجعة الدورية والمنتظمة لسياساتها، وموائمتها، وإجراءاتها الداخلية التي يجب على أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، والمستشارين، والموظفين الالتزام بها، والتي أهمها هو ميثاق المجلس ولجانه، وسياسة تعاملاتها مع الأطراف ذات العلاقة، وقواعد تداول الأشخاص المطلعين.

هذا وتفصح المجموعة عن التعاملات والصفقات التي أبرمتها مع أي طرف ذي علاقة وفقاً لما يلي:

■ توقيع احدى شركاتها التابعة، تريلكو المحدودة المملوكة كامل حصصها من المجموعة، عقد ايجار مع رئيس مجلس ادارة المجموعة الأسبق المرحوم السيد غانم سلطان الهديفي الكواري حيث استأجرت تريلكو بموجب الطابقين الأول والثاني وكامل مواقف السيارات الكائنة في القيو الأول من البناء القائم على قطعة الأرض رقم ٥٥٤٩٠٣٢٦ الكائنة في شارع الغروسية التجاري - منطقة معيذر الجنوبية مع حق التأجير من الباطن وبعد التأكد ان الايجار المعروض من رئيس المجلس يعد الأقل في المنطقة حيث المأجور.

ثاني عشر: تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية:

وفقاً لمتطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي («النظام») الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، فإن مجلس إدارة مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق مسؤولاً عن وضع وتطبيق نظام رقابة داخلية فعال على إعداد التقارير المالية («COFR»).

إن إدارة مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق وشركاتها التابعة ملتزمة أيضاً باتمام والحفاظ على الرقابة الداخلية المطلوبة للتقارير المالية («ICFR») والتي هي عملية تم تحديدها تحت إشراف الرئيس التنفيذي والرئيس المالي للمجموعة وتهدف الى تقديم تأكيدات معقولة فيما يتعلق بمصادقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS). يتضمن ICFR ضوابط وإجراءات الافصاح الخاصة بنا والمصممة لمنع الأخطاء.

ولتحديد ما إذا كان هناك مواطن ضعف ملموسة في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فقد تم اجراء تقييمهم لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتفعيل الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بناءً على الإطار والمعايير المحددة في الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل (٢٠١٣) والصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي («COSO»).

وقد عمدت الشركة الى مراجعة تقارير جميع الأعمال المادية والشركات العاملة من خلال تقييم للرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

مخاطر إعداد التقارير المالية:

ان المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية تكمن في أن البيانات المالية لا تقدم رؤية حقيقية وعادلة بسبب أخطاء غير مقصودة أو مقصودة (كالغش) أو بسبب عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. هذه المخاطر من شأنها اضعاف ثقة المستثمرين أو الاضرار بالسمعة مما يؤدي الى عواقب سلبية. تتأثر المصادقية في حال احتوت بعض المبالغ المدرجة في البيانات المالية أو في الافصاحات على بيانات جوهرية خاطئة او بيانات جوهرية لم تدرج سهواً. ان الافصاحات الخاطئة تعتبر جوهرية في حال أثرت بشكل فردي أو جماعي على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون وفقاً للبيانات المالية.

ولتخفيض أثر المخاطر الناتجة عن اعداد التقارير المالية، قامت المجموعة بانشاء ICFR بهدف تقديم ضمانات معقولة ولكن غير مطلقة لجهة ارتكاب الأخطاء الجوهرية. وقد أجرت تقييمًا لمدى ملاءمة تصميم ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على اعداد التقارير المالية استناداً إلى الإطار المنصوص عنه ضمن إطار الرقابة الداخلية المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO). ان COSO توصي بوضع أهداف محددة لتسهيل عملية تصميم وتقييم نظام الرقابة. ونتيجة لذلك، وعند انشاء ICFR، فان الادارة قد اعتمدت توصيات البيانات المالية التالية:

ان إطار عمل COSO يحتوي على ١٧ مبدأً أساسيًا و ٥ مكونات:

■ تبادل المعلومات والتواصل
■ التحكم

■ بيئة الرقابة
■ تقييم المخاطر
■ أنشطة الرقابة



تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمس، ونتيجة لذلك، وعند إنشاء ICOFR فقد اعتمدت الإدارة أهداف القوائم المالية التالية:

- تواجد/حدوث - وجود الموجودات والمطلوبات وتأكيد حصول تعاملات.
 - الاكتمال - يتم تسجيل وإدراج جميع المعاملات وأرصدة الحسابات في البيانات المالية.
 - التقييم / القياس - يتم تسجيل الأصول والخصوم والمعاملات ضمن التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
 - الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب.
 - العرض والإفصاحات - يتم التأكد من أن التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية مناسب.
- ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية بما في ذلك ICOFR، بغض النظر عن مدى فعالية اعتماده وتشغيله، بإمكانه توفير ضماناً معقولاً ولكن ليس مطلقاً على ضمان تحقيق أهداف نظام التحكم بالفعل. وعليه فإن ضوابط وإجراءات أنظمة الإفصاح الخاصة بـ ICOFR قد لا تمنع حدوث الأخطاء والغش. إضافة إلى ما تقدم، إن تصميم نظام التحكم يجب أن يعكس واقع وجود قيود على الموارد، وبأن فوائد الرقابة يجب أن تكون مناسبة مع تكاليفها.

تنظيم هيكل نظام الرقابة الداخلية:

الوظائف المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية:

يتم تنفيذ الضوابط في نظام ICOFR من قبل جميع الأقسام التابعة والأقسام الرئيسية والتي تشارك في مراجعة وتوثيق الدفاتر والسجلات التي تشكل البيانات المالية. ونتيجة لذلك، فإن تشغيل ICOFR يشمل الموظفين العاملين في أقسام مختلفة ضمن المجموعة.

إن العمليات التي تم تحديدها بأنها جوهرية هي ضوابط على مستوى المنظومة، سداد المشتريات، الإيرادات، المدينين، إدارة المخزون، كشف الرواتب، إقرار إيرادات العقود، القروض، إدارة الاستثمارات، انخفاض قيمة الأصول، المخاطر القانونية والالتزامات، إعداد التقارير المالية، والإغلاق الدوري للسجلات المالية.

عند تحديد العمليات المذكورة أعلاه، لقد اتخذت الإدارة قرارها بناء على معطيات مهنية ونظرت في حجم الأرصدة والتعاملات، والتي في حال تم التلاعب بها بشكل جوهري سيكون لها تأثيراً على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية.

ضوابط للحد من مخاطر التلاعب في التقارير المالية:

يتألف نظام ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء في البيانات المالية، ويتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل الآتي:

- أن تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن سياسات وإجراءات مكتوبة أو فصل الصلاحيات.
- أن تعمل على أساس دوري كجزء من عمليات إعداد وتنفيذ البيانات المالية السنوية
- ذات طبيعة وقائية أو تحققية.

- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية. وتشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الضوابط على مستوى الشركة وعناصر تحكم عامة في تكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن عنصر التحكم الذي له تأثير مباشر يمكن أن يمثل تسوية تدعم مباشرة بند الميزانية العمومية على سبيل المثال.
- ميزة مكونات آلية و/أو يدوية. الضوابط الأوتوماتيكية هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل الفصل المفروض من قبل التطبيق لضوابط الواجب والتحقق من الواجهة على مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يتم تشغيلها من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

قياس تصميم وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية:

قامت المجموعة بتقييم مدى كفاية تصميم نظام ICofR، ويشتمل هذا التقييم على دراسة لتصميم بيئة التحكم بالإضافة إلى عناصر التحكم الفردية التي تشكل نظام ICofR مع مراعاة التالي:

- مخاطر الأخطاء في بيان بنود القوائم المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل الأهمية المادية وقابلية بند معين من البيانات المالية للخطأ.
- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل مثل درجة التشغيل الآلي والتعقيد وخطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

وبالمجمل، تحدد هذه العوامل طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة لكي تتمكن من تقييم ما إذا كان تصميم نظام ICofR فعالاً أم لا. ويتم إنشاء الدليل نفسه من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم ICofR. وتشكل المعلومات من مصادر أخرى أيضاً مكوناً مهماً في التقييم نظراً لأن هذه الأدلة إما قد تلفت انتباه الإدارة إلى مشاكل التحكم الإضافية أو قد تؤكد النتائج.

الخلاصة:

نتيجة لتقييم تصميم الضوابط الداخلية على التقارير المالية (ICofR) وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية، لم تحدد الإدارة أي أوجه قصور كبيرة / نقاط ضعف جوهرية في تصميم المجموعة وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة. وخلصت إلى أن ICofR مصمماً ومنفذاً بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تمت الموافقة على هذا التقرير الخاص بالرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل مجلس الإدارة في ١٦ مارس ٢٠٢٢ ووقعه رئيس مجلس الإدارة.

المدققين الخارجيين:

أصدر المدققون الخارجيون للمجموعة رسل بدفورد وشركاه تقرير ضمان بشأن تقييم الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً للمعيار الدولي بشأن التزامات الضمان ٣٠٠٠ (منقحة) «التزامات الضمان بخلاف عمليات مراجعة الحسابات أو مراجعات المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB).

ثالث عشر: تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك (النظام)

وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي («النظام الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) من عام ٢٠١٦، فإن مجلس إدارة مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع. قد أعد هذا التقرير السنوي للحوكمة لعام ٢٠٢١.

هذا التقرير هو نتيجة الالتزام المستمر من قبل مجموعة استثمار القابضة بتطبيق الحوكمة السليمة التي تشمل المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات وترسيخ القيم الملموسة في سياسات الحوكمة الداخلية. ونحن نؤمن بأن الإنجازات لا تحقق امتثال مجموعة استثمار القابضة لقانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي («النظام») الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ فحسب، ولكنها تعكس أيضاً مسؤولية المجموعة تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة.

مسؤوليات مجلس الإدارة:

يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام والتي تنص على العدل والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصلحة دون تمييز بغض النظر عن العرق والجنس والدين، ويتم توفير المعلومات والافصاحات المطلوبة بشفافية لهيئة قطر للأسواق المالية والمساهمين وأصحاب المصلحة خلال الإطار الزمني

المطلوب ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة. تتضمن المبادئ أيضاً التمسك بقيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتغلب المصلحة العامة للشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة على أي مصلحة شخصية. وتلتزم المجموعة بالمبادئ المذكورة أعلاه، حيث تسعى إلى ممارسة واجباتها بضمير ونزاهة كما تسعى إلى إبراز هذه القيم في تعاملاتها مع المساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع.

تقييم الإدارة للامتثال للوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية بما في ذلك قانون حوكمة الشركات وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

وفقاً للمادة ٢ من النظام، فقد قمنا بإجراء تقييم لمدى امتثال المجموعة للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المطبقة على المجموعة بما في ذلك النظام.

الخلاصة:

نتيجة للتقييم، خلصت الإدارة إلى أنها، ضمن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام،

تمت،،،

وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ تأكيد محدود للمهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة مجموعة استثمار القابضة (ش.م.ع.ق.) المشار إليها «الشركة» بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي «النظام»، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركات)، باستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم المعلومات الأخرى في هذا التقرير.

مسؤوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ وأعداد تقرير عن الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة «النظام»، كما هو موضح في الأقسام من واحد إلى إحدى عشر وثلاثة عشر من تقرير حوكمة الشركات. باستثناء الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والمذكور في الإيضاح الحادي عشر من تقرير حوكمة الشركات.

مسؤوليات ممارس التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد ورد الى علمنا ما يدعونا الى الاعتقاد بأن «تقرير حوكمة الشركات الصادر من مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك «النظام» كما هو موضح في الأقسام من واحد إلى إحدى عشر و ثلاثة عشر من تقرير حوكمة الشركات، باستثناء الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المذكورة في الإفصاح الحادي عشر من تقرير حوكمة الشركات، لا يُظهر بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وذلك بناءً على إجراءات تأكيدنا المحدود.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك «النظام»

لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد استرعى انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة بالامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، المتضمنة النظام بشكل عام، لم يتم إعدادها من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وتكون أقل من تلك المتعلقة بمهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقول. لم نقوم بتنفيذ إجراءات إضافية، والتي كان من الممكن إجراؤها لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقول.

تنطوي مهمة التأكيد المحدود على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والاستجابة للمخاطر المقدرة حسب الضرورة حسب الظروف. إن مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من نطاق مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتم للاستجابة للمخاطر المقدرة.

وفقاً لذلك، لا نعبر عن رأي تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، ككل، تم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للقانون والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى تقديرنا المهني وتضمنت استفسارات وملاحظة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ للشركة وتوافقها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف المهمة، في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه قمنا:

- بالإستفسار من الإدارة للحصول على فهم للعمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام («المتطلبات»); الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإبلاغ عن الامتثال للمتطلبات؛
- أخذنا بالاعتبار الافصاحات بمقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركات بمتطلبات المادة ٤ من القانون؛
- مطابقة المحتويات ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها إدارة الشؤون القانونية والامتثال للشركة؛
- أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والأدلة الملحوظة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن انتهاكات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، في جميع النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تتبناها الإدارة للامتثال للمتطلبات. لذلك، لا نقدم أي تأكيد بشأن ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

إستقلاننا ومراقبة الجودة

في القيام بعملنا، لقد إلزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لمتطلبات قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة واحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود الضمنية

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الافراد الذين يطبقون الإجراءات، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ إجراءات الامتثال بشكل فعال، وفي بعض الحالات لا تحتفظ بمسار التدقيق. وتجدد الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الامتثال سوف يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من البيانات لمقارنتها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير الحوكمة والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام «الوارد في الأقسام من واحد إلى إحدى عشر و ثلاثة عشر من تقرير الحوكمة» (بيان مجلس الإدارة) الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد.

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم ولا نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بخصوص مهمتنا حول تأكيدنا من الأقسام ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه تم تحريفها جوهرياً.

بناءً على العمل الذي قمنا به وعلى المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإنه إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بالإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

تأكيد على أمر:

نلفت الانتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بالشركة الأم مجموعة استثمار القابضة (ش.م.ع.ق.) على أساس مستقل فقط وليس للمجموعة ككل. لم يتم تعديل استنتاجنا في هذا الصدد.

النتيجة

إستناداً إلى إجراءات التأكيد المحدودة الموضحة في هذا التقرير، لم يسترع إننباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق نظام حوكمة الشركات، لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

عن رسل بدفورد وشركاه
محاسبون قانونيون

الدوحة - قطر
٠٦ مارس ٢٠٢٢

هاني مخيمر
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٧٥)
سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠٢٠١٣)

الدوحة - دولة قطر

وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ تأكيد محدود للمهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة مجموعة استثمار القابضة (ش.م.ع.ق.) المشار إليها «الشركة» بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي «النظام» كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركات)، باستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم المعلومات الأخرى في هذا التقرير.

مسؤوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ وأعداد تقرير عن الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة «النظام»، كما هو موضح في الأقسام من واحد إلى إحدى عشر وثلاثة عشر من تقرير حوكمة الشركات. باستثناء الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والمذكور في الإيضاح الحادي عشر من تقرير حوكمة الشركات.

مسؤوليات ممارس التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد ورد الى علمنا ما يدعونا الى الاعتقاد بأن «تقرير حوكمة الشركات الصادر من مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك «النظام» كما هو موضح في الأقسام من واحد إلى إحدى عشر وثلاثة عشر من تقرير حوكمة الشركات، باستثناء الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المذكورة في الإفصاح الحادي عشر من تقرير حوكمة الشركات، لا يظهر بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وذلك بناءً على إجراءات تأكيدنا المحدود.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك «النظام»

لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد استرعى انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة بالامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، المتضمنة النظام بشكل عام، لم يتم إعدادها من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وتكون أقل من تلك المتعلقة بمهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقول. لم نقوم بتنفيذ إجراءات إضافية، والتي كان من الممكن إجراؤها لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقول.

تنطوي مهمة التأكيد المحدود على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والاستجابة للمخاطر المقدرة حسب الضرورة حسب الظروف. إن مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من نطاق مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتم للاستجابة للمخاطر المقدرة.

وفقاً لذلك، لا نعبر عن رأي تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، ككل، تم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للقانون والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى تقديرنا المهني وتضمنت استفسارات وملاحظة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ للشركة وتوافقها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف المهمة، في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه قمنا:

■ بالاستفسار من الإدارة للحصول على فهم للعمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام («المتطلبات»); الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإبلاغ عن الامتثال للمتطلبات؛

■ أخذنا بالاعتبار الاصفاحات بمقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركات بمتطلبات المادة ٤ من القانون؛

■ مطابقة المحتويات ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها إدارة الشؤون القانونية والامتثال للشركة؛

■ أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والأدلة الملحوظة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن انتهاكات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، في جميع النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تتبناها الإدارة للامتثال للمتطلبات. لذلك، لا نقدم أي تأكيد بشأن ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

إستقلاننا ومراقبة الجودة

في القيام بعملنا، لقد إلزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لمتطلبات قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة واحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود الضمنية

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الافراد الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ إجراءات الامتثال بشكل فعال، وفي بعض الحالات لا تحتفظ بمسار التدقيق. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الامتثال سوف يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من البيانات لمقارنتها.

تضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير الحوكمة والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام «الوارد في الأقسام من واحد إلى إحدى عشر و ثلاثة عشر من تقرير الحوكمة» (بيان مجلس الإدارة) الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد.

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم ولا نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بخصوص مهمتنا حول تأكيدنا من الأقسام ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه تم تحريفها جوهرياً.

بناءً على العمل الذي قمنا به وعلى المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإنه إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

تأكيد على أمر:

نلفت الإنتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بالشركة الأم مجموعة استثمار القابضة (ش.م.ع.ق.) على أساس مستقل فقط وليس للمجموعة ككل. لم يتم تعديل استنتاجنا في هذا الصدد.

النتيجة

إستناداً إلى إجراءات التأكيد المحدودة الموضحة في هذا التقرير، لم يسترغ إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق نظام حوكمة الشركات، لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

عن رسل بدفورد وشركاه
محاسبون قانونيون

الدوحة - قطر
٠٦ مارس ٢٠٢٢

هاني مخيمر
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٧٥)
سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠٢٠١٣)

البيانات المالية ٢٠٢١

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
وتقرير مدقق الحسابات المستقل



تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة / المساهمين

مجموعة استثمار القابضة - ش.م.ع.ق.

الدوحة - قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لمجموعة الاستثمار القابضة - ش.م.ع.ق. («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليها معًا باسم «المجموعة») والتي تشتمل على بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد، وبيان التغييرات الموحد في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، باستثناء الأثر المحتمل لما ورد في فقرة أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

بالإشارة إلى التفاصيل المذكورة في الايضاح رقم (٣٢،١) للبيانات المالية الموحدة، مع الأخذ في الاعتبار خطاب التعهد المقدم من مؤسسي الشركة بتكيد أي خسائر قد تنجم عن عدم تحصيل المبالغ المستحقة من المقاول الرئيسي للعملية المشتركة غير الموحدة حتى النهاية لعام ٢٠١٦، لم نتمكن من تحديد المخصص المطلوب، إن وجد، الناتج عن عدم تحصيل المبالغ المستحقة من المقاول الرئيسي لذلك المشروع (عملية مشتركة غير مدمجة) أو من الالتزام بتسوية كامل مبلغ القروض المستحقة البنك الناتج عن العملية المشتركة غير المدمجة بالنظر إلى أن الشريك الآخر في العملية المشتركة غير المدمجة قد أعلن تحت التصفية.

لقد أجرينا تدقيقنا وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. تم وصف مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بمزيد من التفصيل في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لمدونة قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (مدونة IESBA) جنبًا إلى جنب مع المتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة كما هو مطبق في الدولة قطر، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى. نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

تأكيد على أمور

دون التحفظ في رأينا، نود ان نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ١٣ من البيانات المالية الموحدة والتي تصف الدراسة التي أجرتها إدارة المجموعة لاختبار انخفاض قيمة الشهرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، مع الأخذ في الاعتبار أداء العام الحالي ووضع السوق.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من قبل مدقق حسابات مستقل آخر قدم تقريره بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢١ عَبر عن رأي متحفظ بشأن تلك البيانات المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد حددنا أمور التدقيق الرئيسية التالية التي تم تناولها في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا بشأنها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. لكل أمر أدناه، يتم تقديم وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمور في هذا السياق.

لقد قمنا بتصميم تدقيقنا من خلال تحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في البيانات المالية. على وجه الخصوص، نظرنا إلى المكان الذي أصدرت فيه الإدارة أحكاماً غير موضوعية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت وضع افتراضات والنظر في الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات التدقيق التي قمنا بها، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك تقييم ما إذا كان هناك دليل على تحيز الإدارة الذي يمثل خطراً لوجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

تم تحديد مخاطر التحريف الجوهرية التي كان لها أكبر تأثير على تدقيقنا، بما في ذلك تخصيص مواردنا وجهودنا، على أنها «مجالات تركيز» أدناه. لقد أوضحنا أيضاً كيف قمنا بتكييف تدقيقنا لمعالجة هذه المجالات المحددة من أجل إبداء رأي حول البيانات المالية ككل، وينبغي قراءة أي تعليقات نقدمها على نتائج إجراءاتنا في هذا السياق. هذه ليست قائمة كاملة بجميع المخاطر التي حددتها تدقيقنا.



الاعتراف بالإيرادات

راجع إيضاح ١٣ وإيضاح ٢٨ حول البيانات المالية الموحدة

كيف عالج تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية لدينا	أمور التدقيق الرئيسية
حددنا قطاع التعاقدات المتخصصة مع تدفقات إيرادات كبيرة وقمنا بتنفيذ الإجراءات بما في ذلك ما يلي لمعالجة مخاطر محددة تم تحديدها فيما يتعلق بالإيرادات. وشملت هذه الإجراءات: ■ الحصول على فهم وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية الرئيسية للإدارة على الاعتراف بالإيرادات. ■ المناقشة مع إدارة المجموعة ومديري المشاريع بشأن أداء العقود الرئيسية قيد التنفيذ خلال العام ومقارنة إيرادات العقد المعترف بها لعينة من العقود قيد التنفيذ خلال العام بشهادات من مساحي الكميات المعيّنين من قبل العملاء أو طلبات الدفع من مساح داخلي. ■ على أساس العينة، فحص اتفاقيات عقود المشروع مع العملاء والمقاولين من الباطن لتحديد الشروط والأحكام الرئيسية، بما في ذلك الأطراف المتعاقدة وفترة العقد ومبلغ العقد ونطاق العمل وتقييم ما إذا كانت هذه الشروط والأحكام الرئيسية قد انعكست بشكل مناسب في إجمالي الإيرادات المقدرة والتكلفة لإكمالها وفقاً لتوقعات العقود.	تتكون المكونات الرئيسية لإيرادات المجموعة من الإيرادات من التعاقدات المتخصصة والتي تبلغ قيمتها ريال قطري. ١٨٨,٩٠٩,٣٤٣ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. كانت الإيرادات من أمور التدقيق الرئيسية بسبب ما يلي: ■ يتم الاعتراف بالإيرادات التعاقدات المتخصصة بمرور الوقت بالرجوع إلى تقدم المجموعة نحو استكمال العقود. مطلوب حكم الإدارة لتقدير إجمالي تكاليف التعاقد، والتغيرات أو المطالبات المعترف بها كإيرادات العقد، ومخصص الأضرار المقطوعة التي ستؤثر على قياس التقدم والإيرادات وهوامش الربح المستبعدة من عقود التعاقد المتخصصة. ■ يعتبر الاعتراف بالإيرادات ذاتياً بطبيعته ويتطلب حكماً إدارياً هاماً وقد يكون للأخطاء في الاعتراف بالإيرادات تأثير جوهري على صافي ربح المجموعة للسنة.

تقييم انخفاض الشهرة

راجع إيضاح ٢١ حول البيانات المالية الموحدة

أُمُور التدقيق الرئيسية	كيف عالِج تدقيقنا أُمُور التدقيق الرئيسية لدينا
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت الشهرة مبلغ ٧٨٨,٤٩٢,٤٨٩ ريال قطري كان تقييم الانخفاض السنوي في قيمة الشهرة من أُمُور التدقيق الرئيسية للأسباب التالية: ■ تم الاعتراف بالشهرة الناتجة داخليًا بعد التحقق من إصدار السجل التجاري المحدث للشركة برأس مال جديد يبلغ ريال قطري ٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠ على أساس تقييم الشركة والشركات التابعة لها والافتراضات ذات الصلة. ■ مع الأخذ بعين الاعتبار قرار معالي الوزير وزير الاقتصاد والتجارة، تحديد رأس مال الشركة بالقيمة الكاملة حسب التقييم بما في ذلك الشهرة الناتجة عن التقييم وموافقة سلطات وزارة الاقتصاد والتجارة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر. ■ الحكم مطلوب في تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة ويتطلب من الإدارة وضع افتراضات مختلفة في توقعات التدفقات النقدية الأساسية. ■ أدى عدم اليقين بشأن تأثير كوفيد ١٩ - إلى عدم اليقين الكبير في التقديرات فيما يتعلق بافتراضات الإدارة وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في المستقبل عند إعداد توقعات التدفقات النقدية. ■ قامت الإدارة بتخصيص الشهرة لودعات توليد النقد ذات الصلة وتم تحديد المبالغ القابلة للاسترداد لودعات إنتاج النقد المحددة بناءً على احتساب القيمة قيد الاستخدام.	ركزت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على تقييم مدى معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة في إجراء تقييم انخفاض القيمة. تضمنت هذه الإجراءات: ■ الحصول على فهم لعملية تقييم انخفاض القيمة للإدارة. ■ تقييم مدى معقولية الافتراضات الرئيسية للمجموعة لتوقعات التدفق النقدي من خلال النظر في جائحة كوفيد ١٩ - مثل معدلات الخصم وتضخم التكلفة ونمو الأعمال بالرجوع إلى المصادر المشتقة داخليًا وخارجيًا بما في ذلك عملية ميزانية المجموعة ومعقولية التوقعات التاريخية. ■ الحصول على توقعات التدفقات النقدية للشركة التي تغطي فترة ١٢ شهرًا من تاريخ نهاية فترة التقرير وتحدي هذه الافتراضات الرئيسية المستخدمة في إعداد التوقعات. ■ إجراء تحليل الحساسية حول الافتراضات الرئيسية المطبقة. ■ النظر في مدى كفاية إفصاحات المجموعة في البيانات المالية فيما يتعلق باختبار انخفاض القيمة.

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي لعام ٢٠٢١، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو التحريف المادي. إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، أن هناك خطأ ماديًا في هذه المعلومات الأخرى، نحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية القطري وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكين من إعداد خلو البيانات المالية الموحدة من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يعتزم مجلس الإدارة إما تصفية التجمع أو وقف العمليات، أو ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالي من التأكيد ولكنه لا يضمن أن التدقيق الذي يتم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، بشكل فردي أو إجمالي، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. نحن أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي واستنادًا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فنحن مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات لدينا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات لدينا. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال مسؤولين وحدنا عن رأي التدقيق الخاص بنا.
- نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء تدقيقنا.
- كما نرود مجلس الإدارة ببيان يفيد بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية ونتواصل معهم في جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما أمكن، الضمانات ذات الصلة.
- من خلال الأمور التي يتم إبلاغ مجلس الإدارة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاحات العامة حول هذه المسألة أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق الفوائد العامة لمثل هذا التواصل.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقًا لما يقتضيه قانون الشركات التجارية القطري، فإننا نبليغ عما يلي:

- إننا نرى أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر حسابية مناسبة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع هذه الدفاتر، وقد تم التحقق من المخزون المادي تم تنفيذها على النحو الواجب، ويتفق محتوى تقرير مجلس الإدارة المتضمن في التقرير السنوي مع دفاتر وسجلات المجموعة.
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية للتدقيق.
- ووفقًا لمعرفتنا واعتقادنا ووفقًا للمعلومات المقدمة إلينا، لسنا على علم بأي انتهاكات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري. أو أن أحكام النظام الأساسي للشركة قد حدثت خلال العام والتي من شأنها أن تؤثر بشكل جوهري على أنشطة المجموعة أو مركزها المالي.

عن رسل بدفورد وشركاه
محاسبون قانونيون

الدوحة - قطر
٦ مارس ٢٠٢١

هاني مخيمر
رخصة رقم (٢٧٥)
رخصة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠٢٠١٣).

مجموعة استثمار القابضة - ش.م.ع.ق.
بيان المركز المالي المؤكد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣١ ديسمبر			
٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاحات	
ريال قطري	ريال قطري		
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
٣٩,٩٣٦,٨٥٠	٣٩,٩١٤,٦١٢	٥	نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك
٢٣١,٤٠٢,٧٢٩	٣٠٥,١٨٠,٧٥٢	٦	ذمم تجارية مدينة وأرصدة مدينة أخرى
٢٠٨,٦٣١,٧٦٣	١٨٨,٣٧٦,٧٩٤	٧	موجودات عقود
١٧,٤٢٨,٠٨٨	١٥,٧٧١,٤٠٦	٨	مطلوب من أطراف ذات علاقة
٥٦,٥٧٦,١٠٥	٥٥,٦٦١,٠٦٥	٩	مخزون
٥٥٣,٩٧٥,٥٣٥	٦٠٤,٩٠٤,٦٢٩		إجمالي الموجودات المتداولة
الموجودات غير المتداولة			
٣٢,٩٦٨,٤٣٠	٣٧,٤٨١,٧٨٧	١٠	محتجزات مدينة
٣١,٠٠٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠	١١	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢٧,٩٠٤,١٤٧	٢,٥٣٠,٢٠٨	١٢	استثمارات عقارية
٧١١,٤٩٢,٤٨٩	٧١١,٤٩٢,٤٨٩	١٣	شهرة
٢,٨٥٣,٣٦١	١٦,٥٧٩,٧٢٤	١٤	موجودات حق الاستخدام
١٣,٨٣٧,٤٨١	١٤,٢٣٦,٧٤٨	١٥	ممتلكات ومعدات
٨٢٠,٠٥٥,٩٠٨	٨١٣,٣٢٠,٩٥٦		إجمالي الموجودات غير المتداولة
٨٢٠,٠٥٥,٩٠٨	٨١٣,٣٢٠,٩٥٦		إجمالي الموجودات
١,٣٧٤,٠٣١,٤٤٣	١,٤١٨,٢٢٥,٥٨٥		حقوق الملكية والمطلوبات
حقوق الملكية			
٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٦	رأس المال
١٢,٩٢٨,٣٠٥	١٤,٦٨٤,٤٩٩		احتياطي قانوني
١٤,٣٩٨,٠٠٠	-	١٢	احتياطي إعادة تقييم
(١٣٨,٩٠٩,٧٠٤)	(١٣٨,٩٠٩,٧٠٤)	١٧	احتياطيات أخرى
١١٤,٠٤٠,٢٦١	١٥٢,٣٤٨,٦١٠		أرباح مدورة
٨٣٢,٤٥٦,٨٦٢	٨٥٨,١٢٣,٤٠٥		حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة
٩,٥٩٣,٨٥٤	٤,٣٨٤,٩٦٧	٢٧	حقوق الأقلية غير المسيطرة
٨٤٢,٠٥٠,٧١٦	٨٦٢,٥٠٨,٣٧٢		اجمالي حقوق المساهمين

مجموعة استثمار القابضة - ش.م.ع.ق.
بيان المركز المالي المُؤخَّد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣١ ديسمبر			
٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاحات	
ريال قطري	ريال قطري		
المطلوبات المتداولة			
٩,٣٩٦,٠٨٩	٩,٢٩٩,٩٢٤	٥	السحب على المكشوف من البنوك
٢١٤,٨٢٦,٧٤٩	٢٣٣,٦٠٦,٤٧٨	١٨	القروض
١,٧٨٠,٦٤٨	٥,٦٥١,٤٦١	١٤	مطلوبات إيجار
٨,٩٣٧,٨٨٠	٦,٩٧٤,٢٨٤	٨	مطلوب إلى أطراف ذات علاقة
١,١٦٤,٩٥٧	-		إلتزامات عقود
٣,٦٨٥,٩٤٤	١,٢٦٢,٢٢٣		محتجزات دائنة
٣,٤٦٦,٣٠٨	٢,١٣١,٣٣٤		توزيعات أرباح مستحقة
١٤٢,٢٩٦,١٦٤	١٦٠,٥٣٠,٣٤٧	١٩	ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى
٣٨٥,٥٥٤,٧٣٩	٤١٩,٤٦٦,٣٥١		اجمالي المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة			
١٢٥,٣٥٣,٠٧١	١٠٣,٢٧١,٠٠٠	١٨	القروض
١,٠٩٧,٧٢٥	١١,٤٠٨,٩٧١	١٤	مطلوبات إيجار
٨١٢,٠٦٦	١,٣٣٢,٢٦٨		محتجزات دائنة
١٩,١٦٣,١٧٦	٢٠,٢٣٨,٢٢٣	٢٠	مخصص مكافأة خدمة الموظفين
١٤٦,٤٢٥,٩٨٨	١٣٦,٢٥٠,٨٦٢		اجمالي المطلوبات غير المتداولة
٥٣١,٩٨٠,٧٢٧	٥٥٥,٧١٧,٢١٣		اجمالي المطلوبات
١,٣٧٤,٠٣١,٤٤٣	١,٤١٨,٢٢٥,٥٨٥		اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تم الموافقة على البيانات المالية الموحدة المرفقة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والمصادقة على إصدارها من قبل مجلس الإدارة ووقعت نيابة عنهم في ٦ مارس ٢٠٢٢ من قبل:

السيد محمد غانم سلطان الهديفي الكواري
عضو مجلس الإدارة

السيد خالد غانم سلطان الهديفي الكواري رئيس
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

مجموعة استثمار القابضة - ش.م.ع.ق.

بيان الربح أو الخسارة و الدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		إيضاحات
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٣٢١,٣٣٢,٣١٦	٣٦٣,٨٣٠,٢٢٣	٢١ الإيرادات
(٢٤٨,٦٢٤,١٤٩)	(٢٧١,٠٣١,٤٥٩)	٢٢ تكاليف المباشرة
٧٢,٧٠٨,١٦٧	٩٢,٧٩٨,٧٦٤	اجمالي الربح
٢٥,٠٩٤,٦٢١	١١,٩٩٢,٥١٥	٢٣ إيرادات أخرى
٣,٦٥٠,٥٧٢	١,٢٨٤,٩٧٨	توزيعات أرباح من موجودات مالية
٥,٥٤٥,٩٠٦	٣١٤,٤٦١	١٢ ارباح ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
(٦٧,٥٦٨,٤٩٢)	(٧٥,٤٣٢,٢٥٦)	٢٤ مصاريف عمومية وإدارية
(١٢,٢٨٤,٨٦٠)	(٩,٨٤٢,٦٨٩)	٢٥ تكاليف التمويل
٢٧,١٤٥,٩١٤	٢١,١١٥,٧٧٣	صافي ربح السنة
بنود الدخل الشامل الأخرى:		
-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
٢٧,١٤٥,٩١٤	٢١,١١٥,٧٧٣	إجمالي الدخل الشامل للسنة
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:		
٢٣,٣٦٤,٧٢١	٢٦,٣٢٤,٦٦٠	مساهمي الشركة الأم
٣,٧٨١,١٩٣	(٥,٢٠٨,٨٨٧)	٢٧ حقوق الأقلية غير المسيطرة
٢٧,١٤٥,٩١٤	٢١,١١٥,٧٧٣	إجمالي الدخل الشامل للسنة
٠,٠٢٨	٠,٠٣٢	٢٦ عائد السهم من الأرباح الأساسي والمعدل

تُشكّل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

مجموعة استثمار القابضة - ش.م.ع.ق.

بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم										
إجمالي حقوق اأقلية غير المسيطرة	إجمالي	أرباح محدرة	إحتياطات أخرى	إحتياطي إعادة التقييم	إحتياطي قانوني	رأس المال				
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٨٤٢,٥٠,٧٦٦	٩,٥٩٣,٥٥٤	٨٣٦,٤٥٦,٨٦٦	١١٤,٤٠,٦١١	١٣٨,٩٠٩,٧٠٣ (٣)	١٤,٣٩٨,٠٠٠	١٢,٩٦٨,٣٠٥	٨٣,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢١	٢٠٢١	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٢١,١١٥,٧٧٣	(٥,٢٠٨,٨٨٧)	٢٦,٣٢٤,٦٦٠	٢٦,٣٢٤,٦٦٠	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة		
-	-	-	١٤,٣٩٨,٠٠٠	-	-	-	-	عكس احتياطي إعادة التقييم (إيضاح)		
-	-	-	(١,٧٥٦,١٩٤)	-	-	١,٧٥٦,١٩٤	-	النحويل إلى الإحتياطي القانوني		
(٦٥٨,١١٧)	-	(٦٥٨,١١٧)	(٦٥٨,١١٧)	-	-	-	-	تحويل إلى صندوق الأنشطة الاجتماعية والرائضية		
٨٦٢,٥٠٨,٣٧٢	٤,٣٨٤,٩٦٧	٨٥٨,١٢٣,٤٠٥	١٥٢,٣٤٨,٦١٠	(٣٨,٩٠٩,٧٠٣ (٣)	١٤,٦٨٤,٤٩٩	٨٣,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم										
إجمالي حقوق اأقلية غير المسيطرة	إجمالي	أرباح محدرة	إحتياطات أخرى	إحتياطي إعادة التقييم	إحتياطي قانوني	رأس المال				
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
٨٨٨,٣٩٠,٩٧٩	٢٢,٣٣١,٣٣٩	٧٩٦,٧٧٠,٤٨٠	٩٢,٣٣٦,٦٢٢	(١٥٢,٥٠٨,١٢٣ (٣)	١١,٨٥١,٣١٣	٨٣,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٠			
٢٧,١٤٥,٩١٤	٣,٧٨١,١٩٣	٢٣,٣٦٤,٧٦١	٢٣,٣٦٤,٧٦١	-	-	-	-	صافي ربح السنة		
-	-	-	(١,٠٧٦,٩٦٤)	-	-	١,٠٧٦,٩٦٤	-	المحوّل إلى الإحتياطي القانوني للسنة		
(٥١٤,١١٨)	-	(٥١٤,١١٨)	(٥١٤,١١٨)	-	-	-	-	المحوّل إلى صندوق الأنشطة - الاجتماعية والرائضية		
(٢,٩٠٢,٠٥٩)	(٦١,٥٠٠,٤٧٧)	١٣,٥٥٧,٨١٤	-	١٣,٥٥٧,٨١٤	-	-	-	تحويل من حقوق الأقلية غير المسيطرة (إيضاح ١٦ و ١٢)		
٨٤٢,٥٠,٧٦٦	٩,٥٩٣,٥٥٤	٨٣٦,٤٥٦,٨٦٦	١١٤,٤٠,٦١١	(١٣٨,٩٠٩,٧٠٣ (٣)	١٤,٣٩٨,٠٠٠	١٢,٩٦٨,٣٠٥	٨٣,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		

مجموعة استثمار القابضة - ش.م.ع.ق.

بيان التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر			
٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاحات	
ريال قطري	ريال قطري		الأنشطة التشغيلية
٢٧,١٤٥,٩١٤	٢١,١٥٠,٧٧٣		ربح السنة
			تعديلات:
٤,٠٥٢,٦٠٧	٣,٣٧٦,٦٧٢	١٥	استهلاك ممتلكات ومعدات
٧,٨١٦,٤٩٩	٣,٧٥١,٨٤٣	٢٤	استهلاك موجودات حق الاستخدام
(٢٠,٣٠٦)	-		ربح من إلغاء الاعتراف بحق استخدام الأصول
(٥,٥٤٥,٩٠٦)	(٢,١٥٦,٤٨٩)		ربح من استبعاد ممتلكات ومعدات وعقارات استثمارية
٢,١٢٠,٠١٠	(٣١٤,٤٦١)	١٢	ارباح ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
٧٤٢,٩١٠	٤,٠٠٧,٢١٢	٢٠	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين بعد خصم الاسترداد
(٣,٥٩٧,٤٠٠)	٨٤٨,٨٩١		شطب المخزون بطيئ الحركة أو متقادم
١٢,٢٨٤,٨٦٠	(١,١٠٠,٠٥٧)	٩	مخصص بضاعة بطيئة الحركة بعد خصم الاسترداد
٨٢٥,٩٧٠	١٣,٨٦٦,٠٢٠	٢٥	تكاليف التمويل
(١١٣,٤٤٠)	(١,٠٢٥,٩٦٩)		عكس الانخفاض في القيمة وخصم الذمم المدينة المحتجزة
٥١,٣٧٢	(٣,٦٩١,٣٧٢)		رد الذمم الدائنة ومخصصات الصيانة
(٣,٧٢٠,٨٤٦)	٣٧٤,٦٠٥	٦	مخصص لانخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة بعد خصم الاسترداد
-	١٢,٠٢٠		شطب ديون معدومة
١٦٢,٣٥٨	-	٦	مخصص انخفاض قيمة الأرصدة المدينة الأخرى
٤٢,٤٨٠,٣٤٨	٣٩,٠٦٤,٦٨٨		
			التغيرات في رأس المال العامل
٧,٢٧٣,٣٤٩	(٤٦,٠٦٤,٦٤٨)		ذمم تجارية مدينة وأرصدة مدينة أخرى
٩٥٦,٧٦٨	٢,٢٥٤,٩٦٩		موجودات عقود
(٢٩٩,٥٥١)	١,٦٥٦,٦٨٢		مطلوب من أطراف ذات علاقة
٥,٧٦١,٧٥٨	١,١١٦,٢٠٦		المخزون
(٢,٦١٠,٥١٦)	(٣,٤٨٧,٣٨٨)		التزامات عقود
(٢٧,٩٦٣,٢٨٤)	(١,٩٦٣,٥٩٦)		مطلوب لأطراف ذات علاقة
(٢,٨٩٣,٩٢٦)	(١,١٦٤,٩٥٧)		التزامات عقود
(٣٩,١١٩,٨٠٧)	٢١,٢٧٠,٣٨		ذمم تجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى
١,٠٥٥,٩٨٦	(١,٩٠٣,٤٦٩)		محتجزات دائنة
(١٥,٣٥٨,٨٧٥)	٢٨,٨٢٨,٥٢٥		النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(١١,٨١٠,٢٣٠)	(١٣,٤٣٥,٤٢٨)		تكاليف التمويل المدفوعة
(٤,٨٢٤,٤١٢)	(٢,٩٣١,٧٦٥)	٢٠	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
(٣١,٩٩٣,٥١٧)	١٢,٤٦١,٣٣٢		صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية

تُشكّل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

مجموعة استثمار القابضة - ش.م.ع.ق.

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ - تكملة

٣١ ديسمبر		إيضاحات	
٢٠١٩	٢٠٢١		
ريال قطري	ريال قطري		
الأنشطة الاستثمارية			
٢٢٢,٠٥٧	٣٦,٧٠٠		المحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(٧٤٨,٥٣٦)	(٤,٠٦٧,٧٥٠)	١٥	شراء ممتلكات ومعدات
(١٢٢,٧٨٤)	-		شراء استثمارات عقارية
٥٩٢,٢٠٥	-		المحصل من استبعاد استثمارات عقارية
(٥٧,٠٥٨)	(٤,٠٣١,٠٥٠)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
(٣٦٢,٢٥٧)	(١,٣٣٤,٦٧٤)		أرباح مدفوعة
(٨,٣٨٨,٥٦٠)	(٣,٧٢٩,٣٣٩)	١٤,٢	المسدد من مطلوبات الإيجار
66,791,084	(٣,٢٩٢,٣٤٢)		صافي الحركة على القروض
٥٨,٠٤٠,٢٦٧	(٨,٣٥٦,٣٥٥)		صافي (المستخدم في) / النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
٢٥,٩٦٣,٠٣٠	٧٣,٩٢٧		صافي الزيادة في النقد وما حكمه
٤,٥٧٧,٧٣١	٣,٠٥٤,٧٦١	٥	النقد وما حكمه في بداية السنة
٣٠,٥٤٠,٧٦١	٣,٠١٤,٦٨٨	٥	النقد وما حكمه في نهاية السنة



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

مجموعة استثمار القابضة - ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١. معلومات عامة

١.١ الأنشطة العامة

تأسست مجموعة استثمار القابضة - ش.م.ع.ق. («الشركة» أو «الأم») في ١١ مايو ٢٠٠٨ ومسجلة في دولة قطر بموجب السجل التجاري رقم ٣٩١٢٧. في ١١ مايو ٢٠١٧، تم تحويل الوضع القانوني للشركة من شركة ذات مسئولية محدودة إلى شركة مساهمة عامة قطرية - ش.م.ع.ق.

تعمل المجموعة في أنواع مختلفة من الاستثمارات داخل دولة قطر وفقاً لممارسات تجارية واقتصادية سليمة.

يقع المكتب الرسمي المسجل للشركة ومكان العمل في برج قطر، شارع مجلس التعاون، الخليج الغربي، ص.ب: ٣٩٨٨ الدوحة - دولة قطر.

تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ موجودات ومطلوبات ونتائج عمليات الشركة والشركات التابعة لها (يشار إليها مجتمعة باسم «المجموعة»).

اسم الشركات التابعة	نسبة الملكية %		النشاط الرئيسي
	٢٠٢١	٢٠٢٠	
الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية - د.م.م.	١٠٠	١٠٠	تعمل بشكل رئيسي في تجارة أجهزة إنذار الحريق وأنظمة الأمن وأنشطة المقاولات ذات الصلة.
شركة تريكو المحدودة - د.م.م.	١٠٠	١٠٠	تعمل بشكل رئيسي في أنشطة تجارية مختلفة.
الشركة المتحدة للتوريدات د.م.م.	١٠٠	١٠٠	تعمل بشكل رئيسي في تجارة المواد الكهربائية والبناء.
شركة ووتر ماستر (قطر) د.م.م. (إيضاح ١،٢)	١٠٠	١٠٠	تعمل بشكل رئيسي في معالجة المياه وأنشطة التعاقد.
شركة الهندسة الإلكترونية وميكانيكية - د.م.م.	٦٨,٥	٦٨,٥	تعمل بشكل رئيسي في تركيب وصيانة الأعمال الميكانيكية والكهربائية.
شركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة - د.م.م. (إيضاح ١،٢)	١٠٠	١٠٠	تعمل بشكل رئيسي في أنشطة المقاولات والتجارة في مواد البناء.
شركة دباس للمقاولات - د.م.م.	٥١	٥١	تعمل بشكل رئيسي في تجارة المعدات الكهربائية ومعدات التبديل والأدوات الكهربائية الخفيفة والأدوات وتركيب المعدات الكهروميكانيكية وأعمال الصيانة.
شركة تريكو لمواد البناء - د.م.م.	٨٥	٨٥	تعمل بشكل رئيسي في تجارة الأخشاب والصلب ومواد البناء.

ملاحظة أ:

تقع جميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه في دولة قطر، وقد قامت بإعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري.

شركة ووتر ماستر قطر ذ.م.م	شركة التطوير العمراني للمقاولات و التجارة ذ.م.م	
٧٣,٣٪	٥١٪	مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق.
٣٦,٧٪	٤٩٪	شركة تريلكو المحدودة - ذ.م.م
١٠٠٪	١٠٠٪	

تفَع وتعمل جميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه داخل دولة قطر وتقوم بإعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية القطري.



٢. التغييرات التي طرأت على السياسات المحاسبية والإفصاحات

معايير وتفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تسري على السنة الحالية

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية التي أصبحت سارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١ ذات صلة بالمجموعة.

- لتطبيق المبدئي لتعديلات الإصلاح المعياري لسعر الفائدة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٩، ومعايير المحاسبة الدولية ٣٩، والمعايير الدولية للتقارير المالية ٧، والمعايير الدولية للتقارير المالية ٤ والمعايير الدولية للتقارير المالية ١٦
 - التطبيق الأولي لتعديل امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد-١٩ على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦
- لم يكن لتطبيق المعايير أو التعديل أعلاه أي تأثير مادي على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية.

معايير صادرة، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد

تم إصدار عدد من المعايير والتعديلات على المعايير، ولكنها غير سارية المفعول ولم تقم المجموعة بتطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتعديلات الجديدة تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي. ستبني المجموعة هذه المعايير الجديدة في تواريخ نفاذها.

البيان	تاريخ السريان
١ يناير ٢٠٢٢	■ تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ – الإشارة إلى الإطار المفاهيمي
١ يناير ٢٠٢٢	■ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ – الممتلكات والألات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود
١ يناير ٢٠٢٢	■ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٣٧ – العقود المرهقة – تكلفة تنفيذ العقد
١ يناير ٢٠٢٣	■ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ – تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة
١ يناير ٢٠٢٣	■ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠: اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة
١ يناير ٢٠٢٣	■ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية – الرسوم في اختبار "١٠ بالمائة" لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
١ يناير ٢٠٢٣	■ الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ وبيان الممارسة ٢)
١ يناير ٢٠٢٣	■ تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٨)
متاح للتبني الاختياري / تاريخ سريان مؤجل إلى أجل غير مسمى .	■ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٨ – بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشريك أو المشروع المشترك

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة.

تعرض المجموعة بيان المركز المالي الموحد الخاص بها بترتيب السيولة. يتم تقديم تحليل بشأن استرداد أو تسوية الموجودات / المطلوبات في غضون اثني عشر شهراً بعد نهاية تاريخ التقرير («الحالي») وأكثر من اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير («غير متداول») في هذه البيانات المالية الموحدة.

قواعد التحضير

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء العقارات الاستثمارية وبعض الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير.

أعدت المجموعة البيانات المالية الموحدة على أساس أنها ستستمر في العمل.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهو العملة الوظيفية للمجموعة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة إلى أقرب ريال قطري ما لم يذكر خلاف ذلك.

السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية الموحدة:

أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمجموعة والكيانات التي تسيطر عليها المجموعة والمكونة حتى ٣١ ديسمبر من كل عام. تتحقق السيطرة حيث تمتلك المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها.
- معرضة أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها. و
- لديه القدرة على استخدام سلطته للتأثير على عوائده.

تعيد المجموعة تقييم ما إذا كانت تسيطر على الشركة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة للشركة المستثمر فيها، فإنها تتمتع بالسلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانب واحد.

تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كانت لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- حجم حيازة المجموعة لحقوق التصويت بالنسبة لحجم ونشئت حيازات حاملي التصويت الآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة أو أصحاب الأصوات الآخرين أو الأطراف الأخرى.

■ الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى. و

■ أي حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن الشركة لديها، أو ليس لديها، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يلزم اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف عندما تفقد الشركة السيطرة على الشركة التابعة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصرفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف السيطرة على الشركة التابعة. ينسب الربح أو الخسارة وكل عنصر من مكونات الدخل الشامل الآخر إلى مساهمي الشركة وحقوق الملكية غير المسيطرة. يُنسب إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مساهمي الشركة وإلى الحقوق غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة.

يتم تحديد الحقوق غير المسيطرة في صافي موجودات الشركات التابعة الموحدة بشكل منفصل عن حقوق ملكية المجموعة فيها. تتكون الحصص غير المسيطرة من مبلغ تلك الحصص في تاريخ اندماج الأعمال الأصلي وحصة الأقلية في التغيرات في حقوق الملكية منذ تاريخ الاندماج. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الأقلية والتي تتجاوز حصة الأقلية في حقوق ملكية الشركة التابعة مقابل حقوق المجموعة فيما عدا الحد الذي يكون فيه للأقلية التزامًا ملزمًا وتكون قادرة على القيام باستثمار إضافي لتغطية الخسائر.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياساتها المحاسبية متوافقة مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. يتم عند التوحيد حذف جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصرفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة. توفر البيانات المالية الموحدة معلومات مقارنة فيما يتعلق بالعام السابق.

التغييرات في حصص ملكية المجموعة في بعض الشركات التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة يتم احتسابها كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الشركة وحقوق الملكية غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها ذات الصلة في تلك الشركات التابعة. أي فرق بين المبلغ الذي يتم تعديل الحقوق غير المسيطرة به والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم يتم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مساهمي المجموعة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في الربح أو الخسارة ويتم احتسابها على أنها الفرق بين (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي فائدة محتفظ بها و (ب) القيمة الدفترية السابقة للأصول والتزامات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة. عندما يتم إثبات موجودات الشركة التابعة بالمبالغ المعاد تقييمها أو بالقيمة العادلة وتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة ذات الصلة في الدخل الشامل الآخر وتجميعها في حقوق الملكية، فإن المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية يتم احتسابها كما لو كانت قامت المجموعة باستبعاد الأصول ذات الصلة مباشرة (أي إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة أو تحويلها مباشرة إلى الأرباح المحتجزة على النحو المحدد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها).

تعتبر القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة بمثابة القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي للمحاسبة اللاحقة بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس أو، عند الاقتضاء، أو تكلفة الاعتراف الأولي استثمار في شركة زميلة أو مشروع مشترك.

الإيرادات من العقود مع العملاء

تعمل المجموعة في مجال المقاولات، والمقاولات المتخصصة، وخدمة الصيانة، وبيع البضائع، والمواد الكيميائية، ومعدات الأمن (إنذار الحريق، وكاميرات المراقبة)، والمواد الكهربائية، ومواد البناء، والتركيب، وتقديم خدمات إدارة المشاريع. يتم الاعتراف بالإيرادات من هذه المصادر في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد من قبل المجموعة على النحو التالي:

نوع الخدمة	طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء ، وبنود الدفع المهمة	تحقق الإيرادات
عقود الإنشاءات	تقوم المجموعة ببناء أعمال البناء المدني والأعمال الكهروميكانيكية للعملاء بناءً على التصميم وفي مبانيهم يبدأ كل مشروع عند استلام السلف من العميل ويعتمد طوله على مدى تعقيد التصميم.	يتم الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت باستخدام طريقة الإدخال لقياس التقدم نحو الرضا الكامل للخدمة، لأن أداء الشركة ينشئ أو يعزز أصلًا يتحكم فيه العميل.
خدمات التثبيت	تقدم المجموعة خدمات التثبيت التي تباع إما منفصلة أو مجمعة مع بيع المعدات للعميل. تخصص المجموعة سعر المعاملة بناءً على أسعار البيع النسبية المستقلة للمعدات وخدمات التركيب.	تعترف المجموعة بالإيرادات من خدمات التركيب بمرور الوقت، باستخدام طريقة الإدخال لقياس التقدم نحو الرضا الكامل للخدمة، لأن العميل يتلقى ويستهلك في نفس الوقت الفوائد التي تقدمها المجموعة.
الإيرادات من بيع البضائع	وهي ناتجة عن بيع المواد الكهربائية و مواد البناء والمواد الغذائية والسلع التجارية وما إلى ذلك.	يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتم تحويل السيطرة على البضائع إلى المشتري.
بيع معدات الأمن	هذه هي الإيرادات من بيع وتركيب معدات الأمن التي تكتمل بمرور الوقت.	يتم الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت، باستخدام طريقة الإدخال لقياس التقدم نحو الرضا الكامل للخدمة.
تقديم الخدمات	يتم الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت عند تقديم تلك الخدمات. حيث أن العميل يستهلك الفوائد عند تقديم الخدمات من قبل المجموعة. عادة ما يتم إصدار الفواتير عند الانتهاء من العمل على النحو المتفق عليه في العقد المحدد.	يتم الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت عند تقديم الخدمات. يتم تقييم مرحلة الإكمال لتحديد مبلغ الإيرادات بناءً على طريقة الإدخال. يتم الاعتراف بالتكاليف ذات الصلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند تكبدها.
إيرادات الإيجار	هذه هي الإيرادات الناتجة عن تأجير المساحات التجارية.	يتم الاعتراف بالإيرادات شهريًا بناءً على فترة العقد.

أرصدة العقد

أصول العقد والتزامات العقد

قررت المجموعة أنه يجب الاعتراف بموجودات ومطلوبات العقد على مستوى التزام الأداء وليس على مستوى العقد ويجب عرض كل من موجودات ومطلوبات العقد بشكل منفصل في البيانات المالية. تصنف المجموعة موجوداتها ومطلوباتها التعاقدية على أنها متداولة وغير متداولة بناءً على توقيت ونمط تدفق المنافع الاقتصادية.

الاعتراف بالمصروفات

يتم الاعتراف بالمصروفات في الربح أو الخسارة عند حدوث انخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية يتعلق بانخفاض في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بشكل موثوق. يتم الاعتراف بالمصروفات على الفور في الربح أو الخسارة عندما لا ينتج عن النفقات منافع اقتصادية مستقبلية، أو عندما ، وإلى الحد الذي لا تكون فيه المنافع الاقتصادية المستقبلية مؤهلة أو تتوقف عن التأهل للاعتراف بها في بيان المركز المالي كأصل ، مثل كما في حالة انخفاض قيمة الأصول.

التصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات على أساس التصنيف المتداول / غير المتداول.

الأصل متداول عندما:

- من المتوقع أن يتحقق أو يقصد بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية؛
- محتفظ به بشكل أساسي لغرض المتاجرة.
- من المتوقع أن يتحقق في غضون اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير (أو الذمم المدينة عند الطلب). أو
- هي نقدية أو ما يعادلها نقدًا ما لم يتم تقييدها أو استخدامها لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد فترة التقرير.

تكون المسؤولة سارية عندما:

- من المتوقع أن تتم تسويتها في دورة التشغيل العادية.
 - محتفظ به بشكل أساسي لغرض المتاجرة.
 - مستحقة السداد في غضون اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير (أو مستحقة الدفع عند الطلب). أو
 - لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير.
- يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

أدوات مالية

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لكيان واحد والالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لكيان آخر.

الاعتراف والقياس الأولي

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها لاحقًا بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة ، اعتمادًا على تصنيف الموجودات المالية.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند التحقق المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ونموذج أعمال المجموعة لإدارتها. باستثناء الذمم المدينة التجارية التي لا تحتوي على عنصر تمويلي هام أو التي طبقت المجموعة من أجلها الوسيلة العملية ، تقيس المجموعة مبدئيًا الأصل المالي بقيمته العادلة زائدًا ، في حالة الأصل المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وتكاليف المعاملات. يتم قياس الذمم المدينة التجارية التي لا تحتوي على عنصر تمويلي هام أو التي طبقت المجموعة الوسيلة العملية لها بسعر المعاملة المحدد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥.

يشير نموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول المالية إلى كيفية إدارتها لأصولها المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. يحدد نموذج الأعمال ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية المصنفة والمقاسة بالتكلفة المطفأة ضمن نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية بينما يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن نموذج أعمال بهدف كليهما القابضة لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تعترف المجموعة مبدئيًا بالموجودات المالية في التاريخ الذي نشأت فيه. يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية مبدئيًا في تاريخ المتاجرة.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق ، تصنف المجموعة الأصول المالية على النحو التالي:

الأصول المالية بالتكلفة المطفأة

تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وتخضع لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عندما يتم استبعاد الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تشتمل الموجودات المالية للمجموعة بالتكلفة المطفأة على ذمم مدينة وبعض حسابات أرصدة مدينة أخرى وموجودات تعاقدية ومستحق من أطراف ذات صلة وذمم مدينة محتجزة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

لا يمكن تصنيف استثمار المجموعة في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة كأداة ضمن التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للاحتفاظ به لتحصيل مدفوعات أصل الدين والفوائد فقط أو الاحتفاظ به لتحصيل مدفوعات أصل الدين والفوائد فقط ، والبيع. وفقاً لذلك ، وفقاً لما يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ، قامت المجموعة بقياس الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

استخدمت إدارة المجموعة طرق التقييم على أساس الأرباح لتقييم أسهم حقوق الملكية غير المدرجة وتم الاعتراف بأرباح / خسائر القيمة العادلة من هذا التقييم مباشرة في بيان الربح أو الخسارة المجموع.

انخفاض قيمة الأدوات المالية

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعثر في حالة:

- (أ) تقصير أو تقصير من قبل المدين ؛
- (ب) إعادة هيكلة مبلغ مستحق للمجموعة بشروط لا تراها المجموعة بخلاف ذلك.
- (ت) المؤشرات على أن المدين سيدخل في مرحلة إفلاس ؛ أو
- (ث) بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض ملموس في التدفقات النقدية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

تتكون الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة من الذمم المدينة التجارية والنقد لدى البنك بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ويتم قياس مخصصات الخسائر على أي من الأسس التالية:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً: هذه هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.
 - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر: هذه هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.
- اختارت المجموعة قياس مخصصات الخسارة لبعض الموجودات المالية بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تقارن المجموعة مخاطر التخلف عن السداد للأداة المالية كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر الذي يحدث على الأداة المالية كما في التاريخ من الاعتراف الأولي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو مجهود لا داعي له.

تتضمن المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الآفاق المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها المدينون للمجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمنظمات المماثلة الأخرى، بالإضافة إلى دراسة المصادر الخارجية المختلفة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة التي تتعلق بعمليات المجموعة الأساسية.

على وجه الخصوص، يتم أخذ المعلومات التالية في الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي:

- التدهور الجوهري الفعلي أو المتوقع في التصنيف الائتماني الخارجي (إن وجد) أو الداخلي للأداة المالية.
 - التدهور الكبير في مؤشرات السوق الخارجية لمخاطر الائتمان لأداة مالية معينة، على سبيل المثال زيادة كبيرة في انتشار الائتمان، أو أسعار مبادلة التخلف عن السداد للمدين، أو طول الفترة الزمنية أو المدى الذي كانت فيه القيمة العادلة للأصل المالي أقل من التكلفة المطفأة.
 - وجود أو توقع التغييرات المعاكسة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تتسبب في انخفاض كبير في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالديون.
 - التدهور الجوهري الفعلي أو المتوقع في النتائج التشغيلية للمدين.
 - الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس المدين.
 - تغيير سلبي كبير فعلي أو متوقع في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية للمدين ينتج عنه انخفاض كبير في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالديون.
- بغض النظر عن نتيجة التقييم أعلاه، تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي عندما تجاوزت المدفوعات التعاقدية أكثر من ١٢٠ يومًا، ما لم يكن لدى الشركة معلومات معقولة وداعمة توضح خلاف ذلك.

على الرغم مما سبق ذكره، تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان على أداة مالية لم تزداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي إذا تم تحديد أن الأداة المالية لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.

يتم تحديد أن الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

- الأداة المالية ذات مخاطر منخفضة من التخلف عن السداد.
- يمتلك المدين قدرة قوية على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتدفقات النقدية التعاقدية على المدى القريب.
- قد تؤدي التغييرات العكسية في الظروف الاقتصادية والتجارية على المدى الطويل، ولكن ليس بالضرورة، إلى تقليل قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتدفق النقدي التعاقدية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة باحتمالية لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

عرض انخفاض القيمة

إذا قامت المجموعة بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في فترة التقرير السابق، ولكنها قررت في تاريخ التقرير الحالي أن شروط الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لم تعد مستوفاة، تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة عند مبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً في تاريخ التقرير الحالي، باستثناء الأصول التي تم استخدام النهج المبسط لها.

تعترف المجموعة بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة لجميع الأدوات المالية مع تعديل مماثل لقيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة، باستثناء الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي يتم الاعتراف بمخصص الخسارة فيها. الدخل الشامل الآخر والمتراكم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمار، ولا يقلل من القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي الموحد.

التزامات مالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي أو بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة. المطلوبات المالية التي لم يتم تصنيفها على أنها مدرجة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للالتزام مالي وتخصيص مصروفات الفائدة على الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضع بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو (عند الاقتضاء) فترة أقصر للتكلفة المطفأة للالتزام مالي.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل، أو تقوم بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو أنها لا تنقل ولا تحتفظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المحول. يتم الاعتراف بأي حصة في هذه الموجودات المالية غير المعترف بها والتي تم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل.

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الإغفاء من التزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها.

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون للمجموعة حق قانوني في مقاصة المبالغ وتنوي إما تسويتها على أساس الصافي أو تحقيق الأصل و تسوية المسؤولية في وقت واحد.

النقد والأرصدة المصرفية

تتكون الأرصدة النقدية والبنكية في بيان المركز المالي الموحد من نقد لدى البنوك وفي الصندوق. لغرض بيان التدفقات النقدية الموحدة، يتكون النقد والأرصدة البنكية من النقد والودائع قصيرة الأجل على النحو المحدد أعلاه، بالصافي من أي سحب على المكشوف من البنوك القائمة.

المخزون

يتم إثبات المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها ، أيهما أقل ، بعد أخذ مخصص لأي بنود بطيئة الحركة أو متقادمة. تشمل التكلفة على سعر الشراء ورسوم الاستيراد ومناولة النقل والتكاليف المباشرة الأخرى المتكبدة في إيصال المخزون إلى موقعه وحالته الحالية. يتم احتساب التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح لمواد البناء وقطع الغيار والبضائع.

يمثل صافي القيمة الممكن تحقيقها سعر البيع المقدّر للمخزون مطروحاً منه جميع التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف اللازمة لإجراء البيع.

العقارات الاستثمارية

العقارات الاستثمارية التي هي عقارات محتفظ بها لغرض الإيجار و / أو لزيادة رأس المال ، يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة ، بما في ذلك تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي ، يتم قياس الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة. يتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية في بيان الربح أو الخسارة المجموع في الفترة التي نشأت فيها.

يتم استبعاد الاستثمار العقاري عند البيع أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بشكل دائم من الاستخدام ولا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من البيع. يتم تضمين أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد العقار (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الربح أو الخسارة المجموع في الفترة التي تم فيها استبعاد العقار.

تتم التحويلات من وإلى العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من العقارات الاستثمارية إلى العقارات التي يشغلها المالك ، فإن التكلفة المعتبرة للمحاسبة اللاحقة هي صافي القيمة الدفترية في تاريخ التغيير في الاستخدام. إذا أصبحت العقارات التي يشغلها المالك عقارات استثمارية ، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن هذه العقارات وفقاً للسياسة المنصوص عليها في العقارات والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

الشهرة

تنشأ الشهرة من الاستحواذ على الشركات التابعة وتمثل الزيادة في المقابل المحول على حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة لصافي الموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة للشركة المقتناة والقيمة العادلة للحصة غير المسيطرة في الشركة المشتراة.

يتم إجراء مراجعات انخفاض قيمة الشهرة سنوياً أو بشكل متكرر أكثر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة بالمبلغ الممكن استرداده، وهو القيمة المستخدمة والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد، أيهما أعلى. يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة على الفور كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

الأصول غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة والتي يتم حيازتها بشكل منفصل يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم إثبات الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة. تتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدّر وطريقة الإطفاء في نهاية كل فترة تقرير، مع حساب تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي. يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة والمشتراة بشكل منفصل بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

يتم استبعاد الأصل غير الملموس عند الاستبعاد، أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو الاستبعاد. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصل غير الملموس، والتي تقاس بالفرق بين صافي عائدات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ، في الربح أو الخسارة عند استبعاد الأصل.

ممتلكات و معدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض متراكمة في القيمة. تتضمن التكلفة المصروفات المنسوبة مباشرة إلى شراء الأصل. يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو رسملتها كأصل منفصل ، حسب الاقتضاء ، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق.

تتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال عنصر من بنود الممتلكات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة الدفترية للمكون الذي تم استبداله. تتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد المنافع الاقتصادية المستقبلية لبند الممتلكات والألات والمعدات ذات الصلة. يتم الاعتراف بجميع المصروفات الأخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول القابلة للتطبيق على أساس القسط الثابت الذي يبدأ عندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام المقصود. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في تاريخ كل بيان مركز مالي ، مع حساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصول على النحو التالي:

الأثاث والتجهيزات	٥ - ٧ سنوات
المباني والتشييد	٥ - ٢٠ سنوات
السيارات	٤ - ٥ سنوات
تعديلات في الايجار	٥ - ١٠ سنوات
معدات مكتبية	٣ - ٧ سنوات
عدد وأدوات	٣ - ٧ سنوات
الالات	٥ - ٧ سنوات
كمبيوتر	٣ سنوات

يتم استبعاد بند من الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل. يتم تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو استبعاد بند من الممتلكات والمعدات على أنه الفرق بين صافي عائدات المبيعات والقيمة الدفترية للأصل ويتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة.

أعمال قيد التنفيذ

الممتلكات قيد الإنشاء لأغراض الإنتاج أو الإيجار أو الأغراض الإدارية أو لأغراض لم يتم تحديدها بعد ، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً أي خسارة انخفاض معترف بها. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية والتكاليف الأخرى ذات الصلة المرسمة وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات إلى الفئات المناسبة من الممتلكات والمعدات عندما تكتمل وتكون جاهزة للاستخدام المقصود. يبدأ استهلاك هذه الأصول ، على نفس الأساس مثل الممتلكات والمعدات الأخرى ، عندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام المقصود منها.

انخفاض قيمة الأصول الملموسة و الأصول غير الملموسة

في تاريخ كل بيان مركز مالي ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الأصول قد تعرضت لخسارة انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر ، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل من أجل تحديد مدى خسارة انخفاض القيمة (إن وجدت). في حالة عدم إمكانية تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل الفردي ، تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما يمكن تحديد أساس معقول وثابت للتخصيص ، يتم أيضاً تخصيص أصول الشركة لوحدة توليد النقد الفردية ، أو بخلاف ذلك يتم تخصيصها لأصغر مجموعة من وحدات توليد النقد التي يمكن تحديد أساس توزيع معقول وثابت لها.

يتم اختبار الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة والأصول غير الملموسة غير المتاحة للاستخدام حتى الآن للتحقق من انخفاض قيمتها على الأقل سنوياً ، وكلما كان هناك مؤشر على أن الأصل قد تنخفض قيمته.

القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد والقيمة قيد الاستخدام ، أيهما أعلى. عند تقدير القيمة في الاستخدام ، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالأصل. إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من قيمته الدفترية ، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة ما لم يتم إدراج الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم ، وفي هذه الحالة يتم التعامل مع خسارة الانخفاض في القيمة على أنها نقص في إعادة التقييم.

عندما يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً ، تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى التقدير المعدل لقيمتها القابلة للاسترداد ، ولكن بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية المتزايدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها في حالة عدم وجود تم الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف بعكس خسارة انخفاض القيمة على الفور في بيان الربح أو الخسارة ما لم يتم إثبات الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم ، وفي هذه الحالة يتم التعامل مع عكس خسارة الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

المصالح في العمليات المشتركة

العملية المشتركة هي ترتيب مشترك حيث يكون للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في الأصول والتزامات بالمطلوبات المتعلقة بالترتيب. السيطرة المشتركة هي المشاركة المتفق عليها تعاقدياً للسيطرة على الترتيب ، والتي توجد فقط عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من الأطراف التي تتشارك السيطرة.

مجموعة استثمار القابضة - ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقوم المجموعة بالمحاسبة عن الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بحصتها في عملية مشتركة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المطبقة على الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المحددة.

يتم إعداد البيانات المالية للأنشطة المشتركة باستخدام نفس السنة المالية للشركة الأم. عند الضرورة ، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية الموحدة لتوحيد السياسات المحاسبية للعمليات المشتركة لتتماشى مع تلك المستخدمة من قبل الشركة الأم.

رأس المال

يمثل رأس المال الإجمالي الأسهم المصدرة ورأس المال لكل سجل تجاري والذي يتم معاملته كحقوق ملكية. تشمل الأرباح المحتجزة جميع الأرباح / الخسائر المتراكمة للمجموعة ناقصاً أية توزيعات أرباح والاحتياطي القانوني.

الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة ، يتم تحويل ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل الاحتياطي إلى ٥٠٪ كحد أدنى من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

توزيع الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على مساهمي المجموعة كمطلوبات في البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد توزيعات الأرباح من قبل مساهمي المجموعة.

ربحية السهم الأساسية

تعرض المجموعة بيانات ربحية السهم الأساسية لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بقسمة ربح أو خسارة السنة المنسوبة إلى مساهمي المجموعة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة ، معدلة للأسهم المملوكة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام (قانوني أو استدلائي) كنتيجة لحدث سابق ، ويشترط أيضاً أن تكون تكاليف تسوية هذه الالتزامات محتملة ويمكن تقديرها بشكل معقول. المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقرير ، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام تقدير التدفقات النقدية المتوقعة لتسوية الالتزام الحالي ، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

إذا كان من المتوقع استرداد بعض أو كل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص من أي طرف ثالث ، يتم الاعتراف بالذمم المدينة كأصل إذا تم التأكد عملياً من أن تسديد المبلغ سيتم استلامه وبأن قيمة الذمم المدينة يمكن قياسها بشكل موثوق.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تستحق هذه المكافآت على أساس مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من فترة الخدمة. يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين والتي تكون واجبة الدفع عند انتهاء فترة العمل. يتم احتساب المخصص وفقاً لقانون العمل القطري على أساس رواتب الموظفين وفترة الخدمة المجمعة كما في تاريخ التقرير. تعامل المجموعة هذا الالتزام على أنه من المطلوبات غير المتداولة.

تقارير القطاعات

يتم الإبلاغ عن قطاعات التشغيل بطريقة تتفق مع التقارير الداخلية المقدمة إلى صانعي القرار التنفيذيين. تم تحديد صانعي القرار التنفيذيين المسؤولين عن تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية باسم مجلس الإدارة.

الإيجارات

يُعرّف عقد الإيجار بأنه عقد ، أو جزء من عقد ، ينقل الحق في استخدام الأصل (الأصل الأساسي) لفترة زمنية مقابل القيمة التبادلية.

لتطبيق هذا التعريف ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يلبي ثلاثة تقييمات رئيسية وهي:

- يحتوي العقد على أصل محدد ، والذي إما تم تحديده صراحةً في العقد أو مذكور ضمناً ومحدد بالوقت عند اتاحة الأصل للمجموعة.
- يحق للمجموعة الحصول بشكل جوهري على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المحدد طوال فترة الاستخدام ، مع الأخذ في الاعتبار حقوقها ضمن النطاق المحدد للعقد.
- يحق للمجموعة توجيه استخدام الأصل المحدد طوال فترة الاستخدام. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان لها الحق في توجيه «كيف ولأي غرض» يتم استخدام الأصل طوال فترة الاستخدام.

المجموعة كمستأجر

في تاريخ بدء عقد الإيجار ، تعترف المجموعة بحق استخدام الأصل والتزام الإيجار في بيان المركز المالي. يتم قياس حق استخدام الأصل بالتكلفة ، والتي تنشأ من القياس الأولي للالتزام بالإيجار ، وأي تكاليف أولية مباشرة تتكبدها المجموعة ، وتقدير أي تكاليف لتفكيك وإزالة الأصل في نهاية عقد الإيجار وأي مدفوعات إيجار مدفوعة مقدماً من تاريخ بدء عقد الإيجار (بعد خصم أي حوافز مستلمة).

تستهلك المجموعة حق استخدام الأصل على أساس القسط الثابت من تاريخ بدء عقد الإيجار إلى نهاية العمر الإنتاجي لحق استخدام الأصل أو نهاية مدة الإيجار ، أيهما أقرب. تقوم المجموعة أيضاً بتقييم حق استخدام الأصل عند حالة وجود مؤشرات لانخفاض القيمة

في تاريخ البدء ، تقيس المجموعة التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار غير المسددة في ذلك التاريخ ، مخصومة باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان هذا السعر متاحاً بسهولة أو معدل الاقتراض المتزايد للمجموعة.

دفعات الإيجار المتضمنة في قياس التزام الإيجار تتكون من دفعات محددة (متضمنة الجوهر المحدد) ، الدفعات المتغيرة على أساس المعلن عنها أو المعدل ، فإن المبالغ المتوقعة دفعها تكون قابلة للدفع على أساس القيمة المتبقية المضمونة والدفعات الناشئة من الإختيارات المعقولة المؤكد من تنفيذها.

لاحقاً للقياس الأولي ، سيتم تخفيض الالتزام عن المدفوعات المسددة وزيادة الفائدة. يُعاد قياسها لتعكس أي إعادة تقييم أو تعديل ، أو إذا كانت هناك تغييرات في المدفوعات الثابتة الجوهرية.

عند إعادة قياس التزام عقد الإيجار ، ينعكس التعديل المقابل في حق استخدام الأصل ، أو الربح والخسارة إذا تم تخفيض حق استخدام الأصل بالفعل إلى صفر.

اخترت المجموعة محاسبة عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة باستخدام الوسائل العملية. بدلاً من الاعتراف بحق استخدام الأصل والتزام عقد الإيجار ، يتم الاعتراف بالمدفوعات المتعلقة بهما كمصروف في الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

المجموعة كمؤجر

لم تتغير السياسة المحاسبية للمجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عن سنة المقارنة. كمؤجر ، تصنف المجموعة عقود إيجارها إما كعقود إيجار تشغيلي أو تمويلي. يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بملكية الأصل الأساسي ، ويصنف على أنه عقد إيجار تشغيلي إذا لم يحدث ذلك.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بقيمة صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يتم توزيع إيرادات التأجير التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار ذات الصلة. يتم إضافة التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

قياس القيمة العادلة

لأغراض القياس والإفصاح، تحدد المجموعة القيمة العادلة للأصل أو الالتزام عند القياس الأولي أو في كل تاريخ تقرير. القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته أو تقديره بشكل مباشر باستخدام طريقة تقييم أخرى. يعتمد قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

■ في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو

■ في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام

يجب أن يكون السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة متاحًا للشركة. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق يعملون وفقًا لمصلحتهم الاقتصادية.

عند قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي يأخذ في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق منافع اقتصادية باستخدام الأصل في أعلى وأفضل استخدام له أو عن طريق بيعه لمشارك آخر في السوق يستخدم الأصل في أعلى وأفضل استخدام له.

تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة للظروف والتي توفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات العلاقة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للرصد.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، كما هو موضح على النحو التالي، بناءً على أدنى مستوى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى ١ – أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.

المستوى ٢ – تقنيات التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة يمكن ملاحظته بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى ٣ – تقنيات التقييم التي لا يمكن ملاحظة أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المعترف بها في البيانات المالية الموحدة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل تاريخ تقرير.

الحالات الطارئة

الالتزام الطارئ هو التزام محتمل ينشأ عن أحداث ماضية ولن يتم تأكيد وجوده إلا من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع بالكامل لسيطرة المجموعة. يمكن أن يكون أيضًا التزامًا حاليًا ناشئًا عن أحداث سابقة لم يتم الاعتراف به لأنه ليس من المحتمل أن يكون التدفق الخارج للموارد الاقتصادية مطلوبًا أو لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بشكل موثوق.

لا يتم الاعتراف بالالتزامات الطارئة ولكن يتم الإفصاح عنها في الملاحظات على البيانات المالية الموحدة. عندما يحدث تغيير في احتمال حدوث تدفق خارجي بحيث يكون التدفق الخارج محتملاً ، فسيتم الاعتراف به كمخصص.

الأحداث بعد تاريخ التقرير

يتم تعديل البيانات المالية الموحدة لتعكس الأحداث التي وقعت بين تاريخ التقرير وتاريخ اعتماد البيانات المالية الموحدة للإصدار ، شريطة أن تقدم دليلاً على الظروف التي كانت موجودة في تاريخ التقرير. تتم مناقشة أي أحداث ما بعد نهاية العام عندما تكون هذه الأحداث جوهرية وغير قابلة للتعديل في البيانات المالية الموحدة.

٤. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير عدم التأكد:

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الإدارة وضع تقديرات وافتراسات تؤثر على المبالغ المبلغ عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات والإفصاح عن الموجودات المحتملة والمطلوبات الطارئة. قد تقع أحداث مستقبلية من شأنها أن تتسبب في تغيير الافتراضات المستخدمة في الوصول إلى التقديرات. تنعكس آثار أي تغيير في التقديرات في البيانات المالية الموحدة حيث تصبح قابلة للتحديد بشكل معقول.

يتم تقييم الأحكام والتقديرات بشكل مستمر وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى ، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف.

الأحكام الهامة

في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ، اتخذت الإدارة الأحكام التالية ، بصرف النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات ، والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة:

الإعتراف بالإيراد

تنظر الإدارة في الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت ، إذا تم استيفاء أحد المعايير التالية ، وإلا فسيتم الاعتراف بالإيراد في وقت معين:

(أ) يتلقى العميل ويستهلك في نفس الوقت المزايا التي يوفرها أداء المجموعة أثناء أداء المجموعة ؛

(ب) يؤدي أداء المجموعة إلى إنشاء أو تحسين أحد الأصول التي يتحكم بها العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه ؛ أو

(ج) لا ينتج عن أداء المجموعة أصل مع استخدام بديل للكيان وللمنشأة حق واجب النفاذ في السداد مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

مطالبات العقد

تحديد ما إذا كان العقد يتضمن عقد إيجار

تحدد المجموعة ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل مقابل. يتم تقييم الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد من خلال النظر فيما إذا كان للمجموعة الحق في الحصول على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المحدد طوال فترة الاستخدام وله الحق في توجيه الاستخدام المحدد. الأصول طوال فترة الاستخدام.

مبدأ الاستثمارية

أجرت الإدارة تقييماً لقدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستثمارية وهي مقتنعة بأن لديها الموارد اللازمة لمواصلة أعمالها في المستقبل المنظور. حققت المجموعة أرباحاً ، وكان لديها صافي أصول موجب ، ورأس

المال العامل ، ومواقف التدفقات النقدية في نهاية العام. علاوة على ذلك ، فإن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية. لذلك ، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تصنيف الترتيب المشترك

حددت المجموعة الترتيب كعملية مشتركة بناءً على الأشكال القانونية والترتيب التعاقدية. راعت الإدارة الحقائق والظروف التي تخلق حقوقاً في الأصول والالتزامات المتعلقة بمطلوبات ذلك الترتيب المشترك. وفقاً لذلك ، يتم تصنيف حصة المجموعة في الترتيب المشترك كعمليات مشتركة للمجموعة.

المصادر الرئيسية لتقدير عدم اليقين

نناقش أدناه الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ المركز المالي والتي تنطوي على مخاطر كبيرة للتسبب في تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية.

انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والشهرة

تختبر إدارة المجموعة سنوياً ما إذا كان هناك مؤشر على أن الممتلكات والمعدات والشهرة قد تعرضت لانخفاض في القيمة وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في إيضاح ٣ من البيانات المالية الموحدة. يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للأصل بناءً على القيمة العادلة أو طريقة القيمة قيد الاستخدام ، أيهما أعلى. تستخدم هذه الطريقة توقعات التدفق النقدي المقدرة على مدى العمر الإنتاجي المقدّر للأصل مخصصاً باستخدام أسعار السوق.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات

يتم استهلاك تكاليف بنود الممتلكات والمعدات على أساس منتظم على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات. حددت الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل أصل و / أو فئة من الأصول بناءً على العوامل التالية:

- الاستخدام المتوقع للأصول
- التآكل البدني المتوقع ، والذي يعتمد على العوامل التشغيلية والبيئية ؛ و
- القيود القانونية أو ما شابه ذلك على استخدام الأصول.

لم تقم الإدارة بعمل تقديرات للقيم المتبقية لأي بنود من الممتلكات والمعدات في نهاية عمرها الإنتاجي حيث تم اعتبارها غير مهمة.

انخفاض قيمة المخزون

يظهر المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها ، أيهما أقل. يتم إجراء تعديلات لتقليل تكلفة المخزون إلى قيمته الممكن تحقيقها لتقادم أو انخفاض قيمة المخزون. تشمل العوامل التي تؤثر على هذه التعديلات التغييرات في الطلب وتسعير المنتج والتدهور المادي وقضايا الجودة. بناءً على العوامل المذكورة أعلاه ، توصلت المجموعة إلى نسب معينة لمخصص المخزون بطيء الحركة والمتقادم. قد تكون هناك حاجة لإجراء تعديلات على هذه التعديلات إذا كانت هذه العوامل تختلف عن التقديرات.

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية والذمم المدينة التجارية الأخرى و المحتجزات المدينة

تستخدم المجموعة مصفوفة المخصص لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى والذمم المدينة المحتجزة. تستند معدلات المخصصات إلى الأيام التي فات موعد استحقاقها لمجموعات شرائح العملاء المختلفة التي لها أنماط خسارة مماثلة (على سبيل المثال ، حسب المنطقة الجغرافية ونوع المنتج ونوع العميل وتصنيفه والتغطية بواسطة خطابات الاعتماد وغيرها من أشكال التأمين على الائتمان).

تستند مصفوفة المخصص مبدئيًا إلى معدلات التخلف عن السداد التاريخية الملحوظة للمجموعة. ستقوم المجموعة بمعايرة المصفوفة لتعديل تجربة خسارة الائتمان التاريخية مع المعلومات التطلعية. في كل تاريخ تقرير ، يتم تحديث معدلات التخلف عن السداد التاريخية الملاحظة ويتم تحليل التغييرات في التقديرات الاستثنائية. يتم استبعاد الأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ، حيث تعتبر مخاطر الائتمان صفرية بناءً على حقيقة أن هذه الشركات ذات الصلة مدعومة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل المالكين لأي سيولة أو حالات أزمة مالية.

تحديد معدل الاقتراض الإضافي

لا يمكن للمجموعة بسهولة تحديد معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار ، وبالتالي ، فإنها تستخدم معدل الاقتراض الإضافي لقياس التزامات الإيجار. معدل الاقتراض الإضافي هو معدل الفائدة الذي يتعين على المجموعة دفعه للاقتراض على مدى فترة مماثلة ، وبضمان مماثل ، الأموال اللازمة للحصول على أصل بقيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في اقتصاد مماثل. بيئة.

مخصصات ومطلوبات أخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات والمطلوبات الأخرى في الفترة فقط إلى الحد الذي ترى فيه الإدارة أنه من المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي مستقبلي للأموال ناتج عن عمليات أو أحداث سابقة ويمكن تقدير مبلغ التدفقات النقدية الخارجة بشكل موثوق. يتطلب توقيت الاعتراف وتحديد كمية الالتزام تطبيق الحكم على الحقائق والظروف الحالية ، والتي يمكن أن تكون عرضة للتغيير. بما أن التدفقات النقدية الخارجة الفعلية يمكن أن تحدث في سنوات لاحقة ، تتم مراجعة المبالغ الدفترية للمخصصات والمطلوبات بانتظام وتعديلها لمراعاة الحقائق والظروف المتغيرة. قد يؤدي التغيير في تقدير المخصص أو الالتزام المعترف به إلى تحميل أو إضافة رصيد إلى الربح أو الخسارة في الفترة التي حدث فيها التغيير.

٥. النقد والبنوك:

٣١ ديسمبر		نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٤٦٧,٣٥٨	١٥٢,٤٨٧	النقد في الصندوق
٣١,٠٥٨,٧١٦	٣٧,٦٢٢,٢٩٥	النقد في البنوك
٨,٤١٠,٧٧٦	٢,١٣٩,٨٣٠	هامش نقدي (إيضاح ١,٥)
٣٩,٩٣٦,٨٥٠	٣٩,٩١٤,٦١٢	مجموع النقد والبنوك
		يطرح:
(٩,٣٩٦,٠٨٩)	(٩,٢٩٩,٩٢٤)	السحب على المكشوف من البنوك (إيضاح ٢,٥)
٣٠,٥٤٠,٧٦١	٣٠,٦١٤,٦٨٨	النقد شبه النقد

٥,١ هامش نقدي

يتم الاحتفاظ بمبالغ نقدية لدى البنوك التجارية المحلية لغرض دفع توزيعات الأرباح ومقابل مدفوعات خطابات الاعتماد للموردين.

٥,٢ السحب على المكشوف من البنوك

يمثل هذا التسهيل المصرفي الذي تم الحصول عليه من البنوك المحلية المستخدمة لمتطلبات رأس المال العامل. السحب على المكشوف من البنوك مضمون بضمانات من الشركات وعادة ما يتحمل معدل فائدة لا يقل عن ٥,٥٪.

يتم تقييم الأرصدة لدى البنوك على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة من التخلف عن السداد لأن هذه البنوك تخضع لرقابة عالية من قبل مصرف قطر المركزي. وفقاً لذلك، تقدر إدارة المجموعة مخصص الخسارة على الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. لم يعد أي من الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير متأخراً عن موعد استحقاقه، مع الأخذ في الاعتبار تجربة التعثر التاريخية والتصنيفات الائتمانية الحالية للبنك. قامت إدارة المجموعة بتقييم عدم وجود مؤشرات على انخفاض القيمة، وبناءً عليه، لم يتم إثبات مخصص الانخفاض في قيمة هذه الأرصدة.

٦. الذمم المدينة والذمم المدينة الأخرى

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١٢١,٩٧٠,٩٤١	١٥٢,١٨٢,٤٤٨	الذمم التجارية المدينة – صافي (إيضاح ١,٦)
٣٦,٣١٩,٤٥٤	٣٧,٥٤٨,٩٧٩	محتجزات مدينة – صافي (إيضاح ٢,٦)
٩,٨٤١,٢١٣	١٦,٣٠٨,٧٧٩	مصاريف مدفوعة مقدماً موردين ومقاولين باطن
٢,٥٠٢,٠٠٧	٨,٣٧٨,٥٣٥	المصاريف المدفوعة مقدماً
٤١٦,١٣٦	٢,٩٩٥,٧٤٠	تأمينات مستردة
٦٠,٣٥٢,٩٧٨	٨٧,٧٦٦,٢٧١	أرصدة مدينة أخرى – بالصافي (إيضاح ٦,٣)
٢٣١,٤٠٢,٧٢٩	٣٠٥,١٨٠,٧٥٢	

٣١ ديسمبر		٦,١ الذمم التجارية المدينة:
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١٣١,٥٩٦,٧٣١	١٦٢,١٨٢,٨٤٣	الذمم المدينة التجارية – الاجمالي
(٩,٦٢٥,٧٩٠)	(١٠,٠٠٠,٣٩٥)	يطرح: مخصص انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة (إيضاح ٦,٢)
١٢١,٩٧٠,٩٤١	١٥٢,١٨٢,٤٤٨	الذمم التجارية المدينة (صافي)

٣١ ديسمبر		٦,٢ الحركة في مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية:
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١٠,٠٢١,٦٧٣	٩,٦٢٥,٧٩٠	الرصيد في بداية السنة
٥١٠,٣٧٢	١,١٧٠,٢٩٢	المخصص خلال السنة (إيضاح ٢٤)
(٩٠,٦,٢٥٥)	(٧٩٥,٦٨٧)	رد / شطب خلال السنة
٩,٦٢٥,٧٩٠	١٠,٠٠٠,٣٩٥	الرصيد في نهاية السنة

٣١ ديسمبر		٦,٣ ذمم مدينة أخرى
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٦٢,٢٥٤,٧١٤	٨٩,٥٠٥,٦٤٩	أرصدة مدينة أخرى – إجمالي
(١,٩٠١,٧٣٦)	(١,٧٣٩,٣٧٨)	يطرح: مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة الأخرى (إيضاح ٦,٤)
٦٠,٣٥٢,٩٧٨	٨٧,٧٦٦,٢٧١	الذمم المدينة الأخرى (صافي)

٣١ ديسمبر		٦,٤ الحركة في مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة الأخرى:
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١,٧٣٩,٣٧٨	١,٩٠١,٧٣٦	الرصيد في بداية السنة
١٦٢,٣٥٨	-	المخصص خلال السنة (إيضاح ٢٥)
-	(١٦٢,٣٥٨)	شطب خلال العام
١,٩٠١,٧٣٦	١,٧٣٩,٣٧٨	الرصيد في نهاية السنة

٧. موجودات عقود:

المبالغ المتعلقة بموجودات عقود البالغة ١٨٨,٣٧٦,٧٩٤ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٢٠٨,٦٣١,٧٦٣ ريال قطري) هي أرصدة مستحقة من العملاء تحت عقود البناء، وأعمال العقود التي تنشأ عندما تتلقى المجموعة مدفوعات من العملاء بما يتماشى مع سلسلة من الانجازات المتعلقة بالأداء. تعترف المجموعة مبدئيًا بموجودات العقود لأي عمل يتم تنفيذه. يتم إعادة تصنيف أي مبالغ معترف بها كموجودات عقود إلى ذمم مدينة تجارية عندما يتم المصادقة على اصدار الفواتير من قبل العملاء.

٨. الأطراف ذات العلاقة:

الأطراف ذات العلاقة، على النحو المحدد في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤: إفصاحات الأطراف ذات العلاقة، تشمل الشركات الزميلة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين الآخرين للمجموعة والشركات الخاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة بشكل كبير من قبل هذه الأطراف.

٣١ ديسمبر		٨,١ معاملات الأطراف ذات العلاقة
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٢,٤١٥,٣٦٦	٢,٢٥٣,٨٤٦	المبيعات
٢,٣٥٢,٧٠٧	٢,٧٣٩,٨٦١	المشتريات
٨٨٧,٧٩٦	٤٤٤,٨١٣	أخرى

٨,٢ مطلوب من الأطراف ذات العلاقة		٣١ ديسمبر
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١٥,٥٧٣,١٩٤	١٤,٥٢٠,٨٧٧	مجموعة الهديفي ذ.م.م. والشركات التابعة لها
١,٨٥٤,٨٩٤	١,٢٥٠,٥٢٩	أخرى
١٧,٤٢٨,٠٨٨	١٥,٧٧١,٤٠٦	

مدرج في رصيد المستحق من مجموعة الهديفي ذ.م.م. وشركاتها التابعة هي مبالغ معينة مستحقة من مؤسسي المجموعة، وقد تم تأكيد هذه الأرصدة من قبل المؤسسين وتعتقد إدارة المجموعة أن هذه الأرصدة قابلة للاسترداد. يوضح الجدول التالي صافي الحركات وإعادة تصنيف تلك الأرصدة منذ طرح العام الأولي حتى تاريخ التقرير:

المبلغ	
ريال قطري	
٣٣,٨٠٥,٧٤٣	الرصيد الافتتاحي
(١٨,٠٣٣,٦٦٩)	صافي الحركة خلال السنوات (٢٠٢١-٢٠١٧)
(١,٢٥١,١٩٧)	إعادة التصنيف خلال العام
١٤,٥٢٠,٨٧٧	صافي الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٨,٣ مطلوب الى الأطراف ذات العلاقة		٣١ ديسمبر
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٣,٦٧١,٩١٠	١,٧٦٥,١٥١	مجموعة الهديفي ذ.م.م. والشركات التابعة لها
٥,٢٦٥,٩٧٠	٥,٢٠٩,١٣٣	أخرى
٨,٩٣٧,٨٨٠	٦,٩٧٤,٢٨٤	

٨,٤ مكافآت الإدارة العليا		للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١١,٦٤٢,٥٦٧	١٢,٤٣٥,٣٠٠	قصيرة الاجل
٣٠٥,١٦	٤٩١,٠٥٣	طويلة الاجل



٩. المخزون

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٤٨,١٣٢,٧٢٥	٤٨,٥٥٤,٣٧٢	بضاعة تجارية (إيضاح ٢٢,١)
٩,٥٨٩,٨٦٣	٥,١٩٩,٧٥٧	مخزون المواد الأولية
٥٧,٧٢٢,٥٨٨	٥٣,٧٥٤,١٢٩	
(٧,٥٩٦,٩٣٧)	(٣,٧٠٠,٧٠٤)	يطرح: مخصص بضاعة بطيئة الحركة (إيضاح ٩,١)
٥٠,١٢٥,٦٥١	٥٠,٠٥٣,٤٢٥	
٦,٤٥٠,٤٥٤	٥,٦٠٧,٦٤٠	بضائع في الطريق (إيضاح ٢٢,١)
٥٦,٥٧٦,١٠٥	٥٥,٦٦١,٠٦٥	

٣١ ديسمبر		٩,١ الحركة في مخصص البضاعة بطيئة الحركة
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١١,٢٩٠,٧٩٠	٧,٥٩٦,٩٣٧	الرصيد في بداية السنة
٧٤٢,٩١٠	-	المخصص خلال السنة (الإيضاحات ٢٤,٢٢)
(٤,٤٣٦,٧٦٣)	(٣,٨٩٦,٢٣٣)	رد / شطب خلال السنة
٧,٥٩٦,٩٣٧	٣,٧٠٠,٧٠٤	الرصيد في نهاية السنة

١٠. محتجزات مدينة:

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٧١,٣٠٨,٣٥٩	٧٦,٩٠٤,٢٣٦	المحتجزات المدينة - بالصافي من الخصومات
(٢,٠٢٠,٤٧٥)	(١,٨٧٣,٤٧٠)	مخصص انخفاض قيمة المحتجزات المدينة
٦٩,٢٨٧,٨٨٤	٧٥,٠٣٠,٧٦٦	

تطبق الإدارة متوسط معدل خصم بنسبة ٤,٢٥% - ٥% لحساب القيمة الحالية للتحصيل المتوقع للذمم المدينة المحتجزة المصنفة على أنها غير متداولة.



٣١ ديسمبر		١٠,١ تصنيف المحتجزات المدينة:
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٣٦,٣١٩,٤٥٤	٣٧,٥٤٨,٩٧٩	الجزء المتداول (الملاحظة ٦)
٣٢,٩٦٨,٤٣٠	٣٧,٤٨١,٧٨٧	الجزء غير المتداول
٦٩,٢٨٧,٨٨٤	٧٥,٠٣٠,٧٦٦	

٣١ ديسمبر		١٠,٢ الحركة في مخصص انخفاض قيمة المحتجزات المدينة:
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٢,١٣٣,٩١٥	٢,٠٢٠,٤٧٥	الرصيد في بداية السنة
(١١٣,٤٤٠)	(١٤٧,٠٠٥)	رد خلال السنة
٢,٠٢٠,٤٧٥	١,٨٧٣,٤٧٠	الرصيد في نهاية السنة

١١. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تمثل الاستثمار في أسهم غير مدرجة في دولة قطر.

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٣١,٠٠٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في نهاية السنة

تعتقد الإدارة أنه لا يوجد تغيير جوهري في القيمة العادلة لهذه الأسهم. وفقًا لذلك، لم يتم إثبات أي تغييرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجموع خلال السنة.

١٢. استثمارات عقارية:

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٢٢,٨١٦,٧٧٦	٢٧,٩٠٤,١٤٧	الرصيد في بداية السنة
١٣٣,٦٧٠	-	الاضافات والتحويلات خلال السنة
٥,٥٤٥,٩٠٦	٣١٤,٤٦١	أرباح ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
(٥٩٢,٢٠٥)	(٢٥,٦٨٨,٤٠٠)	الإستبعادات خلال السنة
٢٧,٩٠٤,١٤٧	٢,٥٣٠,٢٠٨	الرصيد في نهاية السنة

تشمل العقارات الاستثمارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، الأراضي المحتفظ بها لغرض زيادة رأس المال والعديد من الوحدات السكنية الواقعة خارج قطر. تم شراء هذه العقارات خلال عام ٢٠١٩ كجزء من اتفاقيات التسوية من شريك واحد يمتلك بعض الأسهم في إحدى الشركات التابعة للمجموعة. تم تسجيل العقارات لاحقاً باسم أحد المؤسسين الرئيسيين للمجموعة. ومع ذلك، فإن حقوق المؤسس في هذه العقارات على سبيل الأمانة وتكون ملزمة بشروط وأحكام اتفاقية الوساطة الموقعة في عام ٢٠١٩.

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بشكل أساسي على أساس التقييمات التي تم إجراؤها من قبل شركات التقييم المؤهلة مهنيًا والتي هي أعضاء في اتحاد المئمنين المحترفين ولديهم المؤهلات والخبرة المناسبة في تقييم هذه الأنواع من العقارات الاستثمارية. تم تحديد التقييم بشكل أساسي باستخدام نهج السوق القابل للمقارنة وطريقة التدفقات النقدية المخصومة وفقاً لمعايير تقييم المعهد الملكي للمساكين القانونيين، واعتماد أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للقيمة العادلة واستخدام المبادئ المعمول بها وأساليب التقييم.

احتياطي القيمة العادلة

يمثل احتياطي القيمة العادلة الذي تم عرضه في بيان المركز المالي الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بقيمة ١٤,٣٩٨,٠٠٠ ريال قطري، الفرق بين القيمة الدفترية للعقارات المحولة وسعر السوق المحدد للإستثمارات العقارية كما في تاريخ تغيير الاستخدام. قامت المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ باستبعاد تلك العقارات وتحويل رصيد الاحتياطي إلى الأرباح المدورة.

١٣. شهرة

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٧١١,٤٩٢,٤٨٩	٧١١,٤٩٢,٤٨٩	الرصيد في نهاية السنة

تم تحديد رأس مال المجموعة بمبلغ ٨٣٠ مليون ريال قطري ليعكس قيمة المجموعة وفقاً للتقييم المستقل وليس وفقاً للقيمة الدفترية لحقوق الشركاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. نظراً لاعتبارات قانونية تتمثل في تحديد رأس مال المجموعة بمبلغ ٨٣٠ مليون ريال قطري بناءً على موافقات معالي وزير الاقتصاد والتجارة ووزارة الاقتصاد والتجارة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر. تم اتباع نفس النهج في نشرة الإصدار الأولي للاكتتاب العام. وافق المساهمون على ذلك في جمعيتهم العمومية التأسيسية. نتيجة لذلك، أصبح من الواجب على الإدارة الاعتراف خلال السنة بالشهرة المتولدة داخلياً في دفاتر حسابات المجموعة والتي تبلغ قيمتها ٧١١,٤٩٢,٤٨٩ ريال قطري.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، أجرت إدارة المجموعة تقييماً داخلياً لتقييم وتحديد توقع أي مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة. اعتمد التقييم بشكل أساسي على البيانات المالية المستقبلية للشركات التابعة ذات الصلة مع الأخذ في الاعتبار بيئة الأعمال التي تعمل فيها هذه الشركات التابعة. بناءً على هذا التقييم، خلصت إدارة المجموعة إلى أنه لا توجد مؤشرات على انخفاض القيمة الدفترية للشهرة. يتم تحديد حساب القيمة قيد الاستخدام باستخدام توقعات التدفقات النقدية المستقبلية والافتراضات الرئيسية بمتوسط معدل نمو ٣٪ (٢٠٢٠: ٣٪) ومتوسط معدل خصم ٩,٧١٪ (٢٠٢٠: ٩,٧١٪).

١٤. التأجير – المجموعة كمستأجر

٣١ ديسمبر		١٤,١ استخدام الأصول
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	التكلفة
١٧,٢٧٦,٠٢١	٨,٩٤١,٢٣١	الرصيد كما في بداية السنة
٢,٥٥٠,٣٦٤	١٧,٤١٨,٤٤٦	الاضافات خلال السنة
(١٠,٨٨٥,١٥٤)	(٣,٨٦٨,٢٠٤)	الإستبعادات خلال السنة
٨,٩٤١,٢٣١	٢٢,٤٩١,٤٧٣	الرصيد في نهاية السنة
		الاستهلاك المتراكم
٤,١٥٧,٣٥٨	٦,٠٨٧,٨٧٠	الرصيد كما في بداية السنة
٧,٨١٦,٤٩٩	٣,٧٥١,٨٤٣	الإستهلاك خلال السنة (إيضاح ٢٤)
(٥,٨٨٥,٩٨٧)	(٣,٨٦٨,٢٠٤)	المتعلق بالاستبعادات خلال السنة
-	(٥٩,٧٦٠)	تعديلات خلال السنة
٦,٠٨٧,٨٧٠	٩١١,٧٤٩,٥	الرصيد في نهاية السنة
٢,٨٥٣,٣٦١	١٦,٥٧٩,٧٢٤	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة

٣١ ديسمبر		١٤,٢ مطلوبات الإيجار
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١٣,٢٦٧,٧٦٨	٢,٨٧٨,٣٧٣	الرصيد كما في بداية السنة
٢,٥٥٠,٣٦٤	١٧,٤١٨,٤٤٧	الاضافات خلال السنة
٤٧٤,٦٣٠	٤٣٠,٥٩٢	الفائدة على مطلوبات الإيجار (إيضاح ٢٦)
(٨,٣٨٨,٥٦٠)	(٣,٧٢٩,٣٣٩)	المدفوعات التي تمت خلال السنة
(٥,٠٢٥,٨٢٩)	٦٢,٣٥٩	المتعلق بإلغاء الاعتراف بها خلال السنة
٢,٨٧٨,٣٧٣	١٧,٠٦٠,٤٣٢	الرصيد في نهاية السنة

٣١ ديسمبر		عرض مطلوبات الإيجار
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١,٧٨٠,٦٤٨	٥,٦٥١,٤٦١	الجزء المتداول
١,٠٩٧,٧٢٥	١١,٤٠٨,٩٧١	الجزء غير المتداول
٢,٨٧٨,٣٧٣	١٧,٠٦٠,٤٣٢	

١٥. الممتلكات والمعدات

	المجموع	الإجمالي	أجهزة كمبيوتر	آلات	أدوات ومعدات	سيارات	اثاث ومفروشات	معدات مكتبية	تحسينات على مباني مستأجرة	مباني وإشاءات	
التكلفة:	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري.	ريال قطري.	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٦٥,٩٧٨,٧٨٦	-	١٦,٦٣٥,٠٠٠	٦٥٨,٧٤٣	٩,٩٦١,٥١٦	٤٤,٧٦٧,٦٣٦	٧١٢,٣٤٣	١٠,٥٩٧,٦٣٣	١,٤٧٩,٧٣١	١٢,٧٩٧,٦٧٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الإضافات خلال السنة	٤,٦٧,٧٥٠	٣٢٦,٣٤٣	٣١,٠٢٦	-	٥٩٦,٣٠٠	٢٥٩,٩٠٩	٢٢,٠٥٢	٧٢,٠٤٣	١,٣٢٩,١٦٣	١٥,٠٠٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الاستيعادات خلال السنة	(٩,٩٦,٣٤٧)	-	(٤,٣٤٠)	(٥٠,٥٠٠)	-	(٥١,٩٥٠)	(١,٠٧٧,٣٧٢)	(٢,١١٦,١٠١)	(٧٢,٣٠٧)	(٤,٤٧٨,٥٩٧)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الإستهلاك المتراكم:	٦٠,٦٦٦,٤٣٦	٣٧٣,٤٣٦	١٠,٧٧٠,٢٢١	٣٣,٠٣٠	٣,٦٣٥,٧٤١	٥,١٦٠,٥٠٥	٩,٨٧٨,٧٨٦	٣,٤٠٣,٤٠٣	١٠,٠٨٥,٠٧٤	٧,٧٦٣,٦٧٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٧,٣١٢,٣٥٠	-	٧,٨٦٤,٨٠٠	٣٥,٧٠٥	٦,٣٢٥,٧٧٥	١٣,٦٠٦,١٣١	٩,٧١٦,٧٨٦	٧,١٩٤,٢٣٠	٦,٣٩٤,٦٥٧	٥,٠٣٣,٠٠٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
المتعلق بالاستيعادات خلال السنة	٣,٣٧٦,٦٧٢	-	٧٨,٧٨٠	٧٥١	٣,٢٢٠,٢٢٢	١,٦٧٠,٦٦٧	٣٣,٧٥٦,٣٦٣	٣,١٧١,٧١٧	١,٠٣٨,٣١٠	١٧,٥٠٤	المتعلق بالاستيعادات خلال السنة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٧,٦٩٣,٠٢٢	-	٧,٩٤٣,٥٨٠	٧٥٢	٩,٦٤٦,٩٩٧	١٥,٢٧٧,٨٠٠	١٢,٨٨٨,١٤٣	١٠,٣٦٨,٠٢٧	٧,٤٣٢,٩٦٧	(٤,٤٧٤,٧٧٣)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
صافي القيمة الدفترية:	٧٧٨,٦٩٦,٣١٤	-	١,٩٢١,٢٢٠	٥٧٥,٧١٦	٩,٣٧٥,٨٧٤	١٣,٩٣٦,٤٦٩	٧,٣٧٧,١٧٤	٧,٠٢٦,٥٠٦	٦,٣٥٩,٠٨٣	١٨,٥٤٥,٣٧١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٧٣٧,٧٣٦,٣٦٤	٣٧٣,٣٤٣	٥٦٦,٣٠٠	٧٣٣	٨١٣,٧٨٠	١٣,٦٠٦,١٣١	١٢,٨٨٨,١٤٣	١٠,٣٦٨,٠٢٧	٦,٣٥٩,٠٨٣	١٨,٥٤٥,٣٧١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٥. الممتلكات والمعدات (تابع)

المجموع	الإجمالي	أجهزة كمبيوتر	آلات	أدوات ومعدات	سيارات	اثاث ومفروشات	معدات مكتبية	تحسينات على مباني مستأجرة	مباني وإشاءات	
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري.	ريال قطري.	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	التكلفة:
٦٧,٢٤٨,٨١٥	-	١,٥٨,١٠٩	٦٥٥,٩٣٣	٩,٩٥٨,١٠	١٦,٨٣٣,٩٤٦	٤,٦١٨,٤٦٥	١,٣٣٩,٧٨٩	١,٤٧٩,٤٧	١٢,٧٨٢,٩٦٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٧٤٨,٥٣٦	-	٢١,٩٣٩	١,٦٠٠	-	٤١٥,٢٠٠	٢٦,٧٥٣	٢٥٧,٨٤٤	-	٢٥,٢٠٠	الإرضافات خلال السنة
(٢,٤٨٧,٥٩٨)	-	-	-	(٦,٠٩٨)	(٢,٤٨١,٥٠٠)	-	-	-	-	الاستيعادات خلال السنة
(١٠,٨٨٦)	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٠,٨٨٦)	التحويلات خلال السنة
٦٥,٤٩٨,٨٦٧	-	١,٦٠,٥٤٨	٦٥٧,٥٣٣	٩,٩٥١,٩٦٢	١٤,٧٦٧,٦٤٦	٤,٦٤٥,٢١٨	١,٥٩٧,٦٣٣	١,٤٧٩,٤٧	١٢,٧٩٧,٢٨٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الإستهلاك المتراكم:										
٥٠,٠٧٧,٨٨٠	-	١,٤٧٥,٦١٥	٦٢٩,٣٤٢	٨,٦٦٦,٧٢٢	١٤,٢٢٢,٩١٥	٣,٩٨٧,٨٠٢	٩,٠٨٢,٧٦٣	٥,٢٨٨,١٠٩	٦,٧٢٤,٦١٢	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٤,٥٢٢,٦٠٧	-	٥٣,٨٢٢	٢٦,٥٨٤	٤٢٨,٩٠٤	١,٢٤٤,٧٠٧	٢٤٧,٥٩٠	٥٩٥,٨٣٩	١,٠٥٠,٥٠٠	٤٤,٦١١	الاستهلاكات خلال السنة
(٢,٤٦٩,١١١)	-	-	-	(٢,٠٠٠)	(٢,٤٦٧,١١١)	-	-	-	-	المتعلق بالاستيعادات خلال السنة
٥١,٦٦١,٣٨٦	-	١,٥٢٩,٤٣٧	٦٥٥,٩٢٦	٩,٠٩٣,٦٢٦	١٣,٠٠٠,٥٢١	٤,٢٣٥,٣٩٢	٩,٦٧٨,٦٠٢	٦,٣٣٨,٦٠٩	٧,١٢٩,٢٧٣	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
صافي القيمة الدفترية:										
١٣,٨٣٧,٤٨١	-	٧٣,١١١	١,٦٠٧	٨٥٨,٣٣٦	١,٧٦٧,١٢٥	٤٠٩,٨٢٦	٩١٩,٠٣١	٤,١٤٠,٤٣٨	٥,٦٦٨,٠٠٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١٧,١٧٠,٩٣٥	-	١٤,٩٩٤	٢٦,٥٩١	١,١٢٩,٣٣٨	٢,٦١١,٠٣١	٦٣٠,٦٦٣	١,٢٥٧,٠٢٦	٥,١٩٠,٩٣٨	٦,٠٥٨,٣٥٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٥. الممتلكات والمعدات (تابع)

فيما يلي استهلاك الممتلكات والمعدات المبينة في بيان الربح أو الخسارة الموحد:

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١,٠٣٠,٤٤٤	٨٥١,٥١٤	التكاليف المباشرة (إيضاح ٢٢)
٣,٠٢٢,١٦٣	٢,٥٢٥,١٥٨	مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ٢٤)
٤,٠٥٢,٦٠٧	٣,٣٧٦,٦٧٢	

١٦. رأس المال

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	المصرح والمصدر: ٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١ ريال قطري لكل سهم

١٧. إحتياطيات أخرى

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١٥٢,٥٠٨,١٢٣	١٣٨,٩٠٩,٧٠٤	الرصيد كما في بداية السنة
(١٣,٥٩٨,٤١٩)	-	تأثير تحويل الحصص غير المسيطرة (إيضاح ١١٨)
١٣٨,٩٠٩,٧٠٤	١٣٨,٩٠٩,٧٠٤	الرصيد في نهاية السنة

١٨.١ تأثير تأثير تحويل الحقوق غير المسيطرة

خلال عام ٢٠٢٠، تم نقل ملكية الحصص غير المسيطرة في ووتر ماستر (قطر) - ذ.م.م. وشركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة - ذ.م.م. إلى إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل للمجموعة شركة تريلكو المحدودة - ذ.م.م. تم تحويل القيم الدفترية للحقوق غير المسيطرة إلى احتياطي آخر..

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١٩,٨٦١,٠٥٨	١٩,٨٢٣,١١٩	تمويل المشروع (إيضاح أ)
٧٥,١٧٩,٨٩٧	٧٩,١٣٣,٩٦٨	قروض الاستيراد (إيضاح ب)
١٨,٥٦٩,٩٤٢	١٨,٥٦٩,٩٤٢	قروض تحت الطلب (إيضاح ت)
٧٣,٥٣١,١٢٠	٧٣,٣٤٥,٣٦٣	قروض لأجل (إيضاح ث)
٩١,٦٦٦,٦٦٧	٧٥,٠٠٠,٠٠١	قروض مساومة (إيضاح ج)
٥٨,٨٣٤,٤٨٣	٦٥,٥٨٩,٤١١	قروض المراجعة
٢,٥٣٦,٦٥٣	٥,٤٢٥,٦٧٤	قروض السيارات
٣٤٠,١٧٩,٨٢٠	٣٣٦,٨٨٧,٤٧٨	

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٢١٤,٨٢٦,٧٤٩	٢٣٣,٦٦٦,٤٧٨	متداول
١٢٥,٣٥٣,٠٧١	١٠٣,٢٧١,٠٠٠	غير متداول
٣٤٠,١٧٩,٨٢٠	٣٣٦,٨٨٧,٤٧٨	

(أ) تمويل المشروع

حصلت المجموعة على تسهيلات مع أحد البنوك المحلية لتمويل مشروعها الحالي من الدفعات المرحلية التي يتعين دفعها من قبل العملاء لهذا المشروع. التسهيلات مضمونة بضمانات مؤسسية وشخصية من قبل مالكي الشركة التابعة والتنازل عن مدفوعات العقد من العميل لتوجيه جميع عائدات العقد مع البنك. هذه التسهيلات تحمل معدل فائدة لا يقل عن ٤,٥٪.

(ب) قروض الاستيراد

قروض الاستيراد تمثل القروض التي تم الحصول عليها من بنك محلي لتمويل شراء مواد للمشروع وإصدار خطابات اعتماد للمقاولين من الباطن. هذه القروض تحمل متوسط سعر فائدة ٥,٥٪. القروض مضمونة من قبل الشركات والضمانات الشخصية.



ت) قرض تحت الطلب

يمثل قرض الطلب القروض التي تم الحصول عليها من بنك محلي لتمويل متطلبات رأس المال العامل. هذا القرض يحمل معدل فائدة ٤,٥٪ سنوياً. القرض مدعوم بالمستحقات المعتمدة للمشروع وتعهد شركاء المشروع المشترك بعدم سحب أي أموال من المشروع عن طريق توزيعات الأرباح أو تقاسم الأرباح حتى اكتمال المشروع.

ث) القروض لأجل

تتكون القروض لأجل من عدد من القروض التجارية والقروض لأجل المستخدمة لأغراض مختلفة. هذه القروض مضمونة بضمانات شخصية للمالكين وضمانات للشركات. القروض لأجل لها تواريخ استحقاق مختلفة وتحمل معدل فائدة يبلغ ٥,٥٪ سنوياً.

ج) قرض المساومة

حصلت الشركة على تسهيلات مساومة من بنك إسلامي تستخدم لتمويل معاملة محددة تتعلق بالاستحواذ على إحدى الشركات التابعة له. يتم دفع التسهيلات على أقساط نصف سنوية بمعدل ربح ثابت ٥,٥٪.

ح) قروض المراجعة

تمثل قروض المراجعة القروض التي تم الحصول عليها من بنك إسلامي محلي لشراء المواد وإصدار خطابات الاعتماد للموردين. تحمل هذه القروض معدل ربح يتراوح من ٤,٥٪ إلى ٦,٥٪ سنوياً ولها آجال استحقاق تتراوح من ٢٧٠ إلى ٣٦٠ يوماً.

تم الاعتراف بتكاليف الاقتراض المتكبدة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وتصنيفها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد كما يلي:

١٨.١ عرض القروض		٣١ ديسمبر
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
تكاليف مباشرة (إيضاح ٢٢)	٤,٢٣,٣٣١	٤,٨٠,٩٣٦
تكاليف التمويل (إيضاح ٢٥)	٩,٤١٢,٠٩٧	١١,٨١٠,٢٣٠
	١٣,٤٣٥,٤٢٨	١٦,٦١٧,١٦٦

١٩. ذمم دائنة وأرصدة مستحقة الدفع

١٩ ذمم دائنة وأرصدة مستحقة الدفع		٣١ ديسمبر
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
الذمم الدائنة التجارية وأوراق الدفع	٨٧,٠٢٢,٧٢٢	٧٤,٠٣٧,٨١٤
دفعات مقدمة من العملاء	٢٢,٧٩٧,٨٩٢	٢٧,٦٢٢,٨٧٤
مساهمة الصناديق الاجتماعية والرياضية (الملاحظة ١١٩)	٦٥٨,١١٧	٥٨٤,١١٨
المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى	٥٠,٠٥١,٦١٦	٤٠,٠٥١,٣٥٨
	١٦٠,٥٣٠,٣٤٧	١٤٢,٢٩٦,١٦٤

١٩,١ مساهمة الصناديق الاجتماعية والرياضية

وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨، تعترف المجموعة بمخصص لدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والخيرية بما يعادل ٢,٥٪ من صافي الربح المجمع المنسوب إلى مساهمي الشركة. حولت المجموعة من أرباحها المحتجزة والمستحقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٦٥٨,١١٧ ريال قطري (٢٠٢٠: ٥٨٤,١١٨ ريال قطري).

٢٠. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٢١,٨٦٧,٥٧٨	١٩,١٦٣,١٧٦	الرصيد في بداية السنة
٢,١٢٠,٠١٠	٤,٠٠٧,٢١٢	المخصصات وعكس المخصصات خلال السنة
(٤,٨٢٤,٤١٢)	(٢,٩٣١,٧٦٥)	المدفوعات خلال السنة
١٩,١٦٣,١٧٦	٢٠,٢٣٨,٦٢٣	الرصيد في نهاية السنة

٢١. الإيرادات

فيما يلي إيرادات المجموعة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ بناءً على البيانات المفصلة والمبينة في قائمة الربح والخسارة الموحدة:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
		توقيت الاعتراف بالإيرادات - على مدى الوقت
١٨٧,٠٦١,٠٤٠	١٩٠,٢١٩,٥٤٨	إيرادات المقاولات
٥٢,٨١٦,٦٠٨	٥٦,٤٤٥,٧٧٣	إيرادات الصيانة
٢٣٩,٨٧٧,٦٤٨	٢٤٦,٦٦٥,٣٢١	
		توقيت الاعتراف بالإيرادات - في نقطة زمنية محددة
٨٠,٩٦٠,١٣١	١١٦,٧٥٦,٩٩٨	إيرادات تجارية
٤٩٤,٥٣٧	٤٠٧,٩٠٤	إيرادات إعادة التعبئة والخدمات
٨١,٤٥٤,٦٦٨	١١٧,١٦٤,٩٠٢	
٣٢١,٣٣٢,٣٦٦	٣٦٣,٨٣٠,٢٢٣	إجمالي الإيرادات من العقود مع العملاء

٢٢. التكاليف المباشرة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٩١,٠٩٠,٣٧٥	١٠١,٢٣٤,٩١٨	المواد المستخدمة
٥٥,٢٨٣,٦٦٧	٧٠,٥٢١,٢٣٧	تكلفة البضاعة المباعة (إيضاح ١٢٣)
٦٢,٨١٥,١٣٢	٦٦,٢٥٢,٢١١	الرواتب والتكاليف المتعلقة بها
٢٣,٦٥٩,٤٨١	١٧,٨٣٣,١٧٦	تكاليف المقاول من الباطن
٢,٨١٣,٤٥٢	٤,١٣٧,٠٨٢	الشحن والرسوم الأخرى
٤,٨٠٦,٩٣٦	٤,٠٢٣,٣٣١	تكلفة التمويل (إيضاح ١٨)
١,٣٠,٤٤٤	٨٥١,٥١٤	استهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح ١٥)
١,٦٠٨,٩٠٢	٤٧٨,٧٥٦	تكاليف الموقع
٦٩٢,٩١٠	-	مخصص بضاعة بطيئة الحركة (إيضاح ٩)
٤,٨٢٢,٨٥٠	٥,٦٩٩,٢٣٤	مصاريف متنوعة
٢٤٨,٦٢٤,١٤٩	٢٧١,٠٣١,٤٥٩	

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		٢٢.١ تكلفة البضاعة المباعة
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٦٣,٨٢٦,٣٢٥	٥٤,٥٨٣,١٧٩	الرصيد الافتتاحي للمخزون التجاري والبضاعة في الطريق (إيضاح ٨)
٥٣,٨٢١,٢٢٥	٧١,١٧٩,٣١٠	المشتريات خلال السنة
(٦,٩٤١,٣٤١)	-	مخصص انخفاض قيمة المخزون التجاري
١١,٧٠٦,٢٠٩	١٢٥,٧٦٢,٤٨٩	البضاعة المتاحة للبيع
(٥٤,٥٨٣,١٧٩)	(٥٤,١٦٢,٠١٢)	الرصيد الختامي للمخزون التجاري والبضاعة في الطريق (إيضاح ٨)
(٨٣٩,٣٦٣)	(١,٠٧٩,٢٤٠)	رد مخصص البنود بطيئة الحركة
٥٥,٢٨٣,٦٦٧	٧٠,٥٢١,٢٣٧	



٢٣. إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٢.٣,٥٦٠	٢,١٥٦,٤٨٨	ربح من التخلص من الممتلكات والمعدات والعقارات الاستثمارية
٥,٧٧٠,٦٢٧	١,٩٧١,٣٦٦	رد المخصصات غير المستحقة للضمانات والصيانة والخسائر المتوقعة
١١,٦٨٠,٩٠٣	١,٧٢٠,٠٠٦	عكس الذمم الدائنة والمستحقات غير المطالب بها
٢,٦٠٧,٦٩٨	١,٤١١,٩٧٢	إيرادات الإيجار
٥٠١,٦٤٠	١,١٧٦,٠١٩	عكس مخصص انخفاض
٦٩٠,٢٩٧	٢٥٥,١١٨	إيرادات الفوائد
٣,٦٣٩,٨٦٩	٣,٣٠١,٥٤٦	أخرى
٢٥٠,٩٤,٦٢١	١١,٩٩٢,٥١٥	

٢٤. مصاريف عمومية وإدارية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٢٩,٥١٣,١٤٠	٣٤,١٢٥,٧٩٢	الرواتب والمزايا المتعلقة بها
١٢,٥٠٤,٥٣٢	١٥,٥١٩,٦٦٩	المصاريف العمومية والمكتبية
٧,٨١٦,٤٩٩	٣,٧٥١,٨٤٣	إطفاء حق استخدام الأصول (إيضاح ١٤)
٢,٨٤٦,٦٠٢	٣,٢٩٢,٤٨٦	مصاريف الإيجار
٣,٠٢٢,١٦٣	٢,٥٢٥,١٥٨	استهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح ١٥)
٢,٤٥٢,٥٤٩	٢,١٢٩,٦٨٥	الرسوم المهنية والقانونية
-	١,٥١٢,٣١٠	الرسوم الإدارية
٨٨٢,٤٣٦	١,٣١٠,٦٩٢	مصاريف الإصلاح والصيانة
١,٥٧٩,٧٤٠	١,٢٦٥,١١٦	تأمين
٥١٠,٣٧٢	١,١٧٠,٢٩٢	انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية (إيضاح ٦)
١١٣,٨٧٩	١,٠٤٢,٦٢١	الكهرباء والماء
٥٨,٣٧٧	٩١٢,٢٢٨	مصاريف التأشيرات
٣٣٣,٩٠٨	٨٨٨,٢٥٢	مؤتمر ومعرض وإعلان
٦٢٢,٩٦٩	٧٢١,٢٩٨	الرسوم المصرفية
٢١٤,١٠٥	٦٣٧,١٦٨	مصاريف السيارة
٥٠٧,٤١٣	٥٢٨,١٦٠	مصاريف البريد والاتصالات
١٦٢,٣٥٨	-	انخفاض قيمة أرصدة مدينة أخرى (إيضاح ٦,٤)
٥٠,٠٠٠	-	انخفاض قيمة البضاعة بطيئة الحركة (إيضاح ٩)
٤,٣٧٧,٤٥٠	٤,٠٩٩,٤٨٦	مصاريف أخرى
٦٧,٥٦٨,٤٩٢	٧٥,٤٣٢,٢٥٦	

٢٥. تكاليف التمويل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١١,٨١٠,٢٣٠	٩,٤١٢,٠٩٧	تكاليف التمويل المتعلقة بتسهيلات بنكية (إيضاح ١٨)
٤٧٤,٦٣٠	٤٣٠,٥٩٢	تكاليف التمويل المتعلقة بالتزامات الإيجار (إيضاح ١٤)
١٢,٢٨٤,٨٦٠	٩,٨٤٢,٦٨٩	

٢٦. العائد الأساسي للسهم الواحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		٢٧,١. نسبة حقوق المساهمين المملوكة من قبل الحصص غير المسيطرة:
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٢٣,٣٦٤,٧٢١	٢٦,٣٢٤,٦٦٠	الربح العائد لمساهمي المجموعة (ريال قطري)
٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية
٠,٠٢٨	٠,٠٣٢	ربحية السهم الأساسية (ريال قطري)

٢٧. الحصص غير المسيطرة:

يلخص أدناه المعلومات المالية المتعلقة بالشركات التابعة للمجموعة التي لديها حصص غير مسيطرة. تستند هذه المعلومات على المبالغ قبل الحذف بين الشركات.

اسم الشركة التابعة	بلد التشغيل	٢٠٢١	٢٠٢٠
شركة الهندسة الإلكترونية ميكانيكية ذ.م.م	قطر	%٣١,٥	%٣١,٥
شركة دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م	قطر	%٤٩	%٤٩
شركة تريلكو لمواد البناء ذ.م.م	قطر	%١٥	%١٥

٢٧,٢. الأرصدة المتراكمة للحقوق غير المسيطرة:		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٣,١٥٠,٠٠٠	(٥,٨٤٢,٧١٥)	شركة الهندسة الإلكترونية ميكانيكية ذ.م.م.
٨,٠٥٧,٦٥٠	١١,٤٨٩,٦١٠	شركة دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م.
(١,٤٧٨,٧٩٦)	(١,٢٦١,٩٢٨)	شركة تريلكو لمواد البناء ذ.م.م.
٩,٥٩٣,٨٥٤	٤,٣٨٤,٩٦٧	المجموع

٢٧. الحصص غير المسيطرة: (تابع)

٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٧,٣. الربح المخصص للحقوق غير المسيطرة:
ريال قطري	ريال قطري	
(٨٢,١٤٦)	-	شركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة ذ.م.م.
٢٥٢,٥٨٨	(٨,٨٥٧,٧١٥)	شركة الهندسة الإلكترونية ميكانيكية ذ.م.م.
٤,٢٧٧,٨٩٤	٣,٤٣١,٩٦٠	شركة دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م.
٧٠,٨٥٧	٢٦,٨٦٨	شركة تريكو لمواد البناء ذ.م.م.
٣,٧٨١,١٩٣	(٥,٢٠٨,٨٨٧)	المجموع

يلخص المبيان أدناه المعلومات المالية المتعلقة بالشركات التابعة للمجموعة التي لديها حصص غير مسيطرة. تستند هذه المعلومات على المبالغ قبل الحذف بين الشركات

٢٧,٤. بيان موجز للمركز المالي والأرباح والخسائر			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:
			شركة الهندسة الإلكترونية ميكانيكية ذ.م.م.
			شركة دباس للمقاولات - ذ.م.م.
			شركة تريكو لمواد البناء - ذ.م.م.
			ريال قطري
			ريال قطري
			ريال قطري
الموجودات المتداولة	٧٦,١٣٢,٨٣٥	١٦٨,٤٨٠,٦٧٥	٣٤,٧٦٧,٦٧٠
الموجودات غير المتداولة	٦,٤٥٣,٢٨٢	٩,٤٤٢,٨٠٩	١٣,٢٢٩
المطلوبات المتداولة	٨٠,٤٣١,٦٦٤	١٤٨,٥١٠,٨٩٥	٤٣,٨٣٠,٥٠١
المطلوبات غير المتداولة	٢٠,١٥٦,٨٦٨	٤,٦٣٥,٠٢٥	٤١٠,١٢٣
الإيراد	٩,٣٩٧,٦٥١	٦١,٤٦٩,٠٧٠	١٩,١٢٧,٣٠٩
صافي (الخسارة) / الربح خلال السنة	(٢٨,١١٩,٧٢٩)	٧,٠٠٤,٠٠٠	١,٤٤٥,٧٨٤

بيان موجز للمركز المالي والأرباح والخسائر			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:
			شركة الهندسة الإلكترونية ميكانيكية ذ.م.م.
			شركة دباس للمقاولات - ذ.م.م.
			شركة تريكو لمواد البناء - ذ.م.م.
			ريال قطري
			ريال قطري
			ريال قطري
الموجودات المتداولة	١٠٣,٣٨٥,٦١٢	١٧٣,٨٩٨,٠١٦	٣٦,٤٨٨,٢٤٧
الموجودات غير المتداولة	١٠,١٦٢,٢٨٦	٦,١٢٢,١٦٨	٢٩,٦٦٩
المطلوبات المتداولة	(٨٤,٥٨٨,٧٧١)	(١٥٨,٢٩٣,٧٣٩)	(٤١,٦٥٦,١٤٦)
المطلوبات غير المتداولة	(١٨,٨٤١,٨٠٨)	(٣,٩٥٢,٨٧٩)	(٩١٥,١١١)
الإيراد	٥٢,٥٧٤,٩٦١	٦٩,٤٤٩,٧٣٥	١٧,٨٣١,٠٥٤
صافي (الخسارة) / الربح خلال السنة	٨٠١,٨٦٧	٨,٧٣٠,٣٩٦	٤٧٢,٣٧٦

٢٧. الحصص غير المسيطرة: (تابع)

٢٧,٤. بيان التدفقات النقدية الموجز للسنة المنتهية			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:
شركة الهندسة الإلكترونية وميكانيكية ذ.م.م.	شركة دباس للمقاولات- ذ.م.م.	شركة تريبكو لمواد البناء ذ.م.م.	
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
٧,٥١,١٣٠	(٩٧٢,٩٩٨)	٧٣٣,٨٨٩	صافي النقد الناتج عن (المستخدم في) أنشطة التشغيل
(٢٧,٧٨٩)	(١,٦٤٩,٤٩٦)	-	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
(٩,٢٧٢,٢٠٠)	٦,٢٣٠,٥١٧	-	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التمويل
(١,٧٨٩,٨٥٩)	٣,٦٠٨,٠٢٣	٧٣٣,٨٨٩	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وشبه النقد

بيان التدفقات النقدية الموجز للسنة المنتهية			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:
شركة الهندسة الإلكترونية وميكانيكية ذ.م.م.	شركة دباس للمقاولات- ذ.م.م.	شركة تريبكو لمواد البناء ذ.م.م.	
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
(١٢,٠٣,٧٢٢)	٣,٧٩٥,٧١٢	٢٨,٩٢٦,٥٢٠	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج عن أنشطة التشغيل
(١,١٠٠)	-	(١,٧٠٠)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
٢٣,٣٥٥,٢٦٣	(٢,٤٥٩,٧٧٧)	(٢٠٧,٩٠٠)	صافي النقد / الناتج من (المستخدم في) أنشطة التمويل
١١,٣٤١,٤٤١	١,٣٣٥,٩٣٥	٢٨,٧١٦,٩٢٠	صافي الزيادة / في النقد وشبه النقد

٢٨. المعلومات القطاعية

تركز المعلومات المصرح عنها لغرض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات على أنواع الخدمات المقدمة. لدى المجموعة أربعة قطاعات يتم إعداد التقارير عنها، كما هو موضح أدناه، وهي وحدات الأعمال الاستراتيجية للمجموعة. تقدم وحدات الأعمال الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتتم إدارتها بشكل منفصل لأنها تتطلب استراتيجيات عمل منفصلة. لكل وحدة من وحدات الأعمال الاستراتيجية، تقوم المجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية بشكل منتظم. يصف الملخص التالي العمليات في كل قطاع من قطاعات تقارير المجموعة:

١. **المقاولات:** وتشمل أنشطة البناء.
٢. **المقاولات المتخصصة:** وتشمل الميكانيكية والكهربائية والسباكة وأنظمة الأمن.
٣. **التجارة:** وتشمل تجارة المواد الغذائية والكيميائية والكهربائية وأنظمة الأمن والسلامة ومواد البناء.
٤. **معالجة المياه والصيانة المتعلقة بها:** ويشمل ذلك التعاقد على خدمات اللياقة البدنية وخدمات السباحة، وخصائص المياه ومعالجة المياه والصيانة وخدمات ما بعد البيع.
٥. **أخرى:** تمثل الأرصدة المتعلقة بالمجموعة.

يشمل قطاع التجارة والقطاع التجاري المتخصص شركات تابعة مختلفة تعمل داخل دولة قطر والتي تعتبر أيضاً قطاعات تشغيلية للمجموعة. لغرض البيانات المالية الموحدة، يتم تجميع قطاعات التشغيل الفردية هذه في وحدة تشغيل واحدة مع الأخذ في الاعتبار المعايير التالية:

■ طبيعة الخدمات / المنتجات المعروضة متشابهة.

■ الطرق المستخدمة لتوزيع البضائع / تقديم الخدمات متشابهة.

إن المعلومات المتعلقة بنتائج كل قطاع موضحة في التقرير أدناه. يتم قياس الأداء على أساس ربح القطاع، كما هو موضح في تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل الإدارة. يستخدم الربح القطاعي لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة أن هذه المعلومات هي الأكثر صلة في تقييم نتائج قطاعات معينة بالنسبة للمنشآت الأخرى التي تعمل بمثل هذه الصناعات. يتم تحديد التسعير بين القطاعات على أساس تجاري بحت.

مجموعة استثمار الغابضة - ش.م.ع.ق.

لم تقوم المجموعة بتنويع أنشطتها خارج دولة قطر. لذلك، تقع غالبية أصول المجموعة في داخل قطر. وفقاً لذلك، لا توجد قطاعات جغرافية محددة بوضوح في المجموعة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠.

يمثل ربح القطاع الربح قبل الضريبة المكتسبة من قبل كل قطاع دون تخصيص التكاليف الإدارية ورواتب أعضاء مجلس الإدارة والمكاسب الناتجة عن التخلص من الفوائد في الاستثمارات والمكاسب والخسائر الأخرى بالإضافة إلى تكاليف التمويل. ولغرض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات يتم العمل بهذا الإجراء ويتم إبلاغ مجلس الإدارة به.



٢٨. المعلومات القطاعية: (تابع)

	المقاولات	المقاولات المتخصصة	التجارة	معالجة المياه والصرفية المتعلقة بها	الشركة الأم	مجموع القطاعات	التعديلات والخصومات	الموحدّة
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦٤,٥٦٧,٥٥٦	٣٤٣,٩٠٩,١٨٨	٤٦,١٧٨,٩٦٧	٩٥,٨١٦,٩٢٣	-	٣٦٥,٤٧٢,٧٤٩	(١,٦٤٢,٥٦٧)	٣٦٣,٨٣٠,٢٢٢
	(٢,٣٠٣,٢٢٢)	(٦٨٢,٦٠٢)	(١,٧٦٢,٩٦٩)	(٥٣٤,١٧٩)	(٦,٦٥٩,٦١٧)	(٩,٨٤٢,٦٨٩)	-	(٩,٨٤٢,٦٨٩)
	(١,٢٦٢,٢٧٥)	(١,٣٦٨,١٧٤)	(١,٥٦١,٧٤٧)	(٢,٥٤٨,٤٣١)	(٣٨٧,٨٨٨)	(٧,١٢٨,٥١٥)	-	(٧,١٢٨,٥١٥)
	١,٥٢١,٦٩٨	٢,٠٢١,٥٢١	١٢,٥٤٦,٧٩٨	١,٦٥٢,٩٣٨	١٧,٥٦١,٩٤٠	٦٢,٥٤٤,٨٩٥	(٤١,٤٢٩,١٢٢)	٢١,١٥١,٧٧٣
	٢٧,٩٦٣,٥٤١	٣٨٥,٢٣٨,٤٣٩	١٩,٦٩٩,٩٠٣	١٢٥,٢٠٥,٨٤٣	١,١٢٨,٠٨٤,٨٧٧	١,٨٥٧,١٢,١٤٤	(٤٣٨,٧٨٦,٥٥٩)	١,٤١٨,٢٢٥,٥٨٥
إجمالي الموجودات								
إجمالي المطلوبات	٣,٠٩٨,٦١١	٢٧٧,٩٢,٥٢٨	٧٣,١٥١,٩٩٢	٧١,٥٤٤,٤٥٥	٢,١٩٩,٢٨٨	٦٥٥,٥٢٧,٨٧٤	(٩٩,٨١,٦١١)	٥٥٥,٧١٧,٢٦٣
ربح / (خسارة) القطاع للسنة								
تكلفة التمويل								
الإستفلاك و الأطفاء								

	المقاولات	المقاولات المتخصصة	التجارة	معالجة المياه والصرفية المتعلقة بها	الشركة الأم	مجموع القطاعات	التعديلات والخصومات	الموحدّة
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١,٥٢٢,٠٠٩	٢,٠٩٠,٢٧٣	٣٨,٧٧٧,٥٢٠	٦٥,٦١٥,٤٩٤	-	٣٢٣,٤٩٢,٣٤١	(٢,٦٦٠,٠٢٥)	٣٢١,٨٣٢,٣١٦
	(٢٨٣,٩٥٧)	(٣,٨٦٤,٢٥٨)	(١,٣٨٠,٥٣٥)	(٩٠,٦٠٤,٠٥٠)	(٦,١٩١,٧٠٥)	(١٢,٢٨٤,٨٦٠)	-	(١٢,٢٨٤,٨٦٠)
	(١,٤٧٢,٠٠٠)	(١,٤٤٠,٦١١)	(٣٤١,٨٤١)	(٧,٦٣٥,٨٦١)	(٩٧٩,١٦٣)	(١١,٨٦٩,١٠٦)	-	(١١,٨٦٩,١٠٦)
	(٦,٠٩٢,٦٦٠)	٣٨,١٢٦,١٥٤	٩,٥٤٣,٧١١	٦,٣٥٤,٩٥٨	١,٠٧٦٩,٦٣٥	٥٨,٨٤١,٨٤٨	(٣١,٦٩٥,٩٣٤)	٢٧,٤٤٥,٩١٤
	٢٥,٧٦٦,١٨٨	٤٠٤,٥١٥,٣٦٦	١٨١,٤٩٧,٨٣٧	٩٢,٦١٥,٦٣١	١,١٢٨,١٧٦,٥٦٩	١,٨٣٢,٦١٢,٣٤١	(٤٥٨,٥٨٠,٨٩٨)	١,٣٧٤,٣١,٤٤٣
إجمالي الموجودات	٣,٠٣٤,٩٨٦	٢٩١,٤٣٦,٤٦٣	٦٢,٧٠٣,٢٦٦	٤٩,٨٢٨,٣٩٢	٢٠٠,٧٢٢,٥٢٧	٦٣٥,١٣٥,٦٣٤	(١,٣١٥,٩٠٧)	٥٣١,٩٨٠,٧٢٧
ربح / (خسارة) القطاع للسنة								
تكاليف التشغيل								
الإستفلاك و الأطفاء								

٢٩. الحصة بالعمليات المشتركة

دخلت المجموعة في اتفاقية مشتركة غير مدمجة من خلال شركتها التابعة دباس للمقاولات- قطر ذ.م.م. مع شركة أي تي ايه للهندسة والمقاولات ذ.م.م. في فبراير ٢٠١١ (شركة أي تي ايه للهندسة والمقاولات ذ.م.م. وشركة دباس للمقاولات- قطر ذ.م.م. عملية مشتركة) لتنفيذ مشروع ممنوح من قبل شركة سكس كونستركت- مدمك -مشروع مشترك، لتنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية والسباكة لمركز الدوحة للمؤتمرات في دولة قطر. ومع ذلك، فإن أحد المساهمين، شركة أي تي ايه للهندسة والمقاولات ذ.م.م. يخضع لإجراءات التصفية.

٢٠٢٠	٢٠٢١	
%٥٠	%٥٠	دباس للمقاولات- قطر ذ.م.م.
%٥٠	%٥٠	شركة أي تي ايه للهندسة والمقاولات ذ.م.م.

فيما يلي ملخص من البيانات المالية للعمليات المشتركة، والتي تمثل ١٠٠٪ من الموجودات والالتزامات ونتائج العمليات للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠:

٣١ ديسمبر		فيما يلي ملخص من البيانات المالية للعمليات المشتركة:
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٢١٥,٥٥٤,٦٢٤	٢١٥,٣٥٨,٧١٥	إجمالي الموجودات
٢٢٤,٣٢٥,١٧٥	٢٢٠,٥٠٤,١٣٣	إجمالي المطلوبات
٢,٥٧١,٤١٧	٣,٦٢٥,٧١٠	صافي ربح السنة
٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠,٠٠٠	المطلوبات المحتملة

فيما يلي حصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والإيرادات وصافي الربح في العملية المشتركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١٠٧,٧٧٧,٣١٣	١٠٧,٦٧٩,٣٥٧	إجمالي الموجودات
١١٢,١٦٢,٨٧٦	١١٠,٢٥٢,٠٦٦	إجمالي المطلوبات
١,٢٨٥,٧٠٩	١,٨١٢,٨٥٥	صافي الربح
٢١,٥٠٠,٠٠٠	٢١,٥٠٠,٠٠٠	الالتزامات المحتملة

٣٠. الالتزامات المحتملة والطارئة

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٦٦,٩٥٠,٩٥٧	٤٨,٥٢٠,٥١٣	خطابات الضمان
٦٠,٧٤٢,٣٣٦	٤٦,٧٩٧,٥٢٠	كفالة حسن التنفيذ
٩,٣٨٠,٣٣٨	١٨,٠٠٤,٥٩٨	خطابات الاعتمادات المستندية
٧,٤٦٩,١٢٥	١٤,٥٠٠,٤٧٩	كفالات مدفوعة مقدما
٢,٠٦٥,٩٤٣	١٢,٥٨٤,٠٠٠	كفالة مناقصات

٣١. الدعاوى القضائية

٣١.١ دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م.

(١) دخلت إحدى الشركات التابعة للمجموعة، شركة دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م. في مشروع مشترك «مقاول من الباطن» (مشروع مشترك - إي تي إيه ستار للهندسة والمقاولات ذ.م.م. (تحت التصفية) / دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م. في فبراير ٢٠١١ لتنفيذ الأعمال الالكتروميكانيكية الخاصة بمشروع مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، مع «المقاول الرئيسي» (مشروع مشترك - مدماك للمقاولات / شركة سكس كونستركت)، بقيمة إجمالية للعقد تبلغ ٤٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري ينفذ خلال اثني عشر شهرا. خلال عدة سنوات، تلقى ونفذ المقاول من الباطن العديد من الأوامر التنفيذية من الموقع خارج نطاق التعاقد الرئيسي وقيمتها مبلغ ١٦٣,٨٢٠,٠٠٠ ريال قطري (حصة المجموعة: ٨١,٩١٠,٠٠٠ ريال قطري)، مما ساهم في تمديد المشروع حتى يونيو ٢٠١٥، وبقي عدد من الأعمال الطفيفة المتبقية التي كان على المقاول من الباطن إتمامها في خلال فترة الصيانة، بلغت إجمالي المبالغ المستحقة من المقاول الرئيسي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ١٩٤,٧١٧,٢٦٤ ريال قطري (حصة المجموعة: ٩٧,٣٥٨,٦٣٢ ريال قطري) وبلغت المحتجزات المدينة ١٩,٧٨٨,٤٠٥ ريال قطري (حصة المجموعة: ٩,٨٩٤,٢٠٢ ريال قطري).

خلال عدة سنوات، تلقى ونفذ المقاول من الباطن العديد من الأوامر التنفيذية من الموقع خارج نطاق التعاقد الرئيسي وقيمتها ١٦٣,٨٢٠,٠٠٠ ريال قطري (حصة المجموعة: ٨١,٩١٠,٠٠٠ ريال قطري) مما ساهم في تمديد المشروع حتى يونيو ٢٠١٥، وبقي عدد من الأعمال الطفيفة المتبقية التي كان على المقاول من الباطن إتمامها خلال فترة الصيانة، بلغت إجمالي المبالغ المستحقة على المقاول الرئيسي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ١٩٤,٧١٧,٢٦٤ ريال قطري (حصة المجموعة: ٩٧,٣٥٨,٦٣٢ ريال قطري) وبلغت المدينة المحتجزة بمبلغ ١٩,٧٨٨,٤٠٥ ريال قطري (حصة المجموعة: ٩,٨٩٤,٢٠٢ ريال قطري).

في ١٦ أبريل ٢٠١٦، تلقى المقاول من الباطن شهادة الإنجاز مؤرخة بأثر رجعي ١١ يونيو ٢٠١٥، والتي على أساسها قام المقاول من الباطن بتقديم الفاتورة النهائية بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٦. وفي تاريخ ٢١ يناير ٢٠١٧ قدم المقاول الرئيسي تقييمه للحساب النهائي بصافي الالتزامات المستحقة بقيمة ٢٣,٤١٩,٥٣١ ريال قطري.

بعد فشل حل النزاع بطرية ودية، قام المقاول من الباطن برفع دعوى قضائية سجلت برقم ٢٠١٨/٥٦٨ في يناير ٢٠١٨ ضد كل من الديار القطرية «العميل» والمقاول الرئيسي، مطالبة بتسديد مبلغ قدره ٦٢٥,٨٦١,٦٥٧ ريال قطري مقابل التكاليف المتبقية من العقد الأصلي، والأعمال الإضافية بناءً على تعليمات المقاول الرئيسي، وتكاليف الوقت الإضافي، والتعويض عن تكاليف الفرصة البديلة.

(ب) حصلت المقاول من الباطن على تسهيلات ائتمانية من بنك محلي في عام ٢٠١١ لتمويل هذا المشروع، وبلغ إجمالي الرصيد المستحق مضافا إليه الفوائد المستحقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٥٢,٦٩٦,٥٦٥ ريال قطري (٢٠١٩: ١٤٨,٤٦٣,٢٢٤ ريال قطري) ، منها حصة المجموعة ٧٦,٠٤٨,٢٣٣ ريال قطري (٢٠١٩: ٧٤,٢٣١,٦١١ ريال قطري). قدمت المجموعة والأطراف ذات العلاقة الأخرى ضمانات تجارية وشخصية للبنك الأهلي مقابل التسهيلات الائتمانية للمشروع على النحو التالي:

- كفالة شخصية من رئيس مجلس إدارة مجموعة استثمار القابضة بمبلغ ٤٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.
 - كفالة تجارية من شركة دباس للمقاولات- قطر ذ.م.م. بمبلغ ٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.
 - كفالة تجارية من شركة من شركة إي تي إيه ستار للهندسة والتجارة - ذ.م.م (تحت التصفية) بمبلغ ٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.
- علاوة على ذلك ، تعهد مؤسسي مجموعة استثمار القابضة بشكل شخصي على دفع الإيرادات المتراكمة المعترف بها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من أوامر التغيير غير الموافق عليها والتي تبلغ قيمتها ٧٧,٧٧٥,٠٠٠ ريال قطري. بالإضافة الى تعهد كتابي من شركة دباس القابضة -لبنان - ش.م.ل مقابل حصتها من المطالبة البنكية.

(ت) عينت المحكمة لجنة من الخبراء وهم بصدد مراجعة الملف والحصول على المستندات المؤيدة من كل طرف في النزاع بما يؤيد دفاعه.

في أكتوبر ٢٠١٨، قام البنك الأهلي برفع دعوى قضائية سجلت برقم ٢٠١٨/٢٩٢٦ ضد المقاول من الباطن والمجموعة وآخرين، مطالبا بسداد مبلغ قدره ١٧٨,٥٢٩,١٣٣ ريال قطري بالإضافة إلى الفوائد المستحقة لتغطية رصيد القرض القائم ، مع ملاحظة أن الطرف الآخر في المشروع المشترك (شركة إي تي إيه ستار للهندسة والتجارة - ذ.م.م) يخضع لإجراءات التصفية.

(ث) بالإشارة الى القضايا اعلاه ، وفي يناير ٢٠١٩ ، قامت الدائرة المختصة بالنظر في الدعوى القضائية رقم ٢٠١٨/٥٦٨ بإحالة القضية إلى الدائرة المختصة بالنظر في الدعوى القضائية رقم ٢٠١٨/٢٩٢٦ ، بحيث يتم النظر بالدعوتين بشكل متوازي لترابطهما.

(ج) في ٢١ آذار ٢٠١٩ قررت المحكمة الابتدائية ضم الدعوتين القضائيتين رقم ٥٦٨/١٨ ورقم ١٦/٢٩٢٦. بعد ذلك، في ٣٠ أبريل ٢٠١٩ ، قررت المحكمة تفويض القضية إلى لجنة من الخبراء. وأجريت عدة لقاءات وتبادل بين الخبراء ولقاءات بين كل من الطرفين (مدعين ومدعى عليهم) بالإضافة إلى زيارة أجريت في الموقع. أجلت المحكمة الجلسات مرات عديدة لإتاحة الوقت للخبراء لتوحيد وتقديم نتائجهم التي تأخرت وتأثرت بوضع كوفيد-١٩.

(ح) بناءً على نتائج التحقيقات التي أجراها الخبراء المستقلون المعينون من قبل المقاول من الباطن والذين وافقت عليهم المحكمة في مايو ٢٠١٧ ، لتقديم تقييم محايد لكل مطالبة قبل اتخاذ قرار الاحتجاج بشرط تسوية النزاع ومن ثم المضي قدما على الإجراءات القانونية ، خلص الخبراء المستقلون إلى أن المقاول من الباطن يستحق الحصول على مبلغ إجمالي قدره ٢٠٩,٠٢٣,٣١٢ ريال قطري في حين لم يتمكن الخبراء من تقديم تقييم كمي للمطالبات السابقة بمبلغ ٢٠٧,٦٣٥,٤٥٩ ريال قطري و ٦٦,٥٠٢,١٥٠ ريال قطري بسبب عدم كفاية الإثباتات ولأنها تقع خارج نطاق الخبرة الهندسية. تم إعداد مبلغ المطالبات لتمديد الوقت والخسارة والمصروفات باستخدام نهج معروف ومعتمد على نطاق واسع في مجال المقاولات وتحت إشراف شركة استشارية مستقلة متخصصة في المطالبات.

بناءً على ما سبق، تؤكد العملية المشتركة بقوة أن (أ) سيتم رفض ما تقدم به المقاول الرئيسي من قبل المحكمة لأنه كان مستعداً لدفع تسوية قدرها ٢٣ مليون ريال قطري إلى المقاول من الباطن لإغلاق الحساب النهائي والتفاوض أكثر بعد هذا المبلغ لتضييق الفجوة بين التقييمين؛ (٢) المبلغ الذي قضت المحكمة بدفعه من قبل المقاول الرئيسي / الديار القطرية سوف يتجاوز إلى حد كبير التزامات البنك الأهلي. ومن ثم، لا تتوقع المجموعة أن تنشأ أي حالات طارئة جوهرية من الدعاوى القضائية المذكورة أعلاه والتي قد تتطلب إفصاحات أو مخصصات إضافية في البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩.

٣.١.٢. دعاوى أخرى

أقام أحد البنوك المحلية دعوى قضائية ضد المجموعة وأطراف أخرى للمطالبة بمبلغ قدره ١٢,٥ مليون ريال قطري بناءً على اتفاقية التسهيلات و ضمانات الشركات الموقعة من قبل مجموعة استثمار القابضة والأطراف الأخرى مع البنك خلال ديسمبر ٢٠١٢. اعتباراً من تاريخ التقرير، لا تزال الدعوى القضائية مستمرة مع عدم التأكد من نتائجها.

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية والناجمة عن استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛ و
- مخاطر السوق؛ و
- مخاطر معدل الفائدة

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه، أهداف وسياسات وعمليات المجموعة المستخدمة لقياس وإدارة المخاطر. تم إدراج المزيد من الإفصاحات الكمية في هذه البيانات المالية. تولت الإدارة المسؤولية الكاملة عن تأسيس والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة. تم وضع سياسات إدارة مخاطر المجموعة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة، ولرصد المخاطر. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكل منتظم لعكس التغيرات في ظروف السوق وأنشطة المجموعة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد المجموعة لخسائر مالية، في حالة عجز أي عميل أو أي طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. يتأثر تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي بالخصائص والمواصفات الفردية لكل طرف مقابل. تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية أقصى تعرض للائتمان.

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
١٨٢,٧٤٠,٠٥٥	٢٤٢,٩٤٤,٤٥٩	ذمم مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى
١٧,٤٢٨,٠٨٨	١٥,٧٧١,٤٠٦	مطلوب من أطراف ذات علاقة
٢٠٨,٦٣١,٧٦٣	١٨٨,٣٧٦,٧٩٤	موجودات العقد
٦٩,٢٨٧,٨٨٤	٧٥,٠٣,٧٦٦	محجوز ضمان
٣٩,٤٦٩,٤٩٢	٣٩,٧٦٢,١٢٥	النقد في البنوك
٥١٧,٥٥٧,٢٨٢	٥٦١,٨٨٥,٥٥٠	

الذمم التجارية المدينة وموجودات العقود

تحد المجموعة من تعرضها لمخاطر الائتمان من الذمم المدينة التجارية من خلال:

- تقييم الجدارة الائتمانية لكل طرف مقابل قبل إبرام العقود؛
- تقييم الجدارة الائتمانية لكل طرف مقابل قبل الدخول في العقود.
- وضع حدود بيع لكل عميل تتم مراجعتها بانتظام.
- تحديد فترات سداد قصوى لكل عميل تتم مراجعتها بانتظام. و

٣٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقدم الجدول أدناه معلومات حول التعرض لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة للتجارة والأرصدة المدينة الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠.

٣١ ديسمبر		أعمار الذمم
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٥٠,٢٠٣,٠٣٤	٤٣,٧١٢,١٥٦	٠ - ٣٠ يوم
٨,٣٨٥,٣٣٨	٢٠,١٠٦,٩١٢	٣٠ - ٦٠ يوم
٤,٨٩٩,١٩٠	٩,٠٤٣,٣٠٢	٦١ - ٩٠ يوم
١٤,٣٤٦,٦٨٢	٣٣,٢٠٧,٦٧٣	٩١ - ١٨٠ يوم
١٣,٢٩١,٦٣٩	٢٦,٩٦٤,٨١٧	١٨١ - ٣٦٥ يوم
٤٠,٤٧٠,٨٤٨	٢٩,١٤٧,٩٨٣	أكثر من ٣٦٥ يوم
١٣١,٥٩٦,٧٣١	١٦٢,١٨٢,٨٤٣	إجمالي الذمم التجارية المدينة
(٩,٦٢٥,٧٩٠)	(١٠,٠٠٠,٣٩٥)	يطرح منه : مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية
١٢١,٩٧٠,٩٤١	١٥٢,١٨٢,٤٤٨	صافي الذمم التجارية المدينة

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٦٢,٢٥٤,٧١٤	٨٩,٥٠٥,٦٤٩	ذمم مدينة أخرى
(١,٩٠١,٧٣٦)	(١,٧٣٩,٣٧٨)	ناقصاً: مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة الأخرى
٦٠,٣٥٢,٩٧٨	٨٧,٧٦٦,٢٧١	

تم الإفصاح عن الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في إيضاح ٦.

النقد في البنوك

نقد المجموعة في البنك محتفظ به لدى بنوك مصنفة بشكل مستقل من قبل وكالات التصنيف الائتماني.

٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠٢٠	
ريال قطري	ريال قطري	
٣٩,٤٦٩,٤٩٢	٣٩,٧٦٢,١٢٥	النقد في البنوك

الودائع المصرفية للمجموعة محتفظ بها لدى بنوك ذات جدارة ائتمانية وذات سمعة طيبة وذات تصنيف ائتماني مرتفع. نتيجة لذلك، تعتقد الإدارة أن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بهذه الأرصدة غير جوهريّة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في أن المجموعة ستواجه صعوبة في الوفاء بالالتزامات المرتبطة بمطلوباتها المالية التي يتم تسويتها عن طريق تسليم النقد أو أصل مالي آخر. يتمثل نهج الإدارة في إدارة السيولة في التأكد، قدر الإمكان، من أنه سيكون لديها سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والظروف الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة المجموعة.

يلخص الجدول أدناه الاستحقاقات التعاقدية غير المخصصة للمطلوبات المالية للمجموعة في تاريخ التقرير.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	إجمالي القيمة الدفترية	خلال عام واحد	٥-١ سنوات
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
المطلوبات المالية غير المشتقة			
السحب على المكشوف والاقتراض من البنوك	٣٤٦,١٨٧,٤٠١	٢٤٢,٩١٦,٤٠١	١٠٣,٢٧١,٠٠٠
مطلوبات الإيجار	١٧,٠٦٠,٤٣٢	٥,٦٥١,٤٦١	١١,٤٠٨,٩٧١
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	٦,٩٧٤,٢٨٤	٦,٩٧٤,٢٨٤	-
محتجزات ضمان دائنة	٢,٥٩٤,٤٩١	١,٢٦٢,٢٢٣	١,٣٣٢,٢٦٨
أرباح مستحقة الدفع	٢,١٣١,٦٣٤	٢,١٣١,٦٣٤	-
ذمم تجارية دائنة وأخرى	١٣٧,٧٣٢,٤٥٥	١٣٧,٧٣٢,٤٥٥	-
	٥١٢,٦٨٠,٦٩٧	٣٩٦,٦٦٨,٤٥٨	١١٦,٠١٢,٢٣٩

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إجمالي القيمة الدفترية	خلال عام واحد	٥-١ سنوات
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
المطلوبات المالية غير المشتقة			
السحب على المكشوف والاقتراض من البنوك	٣٤٩,٥٧٥,٩٠٩	٢٢٤,٢٢٢,٨٣٨	١٢٥,٣٥٣,٠٧١
مطلوبات الإيجار	٢,٨٧٨,٣٧٣	١,٧٨٠,٦٤٨	١,٠٩٧,٧٢٥
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	٨,٩٣٧,٨٨٠	٨,٩٣٧,٨٨٠	-
محتجزات ضمان دائنة	٤,٤٩٧,٩٦٠	٣,٦٨٥,٩٤٤	٨١٢,٠١٦
أرباح مستحقة الدفع	٣,٤٦٦,٣٠٨	٣,٤٦٦,٣٠٨	-
ذمم تجارية دائنة وأخرى	١١٤,٦٧٣,٢٩٠	١١٤,٦٧٣,٢٩٠	-
	٤٨٤,٠٢٩,٧٢٠	٣٥٦,٧٦٦,٩٠٨	١٢٧,٢٦٢,٨١٢

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة، التي ستؤثر على دخل المجموعة أو قيمة ما تمتلكه من أدوات مالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحسين العائد.

مخاطر معدل الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عندما تتقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. بما أن المجموعة ليس لديها أصول أو مطلوبات تحمل فوائد مرتبطة بمعدلات الفائدة المتغيرة، فإن إيرادات المجموعة ومصرفاتها وتدفقاتها النقدية مستقلة عن التغيرات في أسعار الفائدة المتغيرة.

تحليل حساسية سعر الفائدة

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي على الاقتراض المصرفي والسحب على المكشوف. يتم استخدام زيادة أو نقصان بنسبة 1٪ عند الإبلاغ عن مخاطر أسعار الفائدة لموظفي الإدارة الرئيسيين وتمثل تقييم الإدارة للتغيير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة. إذا كانت أسعار الفائدة أعلى / أقل بنسبة 1٪ وتم الإبقاء على جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي دخل المجموعة سيتأثر على النحو التالي:

٣١ ديسمبر		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ريال قطري	ريال قطري	
٩,٣٩٦,٠٨٩	٩,٢٩٩,٩٢٤	السحب على المكشوف (إيضاح ٥)
١٩,٨٦١,٠٥٨	١٩,٨٢٣,١١٩	تمويل المشروع (إيضاح ١٨)
٧٥,١٧٩,٨٩٧	٧٩,١٣٣,٩٦٨	قروض الاستيراد (إيضاح ١٨)
١٨,٥٦٩,٩٤٢	١٨,٥٦٩,٩٤٢	قروض تحت الطلب (إيضاح ١٨)
٧٣,٥٣١,١٢٠	٧٣,٣٤٥,٣٦٣	قروض لأجل (إيضاح ١٨)
٩١,٦٦٦,٦٦٧	٧٥,٠٠٠,٠٠١	قروض مساومة (إيضاح ١٨)
٢٨٨,٢٠٤,٧٧٣	٢٧٥,١٧٢,٣١٧	إجمالي تعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة
٢,٨٨٢,٠٤٨	٢,٧٥١,٧٢٣	الزيادة / نقصان تؤثر على الدخل

٣.٣. تأثير كوفيد-١٩:

في مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن كوفيد-١٩ أصبح وباءً ويتسبب في تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. أعلن النظام الحكومي المحلي في قطر عن تدابير مختلفة لدعم الشركات للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة بسبب الوباء. تواصل المجموعة مراقبة الموقف وقد اتخذت إدارة المجموعة تدابير لمواصلة العمليات مع الحد الأدنى من الاضطرابات ولديها أيضًا خطط لإدارة المخاطر لإدارة الاضطرابات المحتملة في المستقبل.

نظرًا للوضع السائد غير المؤكد، قامت إدارة المجموعة بإعادة النظر في أحكامها وتقديراتها وأهداف إدارة المخاطر وأخذت في الاعتبار الآثار المحتملة للتقلبات الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠.

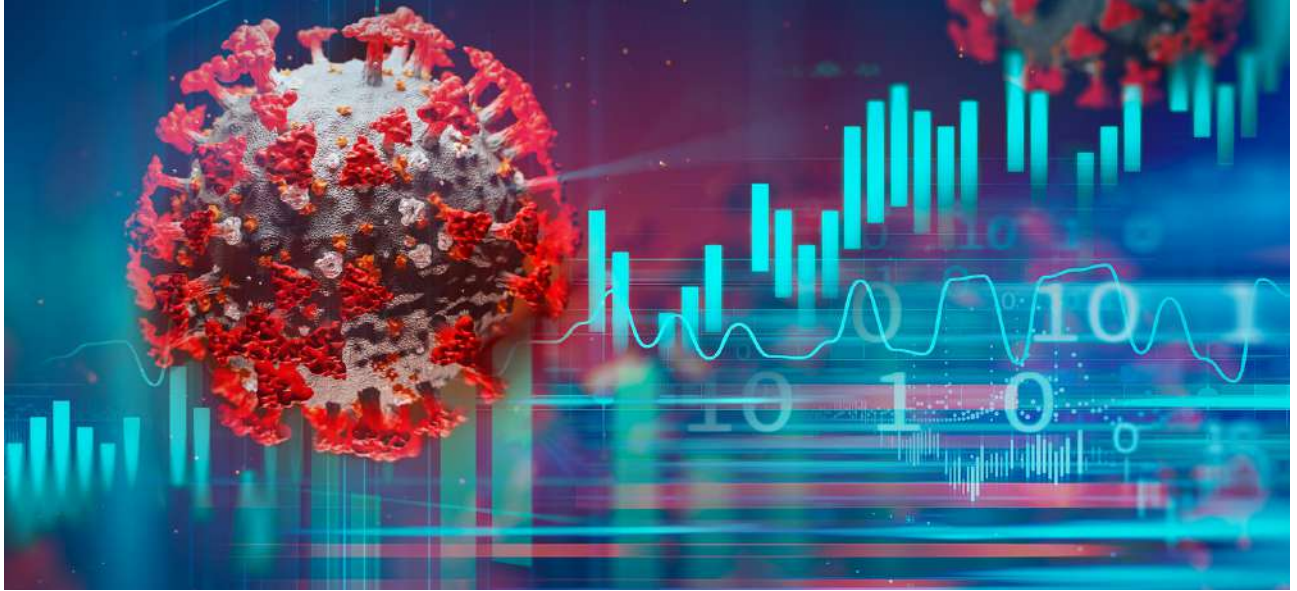
مبدأ الاستمرارية

أجرت الإدارة تقييمًا لقدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد لمواصلة أعمالها في المستقبل المنظور. حققت المجموعة أرباحًا، وكان لديها صافي أصول موجب (حقوق المساهمين)، ورأس المال العامل، ومراكز التدفقات النقدية كما في نهاية السنة. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تواصل المجموعة مراقبة الوضع عن كثب وقد اتخذت إدارة المجموعة تدابير لإدارة تعطل الأعمال المحتملة من كوفيد-١٩ التي قد تحدث على عمليات المجموعة وأدائها المالي في عام ٢٠٢١ وفي المستقبل.

خسائر الائتمان المتوقعة وانخفاض قيمة الأصول المالية

تطلبت حالات عدم اليقين التي تسببها فيروس كورونا كوفيد-١٩ من المجموعة إعادة تقييم المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة («الخسائر الائتمانية المتوقعة») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وقد قامت المجموعة بتحديث المعلومات التطلعية ذات الصلة فيما يتعلق بوزن سيناريوهات الاقتصاد الكلي ذات الصلة للسوق؛ زيادة مخاطر الائتمان، وتقييم مؤشرات ضعف التعرض في القطاعات التي يحتمل أن تتأثر.



٣٤. الالتزامات والحالات الطارئة:

قامت إدارة المجموعة بتقييم تأثير أي اضطرابات تشغيلية، بما في ذلك أي تحديات تعاقدية وتغييرات في الأعمال أو العلاقات التجارية بين كيانات المجموعة والعملاء والموردين، لتحديد ما إذا كانت هناك أي زيادة محتملة في الالتزامات والالتزامات الطارئة.

٣٥. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض المبالغ الواردة في أرقام المقارنة للبيانات المالية الموحدة والإيضاحات على البيانات المالية الموحدة لتتوافق مع عرض السنة



مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

INVESTMENT HOLDING GROUP Q.P.S.C.